هوامش الفصل الثالث

١ الأسرى في السجون الإسرائيلية، «رسالة إلى الأخوة المناضلين أعضاء نادي الأسير الفلسطيني في كافة المواقع»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٠.

٢ المصدر السابق

٣ حسب إحصائية لمؤسسة مانديلا ٧١٧٠ معتقلا فلسطينيًا في السجون الإسرائيلية بينهم ٣٥ معتقلة»، القدس، ١٩٩٥/٧/٢، ص ٩

٤ نادي الأسير الفلسطيني، «المؤتمر الصحفي حول قضية الأسرى الفلسطينيين»، الضفة الغربية: ١٩٩٤/٨/٢٦، ص ص ١-٢.

٥ أسرى فتح في سجون الاحتلال، عنهم اللجنة المركزية، جنيد، «رسالة إلى الرئيس أبي عمار»، ١٩٩٥/٦/٤.

٦ المصدر السابق

٧ المصدر السابق

٨ فدورة فارس وعيسى قراقع وآخرون ، هموم الحركة الاسيرة في ظل السلام، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ١٩٩٥، ص ٣٦.

٩ «الحسيني يلتقي الأسيرات في تلموند»، القدس، ١٩٩٤/٧/١٣، ص ص ١ ، ٢.

١٠ المصدر السابق، ص ١.

١١ لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين جمال الشوبكي وعيسى قراقع وإبراهيم شيخة، «تقرير إلى الأخ أبي عمار»، ١٥/ ١٩٩٤/٨.

١٢ «احتجاجًا على تجاهل قضيتهم الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية يبدأون اليوم إضرابًا مفتوحًا عن الطعام»، القدس، ١٩٩٤/٦/٢١، ص ١.

١٣ محمود الغرباوي، «قضية الأسرى من طاولة المفاوضات إلى أيدي الجماهير»، القدس، ١٩٩٤/٧/٢٠، ص ١٣.

١٤ «مسيرات وفعاليات في الضفة الغربية والقطاع تضامناً مع الأسرى إجماع وطني على ضرورة إطلاق سراحهم فورًا وبدون شروط»، القدس، ١٩٩٤/٦/٢٢، ص ١.

١٥ محمود الغرباوي، مصدر سابق، ص ١٧.

١٦ اللجنة المركزية فتح، «رسالة إلى أعضاء الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٥/٨/ ١٩٩٤.

١٧ «توقع الإفراج عن ٤٠٠ معتقل تنفيذًا لاتفاق أوسلو بمناسبة عيد الأضحى»، القدس، ١٩٩٥/٥/٨، ص ص ١ ، ٢٣.

١٨ أسيرات الثورة الفلسطينية في سجن تلموند وفي كافة مراكز التوقيف، «نداء .. نداء»، سجن تلموند: ١٩٩٤/٨/١٢.

١٩ الحركة الأسيرة، «بيان جماهيري»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٧.

٢٠ المصدر السابق

٢١ الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون»، ١٩٩٥/٦/١٧.

٢٢ اللجنة الوطنية العامة (ل.و.ع)، «رسالة إلى نادي الأسير الفلسطيني »، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٠.

٢٣ المصدر السابق

٢٤ الحركة الأسيرة، مصدر سابق.

٢٥ المصدر السابق

٢٦ المصدر السابق

٢٧ المصدر السابق

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٢٨ الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، مصدر سابق

٢٩ المصدر السابق

٣٠ «احتجاجًا على سوء الأوضاع داخل المعتقلات الإسرائيلية اعتصامات تضامنية مع الأسرى أمام الفارعة وطولكرم ومجدو»، القدس، ١٩٩٥/٦/٨، ص ٢.

٣١ الحركة الأسيرة، مصدر سابق

٣٢ اللجنة الوطنية والإسلامية للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، «بيان رقم ٣»، فلسطين: ١٩٩٥/٧/٣.

٣٣ «قضية الأسرى ضمن الاتفاق»، القدس، ١٩٩٥/٧/٦، عدد ٩٢٨٥، ص ١.

٣٤ «البرغوثي يعلن تعليق أسرى جنيد لإضرابهم عن الطعام»، القدس، ١٩٩٥/٧/٦، عدد ٩٢٨٦، ص.ص ١، ٢٣.

٣٥ المصدر السابق، ص ١.

٣٦ المصدر السابق، ص ٢٣.

٣٧ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير حتى اليوم الخامس للإضراب»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/٢٦، ص ١.

٣٨ المصدر السابق، ص ١.

٣٩ المصدر السابق، ص ٢

٤٠ لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان صحفي رقم ٣»، ١٩٩٥/٦/٢٠، ص ١.

٤١ مؤسستا الحق ومانديلا، «تحذير من عواقب سوء العناية بالمعتقلين المضربين وتقييد زيارة المحامين لهم»، ١٩٩٥/٦/٣٠.

٤٢ اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، «بيان صحفي رقم ٢»، ١٩٩٥/٦/٢٨.

٤٣ لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان رقم ٤»، ١٩٩٥/٦/٢١.

٤٤ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان»، ١الضفة الغربية: ١٩٩٥/٧/.

٤٥ لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان صحفي»، ١٩٩٥/٦/٢٧.

٤٦ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان جماهيري»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/١٧.

٤٧ لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان صحفي»، ١٩٩٥/٦/١٥.

٤٨ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان، ممارسات تعسفية يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد المسيرات التضامنية مع المعتقلين»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/٢٨.

٤٩ اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين، «بيان»، ١٩٩٥/٦/٢٥.

٥٠ «حملة التضامن مع الأسرى مستمرة»، القدس، ١٩٩٥/٦/٢٥، عدد ٩٢٧٥، ص ١.

٥١ اللجنة الوطنية الموحدة ، مصدر سابق.

٥٢ المصدر السابق

٥٣ لطيف دوري، «بيان إعلامي ليطلق سراح سجناء الحرية»، ١٩٩٥/٦/٢٦

٥٤ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٧/٢.

٥٥ علي الخليلي، «ضحايا الحرب ضحايا السلام»، القدس، ١٩٩٥/٦/٢٦، ص ١٧.

٥٦ المصدر السابق، ص ١٧

٥٧ المصدر السابق، ص ١٧

٥٨ أسرى م.ت.ف، «بيان»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٧/٦

٥٩ «الإعلان عن خطة إسرائيلية لإطلاق سراح ١٥٠٠-٢٠٠٠ أسير فلسطيني على دفعتين»، القدس، ١٩٩٥/٧/١٥،

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ص.ص ١ ،١٩.

٦٠ أسرى م.ت.ف في سجن جنيد المركزي، «رسالة إلى أبي عمار وأعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٧/١٦

٦١ المصدر السابق

٦٢ المصدر السابق

٦٣ المصدر السابق

٦٤ أسرى م.ت.ف، ١٩٩٥/٧/١٦، مصدر سابق

٦٥ أسيرات وأسرى الثورة الفلسطينية، «بيان جماهيري»، سجن تلموند: ١٩٩٥/٧/٩.

٦٦ «مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واشنطن، ١٩٩٨/١٠/٢٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ١٧٠.

٦٧ «الجاسوس بولارد يسعى إلى تعطيل إطلاق سراح أسرى فلسطين»، القدس، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١٠٥٠١، ص ٢.

٦٨ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/١١/٢٢

٦٩ المصدر السابق.

٧٠ أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، «بيان جماهيري»، سجن نفحة الشهداء: ١٩٩٨/١٢/٥

٧١ عيسى قراقع وجميل المطور، اقتحام الوعي العالمي في انتفاضة اسرى فلسطين في سجون الاحتلال، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٩، ص ٧٧.

٧٢ أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، مصدر سابق

٧٣ المصدر السابق، ص ص ٧١-٧٣.

٧٤ الحركة الوطنية الأسيرة، «بيان»، ١٩٩٨/١٢/١

٧٥ الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، «رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون»، ١٩٩٨/١٢/١٤.

٧٦ أسرى الحرية، حركة فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، «بيان صادر عن الأسرى الفلسطينيين في ظلّ تقصير الوفد المفاوض الفلسطيني»، ١٩٩٨/١١/٢٥

٧٧أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، مصدر سابق

٧٨ المصدر السابق

٧٩ أسرى سجن الدامون، «بيان»، ١٩٩٨/١١/٣٠

٨٠ أسرى حركة فتح «رسالة إلى عيسى قراقع»، سجن عسقلان: ١٩٩٨/١١/٢٨

٨١ نادي الأسير الفلسطيني، بيان:«لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب دون شرط او تمييز»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/١٢/٢

٨٢ «إضراب تجاري شامل وتواصل الفعاليات التضامنية مع الأسرى»، الايام، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨، ص ٧

٨٣ المصدر السابق، ص ٧.

٨٤ عيسى قراقع وجميل المطور، مصدر سابق، ص ٤٢

٨٥ إضراب تجاري شامل، مصدر سابق، ص ٧.

٨٦ طلال عوكل، «الأسرى يأخذون المبادرة الكبرى»، الايام، ١٩٩٨/١٢/٨، عدد ١٠٦٦، ص ١٣.

٨٧ «رسالة مفتوحة إلى السيد بيل كلينتون من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في فلسطين»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٤، عدد ١١٩٩، ص ١٥.

٨٨ «مظاهرة لنشطاء سلام إسرائيليين تطالب بإطلاق الأسرى»، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٥٢٤، ص ٧

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٨٩ عاموس هارئيل، «واحد اثنين ثلاثة انتفاضة»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٤، ص ١

٩٠ عيدة أوشبيز، «كانون الأول الأسود»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١١، ص ٢٠.

٩١ كرمي غيلون، «شروط الإفراج عن السجناء»، بديعوت احرونوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٦، ص ٨.

٩٢ عميرة هاس، «جور الافتراء»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٥، ص ١٤.

٩٣ «نتنياهو يتشدد ويرفض أي تنازل حول الانسحاب من الضفة والإفراج عن الأسرى»، الايام، ١٩٩٨/١٢/١٦، عدد ١٠٧٤، ص ٨.

٩٤ المصدر السابق، ص ٨.

٩٥ المصدر السابق

٩٦ «كلينتون يعد أبناء الأسرى ببذل الجهود لإطلاق سراح آبائهم»، الايام، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣، ص ٧.

٩٧ «مسيرة لأطفال الأسرى في بيت لحم اليوم تحمل رسالة للرئيس الأمريكي»، القدس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١١٩٤، ص ١.

٩٨ «التشريعي يعاهد الأسرى مواصلة الجهود لتحريرهم»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣، ص ٦

٩٩ «رئيس المجلس الوطني من بديهيات ترسيخ السلام وتعميقه الإفراج عن الأسرى»، الايام، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣، ص ٦.

١٠٠ كرمي غيلون، مصدر سابق، ص ٩.

١٠١ بديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٦، ص ٢.

١٠٢ عيدة أوسبيز، مصدر سابق، ص ١٩.

١٠٣ «القوات الإسرائيلية تستخدم القناصة والرصاص الحي والمطاطي»، القدس، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٥٢٤، ص ١.

١٠٤ أورن شاحور، «آن الأوان لليونة»، بديعوت احرونوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٣، ص ٢٠.

١٠٥ «لجنة فلسطينية-أمريكية-إسرائيلية لمتابعة قضية الأسرى»، الايام، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١٠٦٩، ص ١.

١٠٦ «عرفات والطراونة يدعوان الأسرى لفكّ الإضراب»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/١٢/١٣، عدد ١١٩٨، ص ١.

١٠٧ «روس من صلاحية إسرائيل اختيار السجناء المفرج عنهم»، القدس، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١٠٥٢٣، ص ١ .

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الرابع

حقوق الأسرى الإنسانية
بعد أوسلو

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الرابع

حقوق الأسرى الإنسانية بعد أوسلو

كان من المتوقع أن تنعكس عملية السلام التي وقّع على خطوطها المبدئية في وثيقة إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ على واقع وحياة الأسرى الداخلية انسجامًا مع حالة المصالحة التاريخية التي جرت بين الأعداء، وتوقّع الأسرى أن تخفّ وطأة الإجراءات العسكرية التي تطبّق على شروط معيشتهم الإنسانية وأن يجري تحوّل في طريقة المعاملة لهم من قبل شرطة وإدارة السجون، إلا أن ما جرى كان على النقيض، فالحال في السجون لم يختلف عنه ما قبل توقيع اتفاق أوسلو إن لم يكن قد ازداد تدهوراً، وبقيت النظرة العدائية للأسير الفلسطيني هي المستحكمة بل إن إدارة السجون التي تتلقى تعليماتها من الحكومة الإسرائيلية قد فرضت قوانيناً وشروطاً جديدة على واقع الأسرى في سجونها لم تكن موجودة ما قبل أوسلو...

وبرغم ما جرى على أرض الواقع من ترتيبات عديدة أفرزتها التسوية السياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وعلى طريق التعايش والبناء السلمي وتطبيع العلاقات في مختلف المجالات، لم نجد أي صدىً عمليٍّ لكل هذا في طريقة معاملة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الذين ظلّوا في الفهم الإسرائيلي (إرهابيين) تبتدع وسائل متطورة لحصارهم والتضييق على حياتهم. وقد أعطت اتفاقيات أوسلو وخلال السبع سنوات من عمرها فرصةً ذهبيّةً لحكومة إسرائيل لتنتقم من الحركة الأسيرة وتستغلّ عملية السلام وما حملته من آمال عند الأسرى لتزيدهم إحباطاً وتسعى إلى تفكيك المجتمع الاعتقالي

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وتنقضّ على مكتسبات ومنجزات الحركة الأسيرة التي حققتها بالتضحيات الجسام. وأمام هذه المفارقة التي تدهورت فيها حقوق الإنسان الأسير في السجون واستغلاله كورقة للمساومة والابتزاز السياسي فإن حالة الاشتباك بين الإنسان والسجّان ظلّت متواصلة بين القضبان، حيث وجد الأسرى أنفسهم في معركة الدفاع عن إنسانيتهم وحقوقهم وكرامتهم أمام شراسة الهجمة الإسرائيلية التي تكشّفت أكثر وأكثر ما بعد اتفاقيات أوسلو.

ولأن اتفاقيات السلام لقيت تفاعُلا غير عادي عند المعتقلين الفلسطينيين وأصبح هاجس الحريّة هو المسيطر على مشاعرهم وتطلعاتهم لتصبح الأولوية في برامجهم النضالية هي مطلب الحرية عكس ذلك نفسه سلبياً على عملية الاهتمام بتحسين شروط حياتهم الداخلية فوجدوا أنفسهم وهم في ذروة حلم الإفراج الذي توقعوه من عملية السلام أمام حربٍ على حقوقهم ومكتسباتهم ووحدتهم الداخلية. وقد عبرت الأسيرة المحررة آمنة الرياوي* عن هذه الحالة بقولها

> **«منذ توقيع اتفاقية القاهرة ١٩٩٤ شنّت علينا حرب أعصاب تغذيها إدارة سجن هشارون (تلموند) فكل يوم يقولون لنا أن الإفراج سيكون شاملًا للجميع ... وتهدف الإدارة من وراء ذلك خلق حرب نفسية ضدنا وفي الوقت ذاته تدهورت أوضاع السجن حيث تقابَل مطالب الأسيرات بقليلٍ من الاهتمام من سلطة السجون بحجة أنه لا داعي لتوفير المطالب لوجود إفراج قريب».**[١]

لقد تعرّض الأسرى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو لانتهاكات تعسفية شاملة لمختلف جوانب حياتهم الصحية والغذائية والنفسية والثقافية شكلت عملية السلام غطاءً جيداً لها على حساب المرجعيات القانونية والإنسانية التي تكفل حقوق الأسير وحمايته، وليس غريبا أن نسمع أسرى نفحة بعد خمس سنوات من عمر اتفاقيات السلام يقولون بأنهم يتعرضون إلى سياسة قمعٍ دمويّ وممارسات سادية ممنهجة من قبل إدارة سجن نفحة جعلت حياتهم لا تطاق .[٢]

وسنحاول في هذا الفصل تناول أبرز الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الأسرى

---

* آمنة الرياوي: من سكان رام الله، اعتقلت بتاريخ ١٩٩١، وقضت مدة عامين وأفرج عنها في عام ١٩٩٣.

ease purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفلسطينيين في السجون لنقف على حقيقة ما جرى خلف الجدران المغلقة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣.

الاعتقال والتوقيف (سلام السجّان)

بعد التوقيع على الشقّ الثاني من اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٥ وتنفيذ إعادة الانتشار في مناطق الضفة الغربية تمّ نقل الأسرى الفلسطينيين من السجون التي كانت قائمة في الضفة الغربية إلى سجون ومراكز اعتقال وراء الخط الأخضر[٣]، حيث تحتجز إسرائيل النسبة الكبيرة منهم في سجون تشرف عليها «مصلحة السجون» والباقي في معسكرات يشرف عليها «جيش الدفاع الإسرائيلي»* إضافة إلى احتجاز المعتقلين في مراكز توقيف ومراكز شرطة متعددة.

إن اتفاقيات أوسلو لم تنهِ حالة الاعتقال، بل إن الاعتقالات استمرت للمواطنين الفلسطينيين، فالاتفاقيات لم تضع حدًا لهذا الاعتقال حتى من المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث يجري اعتقال المواطنين من على الحواجز العسكرية أو من المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية كمناطق B و C أو من خلال الجسور والمعابر والمطارات.[٤]

وجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية لا تقوم بتزويد معلومات كاملة حول الاعتقالات خلال فترة معينة، ولذا فإنه من الصعب تقدير عدد الاعتقالات التي تتم خلال السنوات، إضافة إلى ذلك فإن بعض الأشخاص يتمّ اعتقالهم لمرات عديدة وبعضهم يتم تجديد الاعتقال لهم وهم داخل السجن، ولكن الأرقام تشير أنه منذ بداية ١٩٩٤ فإن هناك هبوطًا شديدًا في الاعتقالات، وهذا نجم عن اتفاقيات أوسلو والتي خفضّت عدد الفلسطينيين القاطنين تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وأسهمت في الإفراج عن عددٍ من الأسرى.[٥]

---

* وهذه السجون هي: عسقلان، نفحة، بئر السبع، شطة، تلموند، الدامون (الذي أغلق عام ١٩٩٩)، هداريم، مجدو، سجن الرملة للنساء، سجن الرملة (أيلون)، قسم العزل بالرملة (نيتسان)، أما مراكز التوقيف فهي المسكوبية والمجنونة، وعصيون، وبيت ايل، وعسقلان، والجلمة، وبيتح تكفا، ومراكز شرطة متعددة.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

جدول رقم (١)

الاعتقالات من بداية الانتفاضة (الأرقام من تقارير أمنستي السنوية) ٦

السنة	عدد الأشخاص المعتقلين
١٩٨٧	١٢٠٠٠ على الأقل
١٩٨٨	٢٥٠٠٠ على الأقل
١٩٨٩	٢٥٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٠	٢٥٠٠٠ تقريبًا
١٩٩١	١٨٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٢	٢٥٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٣	١٧٠٠٠ تقريبًا
١٩٩٤	٦٥٠٠ تقريبًا
١٩٩٥	آلاف الأشخاص
١٩٩٦	١٦٠٠ على الأقل
١٩٩٧	١٢٠٠ على الأقل
١٩٩٨	١٦٠٠ على الأقل

وهذا ما توضّحه الأرقام التي قدمتها تقارير منظمة العفو الدولية أمنستي.

وقد نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريرًا خاصًا حول أنشطتها في الأراضي المحتلة عام ١٩٩٧ قالت فيه أنه على الرغم من إطلاق سراح أكثر من ٧٥٠٠ معتقل أو تسليم بعضهم إلى السلطة الفلسطينية منذ أيلول ١٩٩٣ وفقًا لإعلان المبادئ إلا أنّ الاعتقالات لم تتوقف وأنه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ قامت السلطات الإسرائيلية باحتجاز أكثر من ٢٠٠٠ فلسطيني وأنه في

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

نهاية حزيران لنفس العام كانت تحتجز ٤٠٠٠ معتقلٍ ممن يتمتعون بحماية اتفاقية جنيف الرابعة، وأن المعتقلين يحتجزون في خمسة عشر سجنًا ومركز اعتقال عسكري إضافة إلى عدد من مراكز الشرطة والمراكز المؤقتة .[٧]

ولم تتغير طريقة الاعتقال للمواطنين الفلسطينيين عنها قبل أوسلو، فمعظم من يلقى القبض عليهم يحاكمون أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية بتهم التحريض على القيام بأعمال عنف أو عضوية المنظمات الفلسطينية المحظورة، ويمنعون من الاتصال بالمحامين أثناء الاحتجاز لمدة قد تصل إلى ٣٠ يوماً وبأقاربهم لمدة قد تصل إلى ١٤٠ يوماً. وتعدّ هذه الممارسات انتهاكاً للمعايير الدولية بخصوص تطبيق العدالة وتجعل المعتقلين بصفة خاصة فريسة سائغة لصنوف التعذيب والمعاملة السيئة.[٨]

وكثيراً ما كانت الاعترافات تؤخذ من المعتقلين أثناء الاعتقال الذي لا يسمح لهم فيه الاتصال بأحد، وقبلت المحاكم الإسرائيلية اعترافات رغم أنها انتزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة .[٩]

واستمرت سياسة الاعتقال الإداري ما بعد اتفاقيات أوسلو والتي لا يوجّه فيها للمعتقل أي تهمة أو يعرض أمام محكمة ويحتجز وفقًا لملف سري تعدّه أجهزة الشاباك الإسرائيلي، وهذا الاعتقال قابل للتجديد عدة مرات في كل مرة ستة شهور.[١٠] «وقد كان المأمول لدى التوقيع على اتفاق أوسلو أن تحلّ مشكلة الاعتقال الإداري ويطلق سراح المعتقلين ولكن الواقع أنه بحلول عام ١٩٩٤ غدا الاعتقال الإداري مرةً أخرى هو الوسيلة المعتادة لاحتجاز عدد كبير من المعتقلين».[١١]

والملاحظ أنه قبل إنشاء السلطة الفلسطينية في أيار ١٩٩٤ كان قد أطلق سراح جميع المعتقلين إدارياً من قطاع غزة باستثناء اثنين فقط، أما في الفترة التي شهدت وضع مدن في الضفة الغربية تحت ولاية السلطة الفلسطينية فقد ألقت السلطات الإسرائيلية القبض على أعداد كبيرة من النشطاء المعارضين لاتفاق أوسلو المقيمين في هذه المدن ثم احتجزتهم رهن الاعتقال[١٢] الإداري

وظلّت حكومة إسرائيل تتبع أسلوب الاعتقالات العشوائية الجماعية للمواطنين

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفلسطينيين والذي يعتبر عقابًا جماعيًا تنتهجه حكومة إسرائيل بين فترةٍ وأخرى، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الإسرائيلية بحملة اعتقالات عشوائية قبض خلالها على نحو ١٠٠٠ شخص من الضفة الغربية في شهري شباط وآذار ١٩٩٦ وعلى حوالي ٥٠٠ شخص في أيلول ١٩٩٧ .[١٣]

وأعلن نادي الأسير الفلسطيني يوم ١٩٩٨/٣/١٩ عن منطقة بيت لحم منطقة منكوبة جراء الاعتقالات العشوائية حيث أوضح بيان للنادي أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت ٢٠٠ مواطن فلسطيني تركّزت هذه الاعتقالات في قرى بيت فجار، والولجة، والشواورة، وحوسان، وزعترة، وأن طبيعة هذه الاعتقالات تتم بشكلٍ استفزازي وأن معظم المعتقلين يخضعون إلى تحقيقات قاسية ويحوّل جزءٌ منهم إلى الاعتقال الإداري.[١٤]

ولم تمنع اتفاقيات أوسلو اعتقال مواطنين يقطنون في مناطق السلطة يلقى القبض عليهم على الحواجز الإسرائيلية أو عند دخولهم إلى مناطق تخضع للولاية الإسرائيلية، وقد أوضح مركز غزة للحقوق والقانون أن السلطات الإسرائيلية ما زالت تمارس سياسة الاعتقال بحقّ الفلسطينيين القاطنين بمناطق السلطة الفلسطينية وذلك أثناء المغادرة أو العودة عبر المعابر الحدودية، فمنذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ تم اعتقال أو توقيف ٢٦٣ فلسطينيا بمنطقة المعابر.[١٥] مما اعتبر تجاوزًا للصلاحيات الأمنية للسلطة الفلسطينية في مناطق ولايتها وانتهاكًا لاتفاق القاهرة الموقّع بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ والذي ينصّ في مادته العاشرة (الممرات)[١٦] على وجوب إخطار مكتب الارتباط بالاعتقال إضافة إلى تحديد معايير لمن يحقّ للسلطات الإسرائيلية اعتقاله مثل إخفاء أسلحة ومتفجرات أو حاملاً المسافر وثائق مزورة أو قام بتصرف مشبوه أو خطط لنشاط جنائي أو نشاط مسلح أو اشترك فيه، إلا أن حكومة إسرائيل لم تلتزم بهذه المعايير المحددة في اتفاقية القاهرة.

ومن جانبٍ آخر فإن الظروف داخل المعتقلات ومراكز التوقيف الإسرائيلية صعبة جدًا حيث يتم احتجازهم داخل غرفٍ مزدحمة وسيئة التهوية ولا يتم تقديم العلاج الطبي لهم، وأغلبية من يتم اعتقالهم يتعرضون للضرب والإهانات أثناء الاعتقال إضافة إلى إجراءات وتدابير تعسفية تمارس ضد أهالي المعتقلين

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

أثناء عملية الاعتقال وتعرّض منازلهم للتفتيشات الاستفزازية .[١٧]

ووصفت مؤسسات حقوق الإنسان المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي يجري فيها محاكمة المعتقلين بأنها قاصرة عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكم العادلة[١٨]، «**لم تشهد السنوات الخمس الماضية تغيرًا يذكر في نظام العدالة العسكري في الأراضي المحتلة فلا يزال الفلسطينيون يلقون محاكمات جائرة في المحاكم العسكرية**».[١٩] مما دفع المعتقلين المحكومين إلى المطالبة بتشكيل لجنةٍ قانونية دولية لإعادة النظر في أحكامهم التي وصفوها (بالأحكام الرادعة) وأنهم بصدد التوجّه إلى محكمة العدل الدولية لإثارة البعد القانوني والقضائي حول إصدار أحكام قاسية بحقّهم، وأشار الأسرى في إحدى رسائلهم إلى عدم تغيّر المنهج الإسرائيلي في التعامل مع قضايا المعتقلين بعد اتفاقيات أوسلو بل ازداد تطرف القضاء الإسرائيلي.[٢٠]

لقد تركت الاتفاقيات الموقّعة مجالًا واسعًا لسيطرة الأمن الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين وبالتالي فإن ممارسة الاعتقال تحت مبررات أمنية من قبل السلطات المحتلة قد تواصلت ولم يجرِ أي تحوّل في طبيعتها وطريقتها التي اتبعتها قبل الاتفاقيات، ومن هنا فإن المواطن الفلسطيني لم يجد في الاتفاقيات حماية له من الاعتقال، وهو ما أوضحه تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة لعام ١٩٩٧ وجاء فيه

> «**إن إسرائيل مستمرة في اعتقال الفلسطينيين عشوائيًا على الحواجز والمعابر إضافة إلى استمرار نقل الأسرى من سجن لآخر مما يصعب على محاميهم وذويهم من زيارتهم وأن السلطات الإسرائيلية تجبر الأسرى التوقيع على اعترافات باللغة العبرية دون معرفتهم بها**».[٢١]

الوضع الصحي والعناية الطبية (الموت البطيء)

شهدت السنوات التي أعقبت اتفاقيات أوسلو تدهورًا ملحوظًا في مستوى العناية الطبية التي تقدمها إدارة السجون إلى الأسرى وبقي الإهمال الطبي متواصلًا والحالات المرضية في ازدياد مما أدّى إلى استشهاد عدد من الأسرى

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بسبب سوء العناية الطبية .[٢٢]

أما أبرز المشاكل الصحية التي يعاني منها المعتقلون في السجون الإسرائيلية فهي:

١. عدم وجود أطباء مقيمين في السجون، إذ لا يوجد سوى الممرضين الأمر الذي يحول دون تحويل المعتقلين المرضى إلى المستشفيات وخاصة ممن هم بحاجة لمتابعات صحية سريعة وطارئة وذلك لأنّ عمليات التحويل تخضع لإجراءات بيروقراطية معقدة تستمر أشهرًا يكون فيها المرض قد استفحل دون أي اهتمام حقيقي من مديرية السجون.[٢٣]

٢. عدم اهتمام إدارة السجن بشكلٍ جديّ بالحالات المرضية والتعامل باستهتار ولا مبالاة مع المرضى، يقول الأسير المحرر إلياس جرايسة* «**قد يقوم الطبيب بتشخيص حالات المعتقلين المرضى الواقفين أمامه بالوصف ويعطيهم بضع حبات من الدواء وكثيرًا ما لا يعطيهم شيئًا وعليه يمكن أن تتدهور الحالة الصحية للمعتقل المريض مع مرور الزمن دون أن يجد أدنى رعاية طبية**». [٢٤] وحمّل الأسير المحرر ياسر المؤذن** الذي يعاني من الفشل الكلوي مديرية السجون مسؤولية تدهور حالته الصحية الناتجة عن سياسة الإهمال الطبي وعلى مدار نصف عقد وأنه كان يمكن معالجته قبل أن يتطور معه المرض الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى إصابته بالفشل الكلوي.[٢٥]

٣. ظروف نقل المعتقلين المرضى إلى المستشفيات: إن عملية نقل المعتقلين من السجن إلى مستشفى سجن الرملة تستغرق فترة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى عدة أيام متنقّلا من سجنٍ إلى آخر، فنقل الأسير المريض من سجني نفحة وعسقلان تستغرق أكثر من ثماني ساعات متواصلة حيث تنطلق البوسطة (المركبة التي تحمل المعتقلين) من عسقلان إلى بئر السبع لتنقل مرضى آخرين ثم تعود إلى عسقلان ومن ثمّ إلى مستشفى سجن الرملة ويكون الأسير مقيد

---

* الياس جرايسة: مواليد ١٩٦١ من سكان بيت ساحور، اعتقل سبع سنوات على فترات مختلفة منذ عام ١٩٧٩ من ضمنها عامين ونصف في الاعتقال الإداري وأفرج عنه في آذار ١٩٩٨، وتوفي بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤.

** ياسر المؤذن: من مواليد ١٩٧٠، ومن سكان مخيم اليرموك بسوريا. اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨، حكم عليه بالسجن ٢٥ سنة، أفرج عنه في ١٩٩٩/١٠/١٥.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اليدين والقدمين. وعملية النقل هذه تؤدي إلى تفاقم الوضع الصحي للمعتقل المريض. ومن جانب آخر فإن المركبة التي ينقل فيها المرضى ذات روائح كريهة ومحكمة الإغلاق لا يوجد فيها سوى شبابيك صغيرة مغطاة بشبك ذي فتحات ضيقة مما يجعل مستوى التهوية بداخلها قليلًا جدًا ، إضافة إلى أنه لا تتوفر فيها مقاعد مريحة ولائقة صحيًا. وكثيرًا ما تعرّض الأسرى لاستفزازات واعتداءات من الجنود الحراس الذين يرافقون المرضى. وغالباً ما يتم نقل الأسرى الجنائيين المرضى متعاطي المخدرات مع الأسرى السياسيين في هذه المركبة مما يجعل رحلة السفر إلى العلاج في المستشفى لا تطاق .[٢٦]

٤. المماطلة في إجراء العمليات الجراحية للمرضى الأسرى تصل هذه المماطلة أحيانًا إلى عدة سنوات، مما يزيد من تفاقم المرض عند الأسير المريض، ولا تجري العملية إلا في الحالة التي يصل فيها المريض إلى وضعٍ ميؤوس منه، كما حصل مع الشهيد يوسف رزق العرعير* عام ١٩٩٨ حيث أجريت له عملية قلبٍ مفتوح توفي على إثرها بعد مماطلات طويلة استمرت أكثر من إحدى عشرة سنة من اعتقاله[٢٧] وقد أوضح الشهيد حالة الإهمال الطبي التي تعرض لها قبل استشهاده بقوله «**وها أنا يا ابنتي انتظر عملية لفتح أحد شرايين القلب، وأنا بحاجة إلى هذه العملية ولكن رغم إدراكهم لحجم المعاناة والخطر الذي يهدد صحتي إلا أنهم يماطلون، ما العمل... أعداء... عندي ضيق نفس قوي، والأورام في الأقدام شلّت حركتي... والمعدة... والسكري**».[٢٨]

وكثيرًا ما تقوم إدارة السجون بالإفراج الفوري عن الأسير المريض بعد أن تكون قد تأكّدت أن حالته المرضية في وضع خطير وأنه في النزع الأخير لكي يموت الأسير خارج السجن، ولا تتحمل حكومة إسرائيل مسؤولية وفاته داخل السجن، كحالة الأسير جمال علي حسن خميسي** الذي توفي بعد إطلاق سراحه بعدة أيام.[٢٩] وجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية رفضت طلبات

---

* يوسف رزق ذيب العرعير من سكان الشجاعية–غزة، حكم عليه ١٢ عامًا أمضى منها ١١ سنة واستشهد بتاريخ ٢١/ ٩٨/٦ بسبب الإهمال الطبي بعد أن أجريت له عملية القلب.

** جمال علي حسن خميسي:سكان غزة، حكم عليه بالسجن المؤبد، قضى تسع سنوات، استشهد بعد إطلاق سراحه بيومين بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٧ بسبب إصابته بسرطان الكبد.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

لمؤسسات حقوق الإنسان تطالبها بالإفراج عن الحالات المرضية الصعبة كرفض المحكمة الإسرائيلية الإفراج عن الأسيرة نسرين طه** المصابة بمرض الصرع.[٣٠]

وقدّرت مؤسسات حقوق الإنسان أن عدد الحالات المرضية في السجون حتى شهر نيسان ١٩٩٩ قد بلغ ٣٥٠ حالة منها ٧٠ حالة بحاجة إلى إجراء عمليات جراحية٣١. والجدول التالي يظهر عدداً من الحالات المرضية الصعبة في السجون الإسرائيلية حتى عام ١٩٩٨ .

وقد لوحظ أن الإهمال الطبي والمماطلة في العلاج كانتا عنوان السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الأسرى المرضى، ويستدل أن نسبة حالات الوفاة للأسرى في السجون بسبب سوء العناية الصحية ما قبل أوسلو وما بعده لم تتغير، على الرغم من أن الأوضاع قبل اتفاقيات أوسلو كانت تمتاز بالصراع والعنف في حين أنه كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة بعد توقيع اتفاقيات السلام عام ١٩٩٣، حيث توفي داخل السجون الإسرائيلية أو بعد الإفراج بأيام بسبب سوء العناية الصحية ١٣ حالة منذ عام ١٩٨٨ حتى أيلول ١٩٩٣ بينما يبلغ عدد الحالات التي توفيت داخل السجون أو بعد عدة أيام من الإفراج منذ أيلول ١٩٩٣ حتى أواخر عام ١٩٩٩ ست حالات[٣٣] مما يعادل شهيدًا في كل عام تقريبًا مما يؤكد الحقيقة السابقة**.

٥. تردي وضع مستشفى سجن الرملة (مستشفى مصلحة السجون): وقد خصص في هذا المستشفى ٢٨ سريرًا لاستقبال الأسرى المرضى من السجون، ويتردد عليه شهرياً ٦٥ أسيراً من كافة السجون، ويبلغ متوسط عدد الحالات الثابتة والمقيمة في المستشفى ١٥ حالة .[٣٤]

وواضح من عدد الأسرّة أن المستشفى لا يستوعب الحالات المرضية الكثيرة

---

* نسرين طه: سكان بديا، طولكرم، اعتقلت في آذار ١٩٩٨، حكم عليها ٤ سنوات، تعيش في زنزانة انفرادية في سجن الرملة للنساء وتعاني من مرض نفسي.

** الحالات التي استشهدت في السجون أو بعد الإفراج بعدة أيام بسبب الإهمال الطبي في الفترة الواقعة بين ١٣ أيلول حتى أواخر عام ١٩٩٩ هي : أمجد عادل حسن أبو عمار، سكان الناقورة لبنان استشهد بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٧، معزوز دلال من سكان قلقيلية استشهد بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥، رياض محمود عدوان، من سكان رفح/غزة، استشهد بتاريخ ١٩٩٧/١/١٢، يوسف ذياب العرعير من سكان الشجاعية غزة، استشهد بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢١، جمال حسن علي الخميسي من سكان المغازي، غزة استشهد بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٧، ومروان معالي من سكان عجة قضاء جنين، استشهد بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

جدول رقم (٢)

عددًا من الحالات المرضية الصعبة التي عانت من الإهمال الطبي والتي انتظرت إجراء عمليات جراحية سنوات طويلة حتى نهاية عام ١٩٩٨ (استنادًا إلى تقارير نادي الأسير الفلسطيني)[٣٢]

الرقم	الاسم	مكان السكن	مدة الحكم	تاريخ الاعتقال	العمر	المرض
١	محمد رجا نعيرات أفرج عنه في ٩٨/١١/١٩)	ميثلون	مؤبد	٧٦/٣/٣٠.	٧٣ عامًا	الزهايمر (فقدان الذاكرة)، ضعف البصر
٢	خالد البنا	خانيونس غزة	مؤبد	٩٢/٩/٧	٢٥ عامًا	مرض عصبي، آلام حادة في البصر والرأس تصل حد الغيبوبة والتشنج
٣	ياسر المؤذن (أفرج عنه في ٩٩/١٠/١٥	سوريا، مخيم اليرموك	٢٥ عامًا		٢٧ عامًا	فشل كلوي ويحتاج إلى زرع كلى
٤	رياض محمد حمدان ماضي	رفح ، غزة	١٢ عامًا	٩١/١٢/٢٨	٣٢ عامًا	رصاصة في الرئة
٥	عبد الناصر الحليسي	القدس	مؤبد	٨٦/١٠/١١	٤٠ عامًا	فقدان الذاكرة
٦	سامي خالد يونس	عارة	مؤبد	٨٣/١/١	٦٥ عامًا	القلب
٧	فتحي محمد حسن زقوت	رفح ، غزة	مؤبد	١٩٩٧	٤٥ عامًا	القلب
٨	عدنان عبد اللطيف محمد عادي	طولكرم	مؤبد	٨٩/٣/١٤	٤٧ عامًا	التهاب رئوي
٩	جمعة موسى الكيال	القدس	مؤبد	١٩٩٣	٥٦ عامًا	السكري
١٠	أحمد عبد القادر بني نمرة	سلفيت	١٣ عاماً	٩٧/١١/١	٣٥ عامًا	بتر في اليدين

التي تزدحم بها السجون مما يؤدي إلى تأخير تقديم العلاج مع كل ما يترتب عليه من آلام ومعاناة للمرضى والذين ينتظرون أدوارهم لعدة شهور وأحيانًا لعدة سنوات.[٣٥]

وتمتاز الأوضاع في مستشفى سجن الرملة بما يلي:

١) لا يوجد في المستشفى طبيب اختصاصي وهناك تعاقد مع بعض الاختصاصيين الذين لا يحضرون دائماً مما يؤخّر علاج الأسير ويتم إعادته إلى سجنه بانتظار موعد آخر.[٣٦]

٢) رداءة الطعام المقدّم للمرضى والذي لا يناسب ظروفهم الصحيّة.[٣٧]

٣) يتم تقييد أيدي وأرجل الأسير المريض في أسرّة المستشفى أثناء إجراء الفحوصات له [٣٨] خلافًا لقواعد الآداب الطبية*.

٤) يعامل أهالي المرضى بشكل غير لائق أثناء الزيارة وينتظرون فترات طويلة. [٣٩]

٥) يتعرض الأسرى المرضى في المستشفى إلى أعمال التفتيش خلال ساعات الليل.٤٠ وإلى سوء معاملة الأطباء والممرضين.

٦) يمكث الأسير في المستشفى في غرفة مغلقة مدة ٢٤ ساعة في اليوم ورغم المطالبة المستمرة من قبل الأسرى المرضى بضرورة فتح الغرف لاستنشاق الهواء إلا أن إدارة المستشفى ترفض الطلب بحجة وجود مرضى مدنيين في نفس القسم.[٤١]

٧) ترفض إدارة السجن السماح لأطباء من خارج السجن بالدخول إلى المستشفى ومعاينة المرضى.[٤٢]

وقد وصف النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عبد المالك دهامشة الوضع في مستشفى سجن الرملة بأنه صعب وأن بعض الأسرى يتهددهم خطر الموت[٤٣]

---

* يشير المبدأ الخامس من مبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين ولا سيما الأطباء في حماية المسجونين والمحتجزين إلى ما يلي (يمثّل مخالفة لآداب المهنة أن يشترك الموظفون الصحيون ولا سيما الأطباء في اي إجراء لتقييد حركة سجين أو محتجز إلا إذا تقرر بمعايير طبية محضة ان هذا الإجراء ضروري لحماية الصحة البدنية أو العقلية أو السلامة للسجين أو المحتجز بذاته أو زملائه السجناء أو المحتجزين أو حراسه وأنه لا يعرض للخطر صحته البدنية أو العقلية).

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦. عدم ملاءمة أماكن الاحتجاز للشروط الصحية المناسبة حيث أن معاناة الأسرى وإصابتهم بأمراض عديدة وتزايد عدد الحالات المرضية يعود إلى مجموعة أسباب تتعلق بشروط الحياة في السجون وأبرزها ما يلي:

١) الاكتظاظ داخل غرف المعتقلين وانعدام التهوية وعدم دخول أشعة الشمس إلى هذه الغرف بسبب ألواح «الإسبست» التي تحجب الهواء والشمس عن المعتقلين وتزيد من نسبة الرطوبة داخل غرفهم مما يعرضهم للإصابة بأمراض مختلفة. إضافة إلى ضعف الإنارة ووجود الحمامات والمراحيض داخل الغرف وما ينبعث منها من روائح كريهة وضارة. كما أن معظم السجون موروثة عن الانتداب البريطاني فالأبنية قديمة وغير صحية وكثيرًا ما تزحف الجرذين والحشرات على غرف المعتقلين وطعامهم وتنطلق من البواليع ومن داخل المراحيض، أما في السجون العسكرية كمعسكر مجدو فإن الأسرى عانوا من انتشار الأفاعي والحشرات الضارة [٤٤] إضافة إلى رداءة الخيام التي يسكنون فيها.

٢) قلة الحركة المسموح بها للأسرى إذ إن معدل خروج الأسير إلى ساحة الفورة (النزهة) لا تزيد عن أربع ساعات يوميًا وهذه مدة غير كافية إضافة إلى صغر مساحة الساحة التي يتحرك بها المعتقلون مما لا يسمح لهم بحرية الحركة وبشكل مناسب. ونتيجة الازدحام في الساحة فإن حركة المعتقلين فيها تكون بشكلٍ دائري.[٤٥] وكذلك فإن سقف الساحة مغطى بشبك وفتحات ضيقة فهي تشبه القفص.

٣) رداءة الطعام المقدم للأسرى كمًا ونوعًا مما أصاب الأسرى بأمراض فقر الدم وسوء التغذية ففي رسالة من أسرى سجن نفحة قالوا فيها إن إدارة السجن قدمت لهم وجبة قرنبيط وجدوا فيها ديدانًا صغيرة.[٤٦]

٤) الاعتداءات الكثيرة على المعتقلين من خلال رشّهم بالغاز المسيل للدموع وما يترك ذلك من أمراض ضيق التنفس وأمراض الرئة .[٤٧]

٥) عدم توفّر التدفئة داخل السجون في فصل الشتاء ورداءة الملابس المقدمة لهم مما يعرضهم للإصابة بأمراض متعددة.[٤٨]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦) قلّة مواد التنظيف والمواد المطهرة الواقية من الجراثيم.[٤٩]

٧. إجراء التجارب الطبية على المعتقلين: كشفت عضوة الكنيست الإسرائيلي ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية الإسرائيلية (داليا أيزيك) يوم ١٠/٧/١٩٩٧ عن وجود ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة تحت الاختبار تجرى سنويًا على الأسرى الفلسطينيين والعرب في إسرائيل، وكذلك شهدت (أمي لفتات) رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية أمام الكنيست أن هناك زيادة سنوية قدرها ١٥٪ في حجم التصاريح التي تمنحها وزارتها لإجراء المزيد من تجارب الأدوية الطبية الخطيرة على الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية كل عام.[٥٠] وقد جاءت هاتان الشهادتان على أثر إصابة أسرى سجن نفحة بحادثتي تسمم الأولى في شهر نيسان ١٩٩٨ وأصيب بها ٦٠ أسيرًا والثانية في تموز ١٩٩٨ وأصيب بها ٢٠ أسيرًا نقلوا إلى المستشفيات.[٥١]

ولم يقتصر الأمر على إجراء تجارب طبية على الأسرى بل إخضاعهم لتجارب وأبحاث سيكولوجية يقوم بها أخصائيون نفسيون إسرائيليون من خلال زيارتهم للسجون واللقاء مع عدد من الأسرى تحت حجة المساعدة في معرفة ظروف الاعتقال وتقديم اقتراحات إلى إدارة السجون لتحسينها.[٥٢]

وخلاصة القول أن الأوضاع المعيشية الإنسانية داخل السجون ما بعد اتفاقيات أوسلو أشارت إلى أنها خارج توقعات الأسرى الذين اعتقدوا أنها ستتجه نحو الأفضل، ولكن انتشار الأمراض واستفحالها وسقوط الشهداء وممارسة التجارب الطبية على الأسرى كل هذا يعني غيابًا كاملًا لمعاني السلام المرجو في حياة الأسرى، فآلام المعاقين والمنتظرين إجراء العمليات الجراحية وتواصل صرخات المرضى الموجوعين لا تجد سوى إهمالًا وإمعانًا في التنكيل بالأسرى حتى في المجال الصحي، فإن كانت أجواء السلام مليئة بالصفاء خارج الأسوار فإنها مشحونة بالمرض والسعال والسموم في داخلها.

سياسة العزل (قبور الموتى)

العزل هو احتجاز الأسير أو مجموعة من الأسرى في زنازين أو أقسام بعيدًا

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

عن زملائهم المعتقلين، فهو عزل اجتماعي بحيث يعيش الأسير وحده أو وسط عدد محدود جدًا من الأسرى بدلاً من العيش مع عدد كبير داخل السجون، وهو عزل اعتقالي يحول دون مساهمة المعزول بأي حركة أو نشاط أو تفاعل مع المعتقلين في السجن، وتقليص حركة وحرية الأسير من خلال حصره في زنزانة صغيرة وإبعاده عن أية تطورات تحدث داخل السجون أو في الخارج، والعزل أيضاً هو عقاب للأسير المعزول حيث تطبق عليه شروط حياة قاسية تختلف عن شروط الحياة في بقية السجون.[٥٣]

رغم أن سياسة العزل هي سياسة قديمة تطبقها إدارة السجون على الأسرى منذ عام ١٩٦٧ إلا أنها أخذت أشكالًا أكثر خطورة بعد اتفاقيات أوسلو حيث شهدت السنوات التي أعقبت الاتفاق تصاعدًا في إجراءات سياسة العزل التي انتهجتها إدارة السجون اتجاه الأسرى تحت ذرائع وحجج أمنية وأخذت طابعًا جديدًا أكثر خطورة على حياة وصحة الأسير من السياسة التي سبقت أوسلو.

ويمكن وصف السياسة الإسرائيلية بعزل الأسرى بعد اتفاقيات أوسلو بما يلي:

١. عدم وجود سقف زمني محدد لعزل الأسير، ولا يقدم الأسير لأي جهة قضائية تبتّ في مسألة عزله، ويتحكم في وجوده جهاز الأمن في إدارة السجون، وقد قضى بعض الأسرى أربع سنوات في العزل دون أن يعرفوا متى ستنتهي هذه العقوبة كحالة الأسير محمود محاجنة* ، وكذلك حالة الأسير أحمد حسين شكري.**[٥٤] وجدير بالذكر أن سياسة العزل الفردي لمدة طويلة تزيد عن العام لم تشهدها السجون في الفترة التي سبقت أوسلو***.

وقد قدّم المعتقلون أكثر من مرة طلبات لمديرية السجون لتحديد مدة العزل ولكنها

---

* محمود محاجنة من سكان جنين حكم عليه أربعة مؤبدات، قضى منها ثماني سنوات في زنازين العزل المختلفة ما بين ١٩٩١-١٩٩٩.

** احمد حسين شكري: من سكان رام الله اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/٩/٩، وحكم عليه بالسجن المؤبد، عزل مدة ٤ سنوات في عزل سجن الرملة، وخرج منه لمدة عامين ليعاد عزله من جديد وهو حتى نهاية ١٩٩٩ من اكثر الأسرى الذين يقضون فترات طويلة في العزل.

*** من الأسرى الذين قضوا اكثر من عام في زنازين العزل بعد اتفاقيات أوسلو محمد موسى طقاطقة من سكان بيت لحم، وعبد الناصر عطاالله عيسى من سكان بلاطة نابلس، وعبد الهادي سلمان غنيم من سكان غزة، وعلي بدر المسلماني من سكان القدس، وتيسير حمدان سلمان من سكان القدس، ووليد زكريا عقل من سكان غزة، وسعيد محمد يوسف بدارنة من سكان جنين، وعبد الرحمن غنيمات من سكان الخليل.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

رفضت ذلك مما دفع المعتقلين في عزل بئر السبع للإضراب عن الطعام في حزيران ١٩٩٨، واستمرّ مدة ستة أيام ولكن الإضراب لم يسفر عن نتائج ملموسة في إنهاء سياسة العزل[٥٥]، وكذلك دخلوا إضرابًا مفتوحًا عن الطعام في ١٥/٧/ ١٩٩٨ استمر تسعة أيام والإنجاز الوحيد الذي حققوه هو موافقة إدارة السجن على تقييد أيديهم من الأمام بدلا من الخلف.[٥٦] وقد بلغ عدد الحالات التي تمّ عزلها بشكل فردي ولفترات مختلفة حتى نهاية عام ١٩٩٨ ، ٦٣ حالة.[٥٧]

٢. قسوة وعدم ملائمة أقسام العزل للمعايير الإنسانية والقانونية. حيث شكا الأسرى المعزولون من سوء المكان المحتجزين فيه ووصفوه بالقبر، من حيث عدم وجود شبابيك للتهوية بسبب إغلاقها بالصفيح واقتصار مدة الخروج لساحة النزهة (الفورة) على ساعة بدل أربع ساعات في اليوم وتدهور وضع الطعام.[٥٨] ووصف الأسير عبد الرحمن غنيمات* المعزول في سجن عسقلان ظروف عزله بقوله بأن الزنزانة التي يعيش فيها تبلغ مساحتها ١,٧٠ × ١,٩٥ سم ولا يوجد فيها سوى شباك مساحته ٥٠ × ٥٠ سم ومغلقة بشبك وقضبان ولا مجال فيها للحركة ولا لأداء الصلاة.[٥٩]

٣. تقييد أيدي الأسرى المعزولين من الخلف أثناء خروجهم إلى ساحة النزهة (الفورة) وتقييد القدمين واليدين عند الخروج من الزنزانة إلى زيارة الأهل أو إلى العيادة للعلاج وتبقى القيود في اليدين والقدمين حتى أثناء فحص الطبيب للأسير. وتمنع إدارة السجن من إدخال مواد التنظيف ودواء لرشّ الحشرات المنتشرة بكثافة في الزنازين.[٦٠]

٤. يرافق عملية عزل الأسير سلسلة من العقوبات الإضافية كالحرمان من الزيارة، ومن استلام الكنتين** حيث فرضت إدارة سجن بئر السبع في منتصف عام ١٩٩٨ عقوبة منع الزيارة مدة أربعة شهور، وعدم شراء المواد الغذائية (الكنتين) مدة ستة شهور على ثماني أسرى معزولين*** والذين كان قد مضى

---

* عبد الرحمن غنيمات من سكان صوريف في الخليل اعتقل بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٧ وحكم عليه بالسجن خمس مؤبدات وعشرين عاماً.

** المواد الغذائية التي يسمح للأسير بشرائها على حسابه الخاص من إدارة السجن.

*** الأسرى المعزولون هم: محمود طقاطقة، عثمان سعيد، ماجد أبو قطيش، عبد الهادي غنيم، علي المسلماني، محمود دعيس، محمود عطون، موسى العكاري.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

على عزلهم مدة عام.[٦١] واعتبر الأسرى أن هذه الإجراءات تشكّل عقوبة مضاعفة على عقوبتهم المتمثلة بالعزل مشيرين أنه جرى تعديل على قانون مصلحة السجون من خلال منح مدير مصلحة السجون العامة الصلاحية بمنع الأسير من الزيارة وعزله لمدة ثلاثة شهور ومن صلاحياته تمديدها، أي أن قرار العزل لم يعد بيد جهات عليا بل أصبح بإمكان إدارة السجون ممارستها بحق الأسرى.[٦٢]

ورفض الأسرى المعزولون التوقيع على كتاب يفيد بأنهم أبلغوا بالقرار الجديد حول الزيارات وينصّ الكتاب على أن من صلاحية مدير مصلحة السجون منع الزيارة وعزل الأسير في حالة الاشتباه أو حتى الشكّ بأن السجين يعرّض «أمن الدولة» والجمهور للخطر وهو تعديل في بند رقم ١٣٢ من قانون الزيارات.[٦٣]

٥. يتواجد الأسرى المعزولون في أقسام مشتركة مع السجناء الجنائيين اليهود من أصحاب الأعمال الخطيرة، مما يعرّض حياتهم للخطر وخاصة أنه اكتشف حالة تسمم متعمدة في الطعام قام بها السجناء اليهود من خلال وضع طعام فاسد في ثلاجة القسم التي تستخدم بشكلٍ مشترك بين الأسرى السياسيين والسجناء الجنائيين في قسم العزل في سجن بئر السبع.[٦٤] ويخشى الأسرى من حالات اعتداء يتعرضون لها على يد السجناء الجنائيين كما حصل في قسم العزل بسجن الرملة حيث تمّ الاعتداء بالسكين من قبل سجينٍ يهودي على الأسير سلطان العجلوني*.

٦. تتبع إدارة السجون شكلًا آخر من العزل وهو العزل الجماعي والذي يأتي كعقوبة لمجموعة من المعتقلين من جانب وكعقوبة للسجن الذي نقلوا منه من جانب آخر، إذ تقوم إدارة السجون بحملة تنقلات لتوزيع المعتقلين على السجون المختلفة مما يخلق حالة عدم استقرار، إضافة إلى عقوبة لأهالي الأسرى المعزولين وخاصة أن العزل يكون أحيانًا بعزل الأسير في سجن بعيد عن مكان سكن أهله. ومن الأمثلة على هذه السياسة ما قامت به إدارة السجون يوم ١١/١١/ ١٩٩٧ بعزل ٢٠ أسيرًا من سجن نفحة في قسم العزل في الرملة «نيتسان»

* الأسير سلطان العجلوني: من سكان الأردن اعتقل بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٠ وحكم عليه بالسجن المؤبد.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

على إثر الاحتجاجات التي قام بها الأسرى في السجن ضد عمليات التفتيشات الاستفزازية والمهينة لغرف وأقسام المعتقلين.[٦٥]

وكانت أكبر خطوة شاملة في العزل الجماعي يوم ١٩٩٨/٧/٩ عندما قامت إدارة السجون بنقل ٧٠ أسيرًا من سجن شطة على إثر اكتشاف محاولة للهرب ووضعتهم في قسم معزول في سجن نفحة وفرضت عليهم عقابًا بمنع الزيارة مدة ستة شهور وعدم شراء المواد الغذائية (الكنتين) مدة أربعة شهور.[٦٦]

ورافق عملية العزل الاعتداء* على الأسرى بالضرب وقبضات الأيدي والبساطير والهراوات ومصادرة كافة أغراض الأسرى وملابسهم الشخصية.[٦٧]

ويمكن لنا الاستنتاج أن سياسة العزل التي تفرضها إدارة السجون بحقّ الأسرى لم تتوقف بل استخدمت كأقصى أنواع العقاب اتجاه الأسير وعائلته وأصبحت إجراءات العزل من أكثر الإجراءات خطورة على الأسرى بعد اتفاقيات أوسلو بسبب ما يتركه العزل من آثار صحيّة ونفسية على حياة الأسير وهذا ما أوضحه الأسرى المعزولون في رسالتهم إلى مجلس الأمن الدولي حيث شرحوا فيها الظروف القاسية التي يواجهونها في زنازين العزل والتي لا تليق بحياة البشر٦٨ .وقد تحوّلت زنازين العزل إلى مقبرة للأحياء ومسلخ تمارس فيه شتى أصناف التعذيب والقهر كما وصفها الأسرى المعزولون في سجن الجلمة.[٦٩]

سياسة الاعتقال الإداري (العدو المجهول)

الاعتقال الإداري هو إجراء يحتجز الشخص، بموجبه دون توجيه أية تهمة إليه بصورة رسمية ودون تقديمه إلى المحاكمة، وذلك عن طريق استخدام إجراءات إدارية ويتولّى وزير الدفاع الإسرائيلي إصدار أوامر الاعتقال الإداري في إسرائيل والقدس الشرقية، بينما يتولى إصدارها القادة العسكريون في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧)،

---

* من الأسرى الذين تم الاعتداء عليهم الأسير سمير ابو حفيظة من سكان طولكرم ومحكوم عليه بالسجن المؤبد، أصيب بكسور في فقرات القفص الصدري.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ويتم تحديد فترة احتجاز الشخص في أمر الاعتقال. ولكن منذ شباط ١٩٩٥ تم تمديد الحد الأقصى لهذه الفترة بحيث أصبح بالإمكان احتجاز الشخص المعتقل لفترة أقصاها سنة بعد أن كانت ستة أشهر، وكثيرا ما يجدد أمر الاعتقال عند انقضاء هذه المدة أو قبيل انتهائها، ومن الممكن أن تستمر هذه العملية إلى أجل غير مسمى.[٧٠]

ورغم أنه من حقّ المعتقل إداريًا أن يطعن في أمر اعتقاله أمام قاضٍ عسكري أوّلا ثمّ أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية ثانيًا . إلا أنه لا يبلّغ كما لا يبلغ محاميه بتفاصيل أدلة الإثبات المقدمة ضده حيث يعتبر أن ملفّه سريّ وفق ما يسمى «بمقتضيات الأمن»، ولهذا ليس في إمكان محامي الدفاع استجواب الشهود أو مناقشتهم أو حتى الاستفسار عن وجودهم، ونتيجة لهذا القصور في إجراءات مراجعة أوامر الاعتقال الإداري لجأ المعتقلون الفلسطينيون إلى مقاطعة جلسات المحكمة مدة ١٤ شهرًا منذ آب ١٩٩٦ .[٧١]

وقد استخدمت إسرائيل سياسة الاعتقال الإداري منذ السنوات الأولى للاحتلال استنادًا إلى قوانين الطوارئ للانتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨ وتبنتها إسرائيل بعد قيامها ومن ثمّ قامت بسنّ قوانينها الخاصة بالاعتقال الإداري عام ١٩٧٩[٧٢]

وتقوم حكومة إسرائيل بتنفيذ الاعتقالات الإدارية بناءً على الأمر العسكري رقم ١٢٢٩ لعام ١٩٨٨ حيث يمنح القادة العسكريين في الضفة الغربية وقطاع غزة صلاحيات اعتقال أي شخص لمدة ستة شهور إذا كان لديهم اعتقادٌ أن (أمن المنطقة) أو (الأمن العام) يحتاج إلى اعتقال هذا الشخص، كذلك فإن هذا الأمر يمنحهم صلاحية تمديد الاعتقال لمدد إضافية تصل إلى ستة شهور مساء يوم انتهاء أمر الاعتقال الساري لنفس الأسباب السابقة، وهكذا فالأمر العسكري لا يحدد مدة إجمالية قصوى للاعتقال الإداري كما أن المفاهيم «أمن المنطقة» و«الأمن العام» هي مفاهيم غير محددة وغير واضحة وتفسيرها متروك للقائد العسكري نفسه.[٧٣]

ولم ينخفض اللجوء إلى سياسة الاعتقال الإداري بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات لاحقة، بل شهدت هذه السياسة تصعيدًا دلّت

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

عليه حالات الاعتقال ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨ حيث أصدر القادة العسكريون عام ١٩٩٧ «١٩٠٠» أمر اعتقال إداري بحقّ المواطنين الفلسطينيين.[٧٤]

والجدول التالي يوضح أعداد المعتقلين إداريًا في الفترة ٩٣-٩٨

جدول رقم (٣)

عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال العام، والأعداد الثابتة في نهاية كل عام ١٩٩٣-١٩٩٨ وفق تقارير أمنستي السنوية.[٧٥]

السنة	عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال السنة	العدد الإجمالي في نهاية العام
١٩٩٣	٣٠٠	١٤٠
١٩٩٤	٧٠٠	٢٤٠
١٩٩٥	٦٠٠	٢١٠
١٩٩٦	٦٠٠	٢٦٠
١٩٩٧	١٩٠٠	٢٦٠
١٩٩٨	-	٣٥٤

مما يعني أن الاعتقال الإداري ظلّ متواصلًا طيلة السنوات التي تمّ فيها تنفيذ إجراءات بناء الثقة التي نصّت عليها اتفاقيات أوسلو ما بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل، حيث تمسّكت إسرائيل بسياسة الاعتقال الإداري ولم تؤثّر الاتفاقيات في إلغائه أو تجميده أو التخفيف من استخدامه.

وما يميّز الاعتقال الإداري في السنوات التي تلت توقيع وثيقة إعلان المبادئ أنه أخذ طابعًا جديدًا وخطيرًا حيث استخدم كعقاب للأسير الفلسطيني ووسيلة لتدميره نفسيًا وجسديًا، ولم تشهد السنوات التي سبقت اتفاقيات أوسلو إجراءات مشددة في سياسة الاعتقال الإداري كما شهدتها ما بعد التوقيع على هذه الاتفاقيات موضحين ذلك بما يلي:

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١) شهدت فترة ما بعد أوسلو ازديادًا في فترات الاعتقال الإداري بشكلٍ دراماتيكي، فأعداد متزايدة من المعتقلين الإداريين وبشكلٍ جماعي يوضعون تحت فترات طويلة من الاعتقال الإداري عن طريق التجديد المتواصل لهذا الاعتقال.[٧٦] ولم يذكر في السنوات التي سبقت اتفاقيات أوسلو سوى حالات معدودة كحالة الأسير علي الجمال* الذي جدد له الاعتقال الإداري فتراتٍ طويلة٧٧، ولكن الإحصائيات تشير أنه حتى منتصف تموز ١٩٩٧ فإن ٤٠٪ من المعتقلين تمّ اعتقالهم إدارياً لأكثر من سنة وأن من بين هؤلاء ١١ معتقلًا أمضوا في الاعتقال الإداري فترةً زادت عن الثلاث سنوات.[٧٨] وعبّر الأسرى الإداريون عن ذلك بقولهم «**أصبح الاعتقال الإداري كابوسًا يؤرقنا خاصة أن موعد الإفراج وانتهاء الفترة التي يقضيها الفرد غير معلوم فهي غير محددة بسقفٍ زمني فالتمديد أخذ طابعه العام بحقّ المعتقلين حيث طال التمديد أكثر من نصف المعتقلين ولفتراتٍ مختلفة**».[٧٩]

وأمضى بعض الأسرى ما يقارب الست سنوات نتيجة هذه السياسة ومنهم أحمد سليمان قطامش الذي اعتقل عام ١٩٩٢ وأفرج عنه عام ١٩٩٨ والأسير أسامة برهم الذي اعتقل عام ١٩٩٣ وأفرج عنه عام ١٩٩٩.[٨٠]

وظلّت عملية تجديد الاعتقال الإداري هي السمة السائدة في سياسة التعامل مع المعتقلين الإداريين حيث ذكرت مؤسسة الضمير أنه تمّ تجديد الاعتقال الإداري لـ ٧٠ معتقلًا عام ١٩٩٨.[٨١]

ويوضح الجدول التالي أسماء عددٍ من الأسرى جدد لهم الاعتقال الإداري مرات عديدة وقضوا أكثر من عامين في السجن .

ولجأت السلطات الإسرائيلية إلى تحويل عدد من المعتقلين المحكومين بعد انتهاء فترة محكوميتهم إلى الاعتقال الإداري**.[٨٣]

---

*علي عوض الجمال: من سكان رام الله، اعتقل إدارياً عام ١٩٧٦، وقضى ست سنوات وتسعة أشهر داخل المعتقل دون توجيه أية تهمة له ودون مثوله أمام محكمة، أطلق سراحه في آذار ١٩٨٢.

** من الأسرى المحكومين الذين حولوا للاعتقال الإداري عبد القادر ادريس من الخليل بعد أن أمضى سنتين ونصف،و صلاح شحادة من غزة بعد أن أمضى عشر سنوات ونصف، وصالح العازوري من سكان رام الله بعد قضاء خمس سنوات، وأحمد مهداوي من طولكرم بعد قضاء ١٢سنة.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

جدول رقم (٤)

أسماء أسرى قضوا أكثر من ثلاث سنوات إداريًاوفق تقارير نادي الأسير الفلسطيني (١٩٩٤-١٩٩٩)[٨٢]

الاسم	تاريخ الاعتقال	مكان السكن	تاريخ الإفراج
محمد محمود سراحنة	١٩٩٦/١٠/١٠	بني نعيم/ الخليل	١٩٩٨
مفيد عادل نزال	١٩٩٣/١٠/١٨	قباطية	١٩٩٨
صالح سليمان العاروري	١٩٩٢/١٠/٢	رام الله	ما زال في السجن
أيمن قاسم ضراغمة	١٩٩٥/٧/٢٣	طوباس	٢٠٠٠/٢/١٠
أسامة جميل إسماعيل برهم	١٩٩٣/١١/١٧	رامين	١٩٩٩
عبد القادر إدريس فلاح	١٩٩٤/١٢/٢١	الخليل	ما زال في السجن
أحمد سليمان قطامش	١٩٩٢/١١/٢٢	رام الله	١٩٩٨
وسام رفيدي	آب ١٩٩٤	رام الله	١٩٩٨
خالد دلايشة	١٩٩٤/٤/١٧	رام الله	١٩٩٨
ربحي سليمان قطامش	١٩٩٢	رام الله	١٩٩٧

٣) التعامل مع الأسرى الإداريين كرهائن لأجهزة الأمن الإسرائيلية حيث يتمّ بين فترة وأخرى تحويل أسرى إداريين إلى التحقيق معهم من قبل رجال الشاباك الإسرائيلي* .وقد بلغ عدد الأسرى الإداريين في شهر كانون ثانٍ ١٩٩٨ الذين حولوا إلى التحقيق من سجن مجدو ٤٠ أسيرًا .[٨٤]

٤) شنّ حربٍ نفسية وعصبية على المعتقلين الإداريين من خلال تجديد الاعتقال الإداري لهم في اللحظات الأخيرة وقبل موعد الإفراج بساعات معدودة، مما يشكّل معاناة نفسية على الأسير الذي ينتظر الإفراج وعلى ذويه المنتظرين خارج السجن لاستقباله.[٨٥]

---

* من بين الأسرى الذين حولوا أثناء اعتقالهم الإداري إلى التحقيق أحمد ديرية، وشكري الخواجا، ومحمد جمال سلهب.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٥) قيام حكومة إسرائيل بعرض الإبعاد والتسفير لمدة عامين على عددٍ من المعتقلين الإداريين بدل الإفراج عنهم ومن بين الذين عرض عليهم ذلك ولكنهم رفضوه عبد القادر إدريس وأسامة برهم وأيمن طه الرجعي وأيمن دراغمة.[٨٦]

وتعرضت سياسة الاعتقال الإداري التي تقوم بها حكومة إسرائيل إلى انتقادات واسعة سواء من دول أو منظمات عالمية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية التي اعتبرت جميع المعتقلين الإداريين (معتقلي ضمير) إلى أن يتم الإفراج عنهم[٨٧]، ووصل الأمر إلى إرسال الأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق حول الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٩٨ وقيام اللجنة بالاستماع إلى شهادات أسرى اعتقلوا إدارياً فترات طويلة.[٨٨]

وأدانت هيئة الأمم المتحدة الاعتقال الإداري وذكر الفريق التابع للأمم المتحدة والمعني بالعمل حول الاعتقال التعسفي أنه «**لا يجوز التضحية بحرية شخص ما ثمنًا لعجز الحكومة عن جمع أدلة أو عن تقديمها بصورة ملائمة**» وخلص التقرير إلى أن الاعتقال الإداري ليس مجرد اعتقال وقائي بل يمثّل نوعًا من العقاب.[٨٩]

وحتى في داخل إسرائيل نفسها لقيت سياسة الاعتقال الإداري أصواتاً أدانتها بشدة من قبل مؤسسات إنسانية ومن شخصيات إسرائيلية رسمية والتي رأت في الاعتقال الإداري (وصمة عار لإسرائيل)٩٠، واعتبر وزير العدل الإسرائيلي السابق تساحي هنغبي الاعتقال الإداري «**مصيبة وغير محتملة أو مستوعبة في دولة ديمقراطية**»[٩١] واعترف البرفيسور الإسرائيلي «عمانوئيل عزوس» أن الاعتقال الإداري رغم أنه أحيانًا لا بدّ منه يمسّ بصورة خطيرة بحقوق الإنسان.[٩٢]

ونجد أخيراً أن الاعتقال الإداري غير القانوني شكّل انتهاكًا صارخًا لحقوق الأسير الفلسطيني وتميّز بعد اتفاقيات أوسلو بالطابع الجماهيري وباتباع سياسة تجديد الاعتقال للأسرى عدة مرات وترك ذلك آثارًا نفسية واجتماعية صعبة على الأسرى وأهاليهم، وقد أطلق الأسرى على الاعتقال الإداري بعد أوسلو بـ(العدو المجهول)٩٣ الذي يتربص بهم في كل لحظة كونهم يزجون في السجن دون إقرارٍ منهم ودون أن تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ولعدم معرفة المدة التي سيقضونها في السجن.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ورغم أن الاحتجاجات المتواصلة محليًا ودوليًا على سياسة الاعتقال الإداري أدت إلى تخفيض عدد المعتقلين إداريًا حيث وصل عددهم في نهاية عام ١٩٩٩ إلى (١٥ أسيرًا إداريًا)[٩٤] فإن هذه الاحتجاجات لم تصل إلى مستوى يلزم حكومة إسرائيل بإلغاء سياسة الاعتقال الإداري من قوانينها العسكرية فخطر الاعتقال الإداري يظل قائماً ما دامت الأوامر العسكرية الخاصة به لم تلغَ وما دام مرتبطًا بمفهوم الأمن الإسرائيلي.

سياسة التعذيب ... قانون الموت

التعذيب كما جاء في تعريف إعلان حماية الأشخاص من التعذيب الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٩ كانون الأول ١٩٧٥ وهو نفس التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب[٩٥] هو

«أي عملٍ ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسديًا كان أو نفسيًا يتم إلحاقه عمدًا بشخصٍ ما من قبل أحد الموظفين الرسميين أو بتحريض منه لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عملٍ ارتكبه أو يشتبه به في أنه ارتكبه أو تخويفه أو تخويف أشخاصٍ آخرين...

ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازمة لها أو مترتبًا عنها في حدود تمشّي ذلك مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء».

وقد دأبت السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ وعبر كل من جهاز الأمن العام (الشين بيت) وقوات الجيش وشرطة الجيش على إساءة معاملة أو تعذيب المعتقلين السياسيين الفلسطينيين أثناء التحقيق والاحتجاز مما أدى إلى وفاة عدد كبير منهم، وأكدت على شيوع ظاهرة التعذيب في السجون ومراكز التحقيق الإسرائيلية عدد من مؤسسات حقوق الإنسان في العالم وبشكلٍ خاص منظمة العفو الدولية في تقاريرها المختلفة، ومؤسسات إسرائيلية مثل بيتسيلم وجمعية حقوق المواطن والتعذيب.[٩٦]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ولا تنكر السلطات الإسرائيلية استعمال أساليب تحقيق قاسية وعنيفة اتجاه المعتقلين الفلسطينيين ولكنها تنكر أن مثل هذه المعاملة تعتبر تعذيبًا.[٩٧]

إسرائيل تضع أساسًا قانونيًا للتعذيب

لقد ظلّ الإنكار الإسرائيلي بممارسة التعذيب اتجاه المعتقلين حتى عام ١٩٨٧ حيث بدأت بعدها الحكومة الإسرائيلية في قبول استعمال الضغط البدني والنفسي على المعتقلين الفلسطينيين باعتباره من الأسلحة الضرورية في كفاح إسرائيل ضد (الاعتداءات العنيفة) من المسلحين الفلسطينيين وقد جاء ذلك على أثر قضيتين أثارتا فضيحة في إسرائيل هما قضية الضابط الإسرائيلي نافسو* وقضية الباص رقم ٣٠٠ ** واللتين قادتا حكومة إسرائيل إلى تشكيل لجنة تحقيق في الأساليب التي يستخدمها جهاز الأمن العام الإسرائيلي تجاه المعتقلين، وعرفت هذه اللجنة باسم (لجنة لانداو) التي رأسها موشيه لانداو رئيس محكمة العدل العليا السابق.[٩٨] وانتهت اللجنة إلى أن الضغط الجسدي على المعتقلين كان من الممارسات المقبولة لدى المحققين في جهاز الأمن العام الإسرائيلي وأن رجال الشين بيت قد أدلوا بشهادات زور أمام المحاكم العسكرية منذ عام ١٩٧١ بهدف إخفاء أساليب التحقيق التي اتبعوها، وقد أجاز تقرير اللجنة استخدام ضغوط جسدية ونفسية «معتدلة» أثناء التحقيق حيث يقول تقرير اللجنة٩٩ «بأن استخدام التعذيب هو أمر ربما يمكن تبريره من أجل كشف قنبلة على وشك الانفجار في بناية مكتظة بالسكان»، وقال التقرير أيضاً «إن التحقيق مع المشبوهين بالقيام بأعمال تخريبيّة لا يكون مفيدًا وناجحًا دونما استخدام وسائل ضغط

---

* قضية نافسو الضابط الشركسي في الجيش الإسرائيلي الذي اعتقل عام ١٩٨٠ وحكم عليه من قبل محكمة عسكرية عام ١٩٨٢ بالسجن الفعلي لمدة ١٨ عامًا وبالطرد من الجيش. ادعى نافسو أن اعترافاته أخذت بالقوة والتعذيب بينما أنكر رجال الشين بيت ذلك تحت القسم وبعد أن رفضت المحكمة العسكرية الخاصة بالاعتراضات التماسه توجّه إلى المحكمة العليا التي قررت في أيار ١٩٨٧ تخفيف الحكم عليه إلى السجن لمدة ٢٤ شهرًا حيث اتضح للمحكمة أن المحققين أدلوا بشهادات زور.

** قضية الباص ٣٠٠: بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢ اختطف فلسطينيان حافلّة إسرائيليّة فداهمت قوة إسرائيلية الباص واعتقلت المختطفين وكانا سليمين، وقد تم الإعلان رسميًا عن مصرعهما أثناء عملية الاقتحام، وتبين بعد ذلك أنهما لم يتوفيا نتيجة إصابتهما أثناء مداهمة الباص وإنما تمت تصفيتهما. تشكلت لجنة خاصة للتحقيق في هذه القضية وتبين أن عددًا من قادة جهاز الشين بيت خططوا للتشويش على عمل اللجان التي حققت في هذه القضية.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

من أجل التغلب على إرادة العناد عندهم ورفضهم الكشف عن معلومات...» وأوصى التقرير بأن تتركّز وسائل الضغط على الجانب النفسي وليس على العنف الجسدي المتواصل ... إلا أنه إذا ما فشلت تلك الأساليب في تحقيق الهدف فلا مانع من استخدام درجة معتدلة من الضغط الجسدي.[١٠٠]

وواضح من تقرير لجنة لانداو أنه وضع الأساس القانوني الفعلي للسماح باستخدام أساليب التعذيب حيث قررت الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١١/٨/ ١٩٨٧ قبول التوصيات والنتائج التي خلص إليها التقرير وطلبت من الحكومة الإسرائيلية العمل بمقتضاها.[١٠١]

إن الدرجة «المعتدلة» من الضغط الجسدي والنفسي التي تحدّث عنها تقرير لانداو يعود تحديدها عمليًا لمزاج وقرار المحقق دون سواه، ولمّا كان الأمر الذي يهمّ المحقق بالدرجة الأولى هو الحصول على اعتراف فإنه والحالة هذه يجد نفسه مندفعًا نحو التمادي في ممارسة الضغط الجسدي والنفسي، وإذا كان الأمر كذلك فإن الحكومة الإسرائيلية تكون بتبنيها التوصيات الواردة في التقرير قد أضفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شرعية ممارسة التعذيب. وواضح أن التقرير نفسه هو اعتراف صريح بممارسة التعذيب منذ بداية الاحتلال وهذا يعني اعترافًا بكل عمليات القتل التي جرت بسبب التعذيب ووضعها في إطار القانون وحماية مرتكبيها. وعلى ضوء ذلك يستطيع المرء أن يجد تفسيرًا لشيوع ظاهرة التعذيب بعد تبني النتائج والتوصيات التي توصلت إليها لجنة لانداو حيث استشهد بسبب التعذيب والضغط النفسي والاعتداء ما بين أعوام ١٩٨٨- ١٩٩٩ (٣٠)* معتقلًا فلسطينيًا.[١٠٢]

وتأتي خطورة فتح الباب من قبل لجنة لانداو أمام رجال الشاباك بممارسة التعذيب في التقرير الذي كشفته مريام بن بورات مراقبة الدولة في إسرائيل

---

* الأسرى الذين استشهدوا بسبب التعذيب والضغط النفسي والاعتداء هم: خضر الياس ترزي، وإبراهيم الراعي، وعطا يوسف عياد، ونبيل إبداح، ويسام صمودي، وأسعد الشوا، وهاني الشامي، ومحمد موسى حماد، وإبراهيم المطور، وعبد الله أبو محروقة، ومحمد عليان المصري، ونضال ذيب، وجمال أبو شرخ، وخالد كمال الشيخ علي، وصبري عبد ربه، وحسام قرعان، وعطية الزعانين، ورائق حسين سليمان، وعلي حسن شاهد، ومصطفى العكاوي، وسمير خميس عمر، وحازم عيد، ومحمد بريعي، ومحمد بريص، ومصطفى بركات، وسمير سلايمة، وعبد الصمد حريزات، وخالد أبو دية، ومروان معالي، ونضال أبو سرور.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ونشر جزء منه في ٢٠٠٠/٢/١٠ [١٠٣] والذي بيّن تجاوزات الشاباك الإسرائيلي في الفترة التي أعقبت تشكيل لجنة لانداو حيث اعتبر التقرير أن هناك تجاوزات خطيرة من قبل رجال الشاباك نفذت عن سبق إصرار وبصورة دائمة وان المسؤولين في جهاز الشاباك فشلوا فشلًا ذريعًا بمهامهم الخاصة في إطار القانون، وجاء في التقرير أن رؤساء الشاباك كذبوا في قول الحقيقة وأن الشاباك تصرف وكأنه فوق القانون.[١٠٤]

إضافة لذلك فقد كشفت الصحافة الإسرائيلية عن دور الأطباء العاملين في قسم التحقيقات في مساعدة رجال الشاباك في ممارسة التعذيب اتجاه المعتقل الفلسطيني وذلك من خلال قيامهم بتعبئة «استمارة الأهلية الطبية» والتي تلزم الأطباء بأن يشهدوا إذا ما كان المعتقل قادرًا على تحمّل الحبس الانفرادي وتقييد حركته وتغطية رأسه ووجهه والوقوف فترات طويلة، وهذه الاستمارة تهدف إلى اختبار قدرة المعتقل على تحمل التعذيب.[١٠٥] وأوضحت رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في المؤتمر الدولي حول التعذيب والذي عقد في إسرائيل في عام ١٩٩٧ أن تعبئة هذه الاستمارة من قبل الطبيب تعتبر مصادقة على التعذيب بالوسائل العنيفة خلافًا للأعراف والقواعد الطبية.[١٠٦]

ومما يجدر ذكره أن الحكومة الإسرائيلية صادقت في شهر تشرين الأول ١٩٩١ على اتفاقية مناهضة التعذيب[١٠٧] والتي تنصّ على «إلزام كل طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي»[١٠٨]، ولكنها عمليًا لم تلتزم بتطبيق بنود هذه الاتفاقية الدولية.

تشريع التعذيب بعد اتفاقيات أوسلو

لم تردع حالات الموت التي حدثت في أقبية التحقيق لمعتقلين فلسطينيين ولا الاحتجاجات الدولية وانتقادات منظمات حقوق الإنسان حكومة إسرائيل عن الاستمرار في مواصلة تعذيب المعتقلين الفلسطينيين. وكان من المتوقع أن تضع اتفاقيات أوسلو حدًا نهائيًا لسياسة التعذيب التي مارستها حكومة إسرائيل

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

منذ بداية الاحتلال، إلا أن ذلك لم يحدث إطلاقاً بل استمرت سياسة التعذيب بعد اتفاقيات أوسلو. ففي الوقت الذي لم تعترف فيه حكومة إسرائيل قبل اتفاقيات أوسلو بأنها تمارس التعذيب فإنها تجرّأت بعد ذلك وابتداءً من عام ١٩٩٦ بإصدار قرارات علنية ومن أعلى سلطة قضائية في إسرائيل وهي محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعو إلى السماح لرجال المخابرات (الشين بيت) باستخدام الضغط الجسدي وأساليب التعذيب العنيف اتجاه المعتقلين الفلسطينيين إضافة إلى قيام اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي تراقب الشاباك بمنح السلطة للشاباك باستخدام ضغط جسدي زائد وأساليب تحقيق محرمة دوليًا لانتزاع اعترافات من المعتقلين الفلسطينيين* .[١٠٩]

وقد أشار التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن الإسرائيلية بيتسيلم بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢ أن الشاباك الإسرائيلي يحقق مع ١٠٠٠- ١٥٠٠ مواطن فلسطيني في السنة وأن ٨٥٪ من مجموع الأشخاص الذين تعرضوا للتحقيق خلال السنوات ١٩٩٦-١٩٩٧ قد تعرضوا للتعذيب دون أن تحرك المحكمة العليا ساكنًا لمنع ذلك؛ وأن التعذيب يستخدم بشكلٍ منهجي ضد الأسرى.[١١٠]

وقد أشارت كافة التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية الصادرة ما بين ١٩٩٣-١٩٩٨ إلى استمرار حكومة إسرائيل باستخدام سياسة التعذيب وأن سوء معاملة الفلسطينيين ظلّ أمرًا معتادًا تجيزه المبادئ التوجيهية السرية التي تبيح لأفراد جهاز الأمن العام استخدام قدر «معتدل» من الضغط البدني والنفسي. وما برحت اللجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على جهاز الأمن العام تصدر تراخيص استثنائية مدتها ثلاثة شهور تسمح باستخدام «قدر زائد من الضغط البدني».[١١١] ودعت أمنستي بتاريخ ١٩٩٩/١/١٣ محكمة العدل العليا إلى إصدار قرار يحظر التعذيب وجاء في بيان لها أن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي شرع بالفعل التعذيب من خلال السماح باستخدام وسائل

---

* ومن الأسرى الذين أجازت لها محكمة العدل العليا الإسرائيلية واللجنة الوزارية للشاباك ممارسة التعذيب معهم في الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-١٩٩٩ :محمد عبد العزيز حمدان بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٤، خضر ذيب مبارك بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٨، عبد الحميد البلبيسي بتاريخ كانون الثاني ١٩٩٦، جمال أبو الجدايل بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٧، عبد الرحمن غنيمات بتاريخ ١٩٩٨/١/١٠، أيمن قفيشة بتاريخ ١٩٩٨/١/١٠، عبد الناصر عيسى بتاريخ ١٩٩٨، عيسى علي بطاط بتاريخ ١٩٩٩/٣/١

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

التعذيب.[١١٢] وأبدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قلقها العميق حيال لجوء إسرائيل إلى الضغط الجسدي خلال استجواب (الإرهابيين) المفترضين للحصول على معلومات ودعت إسرائيل إلى وضع حد فوري للتعذيب.[١١٣]

وقد اعترف عامي أيلون رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي في ردّه على طلب المحكمة العليا الإسرائيلية تبرير استخدام الهزّ العنيف للأسرى بأن التعذيب أنجع الوسائل لمكافحة ما أسماه «بالإرهاب».[١١٤]

وقد أوضحت الناشطة الإسرائيلية في حقوق الإنسان «دافنا غولان» دور محكمة العدل العليا الإسرائيلية في المساهمة في التغطية القانونية على ممارسة التعذيب بقولها «**جميعنا يعرف أن علينا أن نضع مرآة أمام قضاة المحكمة العليا وأمام أعضاء الشاباك والنيابة العامة والشرطة والأطباء فهم جميعًا قد لعبوا دورًا في ستار التعذيبات ومعهم كل الذين قالوا أن التعذيب مسألة ضرورية**».[١١٥]

وتبين هذه الناشطة عدم التزام محكمة العدل العليا بالقانون الدولي الإنساني وبالمواثيق الدولية التي تحظر التعذيب «**فإسرائيل وقعت فعلًا على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقبلت القانون الدولي للحرب المفصل في معاهدة جنيف ولكن عندما يتعلق الأمر بحقوق الفلسطينيين تعرف إسرائيل كيف توضح بلغة قانونية حاذقة سبب عدم تطبيق القانون الدولي عليها والمحكمة العليا بجسارة الليبرالية والديمقراطية الإسرائيلية تصادق على ذلك وتقبله**».[١١٦]

إن السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو شهدت اندفاعًا منقطع النظير من القادة الإسرائيليين لوضع قانون يجيز للشاباك الإسرائيلي استخدام التعذيب وأصبح عنوان «مكافحة الإرهاب» هو الغطاء الذي يبرر لحكومة إسرائيل ممارسة ذلك وبشكل علني وعلى مسمع من العالم. ووصل الأمر أن صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على اقتراح «قانون الشاباك»الذي يتيح للمحقق أن يستخدم أساليب تحقيق جسدية في حالات معينة.[١١٧]

ووفقًا للفهم الإسرائيلي فإن أساليب الضغط الجسدي المعتدل وعمليات الهزّ العنيف لأجسام المعتقلين قيد التحقيق لا تعتبر بمثابة تعذيب، وقد رأى قادة المخابرات الإسرائيلية أن اتفاقيات أوسلو وما نتج عنها من إجراءات قد زادت من حالة الخطر الأمني على إسرائيل مبررين بذلك ضرورة سن قانون لاستخدام

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

التعذيب حيث يقول كرمي غيلون الرئيس السابق لجهاز الشاباك. «إن الواقع الجديد في المناطق الذي انفصلت فيه السلطة الإسرائيلية عن السكان الفلسطينيين يشكل مسًا في القدرة الاستخبارية التقليدية للشاباك...».[١١٨]

وبرغم تجميد مشروع هذا القانون من قبل وزير العدل الإسرائيلي يوسي بيلين فإن الساحة الإسرائيلية الرسمية قد شهدت عام ١٩٩٩ نقاشات وحوارات متواصلة على كل المستويات في محاولة لإيجاد مخرج قانوني لتبرير استخدام التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين، وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية ميدانًا للصراع بين منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل التي تدعو إلى وقف التعذيب وبين مسؤولي الحكومة والشاباك الإسرائيلي الذين يدعون إلى تشريع قانون يسمح بالتعذيب لتحسم في النهاية محكمة العدل العليا هذا الجدل لصالح منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل باتخاذها قرارًا يوم ١٩٩٩/٩/٦ يحظر بموجبه على محققي الشاباك ممارسة وسائل التعذيب الجسدية.[١١٩] وحددت المحكمة هذه الوسائل وهي الهزّ، الشبح، ووضع كيس خانق على رأس المعتقل، وتكبيله بصورة مؤلمة وإسماعه موسيقى صاخبة ومنعه من النوم. وقد وصفت الناشطة الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان «دافنا غولان» القرار بقولها «**هذا القرار الذي لا توجد له سابقة في العالم ليس لعدم وجود دول أخرى يوجد فيها تعذيب للمعتقلين وإنما لأن أية دولة من هذه الدول لم تشهد نقاشًا حول السماح به**».[١٢٠]

ولأن المعتقل الفلسطيني في نظر الشاباك الإسرائيلي عبارة عن «قنبلة موقوتة»[١٢١] قد تنفجر في أية لحظة فإن قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية لم يجد قبولًا لديهم بل سيبتكرون الوسائل للالتفاف عليه أثناء استجوابهم للمعتقلين مثلما جرى الالتفاف على قرارات لجنة لانداو والتي تحولت توصياتها باستخدام الضغط المعتدل إلى ضغط قاتل في الممارسة العملية. وكما يقول الصحفي الإسرائيلي «يفتاح اليعزرا» «**في غمرة ردود الفعل الديماغوجية على قرار المحكمة العليا اختفت حقيقة هامة: ما زال يسمح بتعذيب المحقق معهم حيث القانون مثله مثل العقل السوي يعترف بضرورة تجاوز أدوات اللعبة أحياناً واستخدام القوة...**».[١٢٢]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ولقد بذلت محاولات حثيثة للالتفاف على قرار محكمة العدل العليا من أجل استمرار السماح لرجال الشاباك باستخدام التعذيب فتم تشكيل ما سمي (بلجنة سوفر-مازوز)* التي شكّلت من أجل إيجاد حلّ عملي ومخرج لتجاوز قرار محكمة العدل العليا الذي حظر التعذيب وذلك بطلب من رئيس الحكومة يهودا براك.[١٢٣] وقدمت اللجنة تقريرها الذي يوصي محققي الشاباك استخدام (وسائل خاصة فقط في حالات استثنائية) لممارسة الضغط الجسدي على المعتقلين المحقق معهم، وأن هذه التوصية لقيت استحسانًا لدى براك الذي اعتبر أن جهاز الشاباك أصبح في وضعٍ لا يحتمل بسبب قرار المحكمة العليا وأنه سيدعم هذا الاقتراح لإقراره في المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي).[١٢٤]

وبالفعل فقد أعطت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٧[١٢٥] الضوء الأخضر لمحققي الأمن العام باستعمال وسائل التعذيب الجسدية بما في ذلك الهز العنيف في الحالات التي تنذر بوقوع هجمات وشيكة حسب ادعائها. وصرح المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية إلياكيم روبنشتاين أنه في هذه الحالات ستتوفر للمحققين الحماية القانونية اللازمة من حيث أنه لن يتم تقديم المحقق للمحاكمة.[١٢٦]

واضحٌ أن حكومة إسرائيل قد لجأت إلى استخدام عبارات غير محددة مثل (وسائل خاصة واستثنائية) لتجيز بشكلٍ غير مباشر استخدام التعذيب مع المعتقلين الفلسطينيين. وستجد مبررًا لممارسة التعذيب في اعتبار أي معتقل فلسطيني هو حالة استثنائية. وبعيدًا عن الجدل الإسرائيلي الرسمي المتعطش لوضع تشريع للتعذيب، فإن التعذيب قائم ومستمر ومتواصل في أقبية التحقيق الإسرائيلية، وأن هذا الجدل ليس له أية علاقة بعملية السلام الجارية بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف ولا بأي شكلٍ من أشكال احترام حقوق الإنسان بقدر ما هو تمرد إسرائيلي رسمي على كل الشرائع الدولية التي تحرم التعذيب وأن الهمّ الإسرائيلي على ما يبدو هو إيجاد مدخل قانوني داخلي يجيز لها تعذيب المعتقل الفلسطيني ودون الحاجة إلى إلغاء قرار محكمة العدل العليا والضحية في النهاية هو المعتقل الفلسطيني.

* هذه اللجنة برئاسة نائبة النائبة العامة في دولة إسرائيل مراحيل سوفر، ونائب المستشار القضائي للحكومة ميني مازوز.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

فلم يمضِ شهر على قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية القاضي بحظر ممارسة التعذيب حتى كشفت مؤسسة اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل عن حالة تعذيب تعرّض لها المعتقل الفلسطيني رائد أحمد الحمري من سكان بيت لحم في معتقل المسكوبية [١٢٧] في الفترة الواقعة بين ١٩٩٩/٨/٢٢ و ٢٦/ ١٩٩٩/١٠ وقد أفاد المعتقل المذكور انه تعرض خلال تلك الفترة لوسائل تعذيب قاسية مثل الشبح على كرسي صغير ووضع قيود مضغوطة في يديه وبشكلٍ مؤلم جدًا، ومنعه من النوم ووضعه في غرفة العملاء (العصافير) وتعرضه للضرب الشديد والتهديد .[١٢٨]

واتضح من شهادات معتقلين فلسطينيين اعتقلوا ما بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو أن حكومة إسرائيل استخدمت طرق ووسائل التعذيب القديمة التي انتهجتها منذ بداية الاحتلال، وفي نفس الوقت ابتدعت أساليب جديدة أكثر خطورة على حياة المعتقل الفلسطيني، وكثيرًا ما كان يستخدم أكثر من أسلوب تعذيب مع المعتقل بهدف انتزاع اعترافات منه. وأهمّ هذه الأساليب: الهزّ العنيف* والشبح في أوضاع مختلفة، وضغط القيود بشدة على الأرجل والأيدي، وإسماع المعتقل الموسيقى الصاخبة، وتوجيه الشتائم البذيئة والتهديد له بالحرمان من النوم ومن قضاء الحاجة، ووضع المعتقل في غرف المتعاونين (العصافير) وغيرها ...[١٢٩]

إن التعذيب لم يتوقف بعد اتفاقيات أوسلو بل أخذ غطاءً قانونياً وبأشكال مختلفة منتهكة حكومة إسرائيل بذلك كل القواعد والأعراف الدولية التي تحرم التعذيب، ولعلّ الضجّة التي أثيرت في السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو احتجاجًا على سياسة التعذيب جاءت نتيجة تصاعد هذه السياسة وبروز مخاطرها على المعتقلين المحقق معهم، ولم يضع قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية القاضي بمنع التعذيب حداً حاسما لوقف ذلك، فالحقائق أشارت إلى مواصلة هذه السياسة التي يصرّ رجال الشاباك وصناع القرار في حكومة

---

* الهز العنيف: وهو أسلوب تعذيب يعتبر الأشد خطورة والهزّ يقصد به هزّ الجزء العلوي للمعتقل إلى الأمام وإلى الخلف عدة مرات وبشكلٍ عنيف وفي بعض الأحيان يتمّ الهز بصورة تؤدي إلى هزّ العنق والرأس بسرعة ومن شأن الهز أن يلحق ضررًا دماغيًا خطيرًا والمسّ بالعمود الفقري العنقي وفقدان الوعي والتقيؤ والتبوّل اللاإرادي والام شديدة في الرأس.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إسرائيل على التمسّك بها ووضع قانون داخلي يجيز للشاباك استمرار تعذيب المعتقلين تحت حجة الخطر الأمني، فمحكمة العدل العليا أغلقت باباً وحكومة إسرائيل فتحت نافذة أخرى لتواصل سياسة التعذيب.

إجراءات مشددة على زيارة أهالي المعتقلين: رحلة العذاب

أخذت حكومة إسرائيل بتطبيق سياسة جديدة حول زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون في الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو، وبالتحديد منذ عام ١٩٩٦، وهذه الإجراءات لم يشهد لها مثيل منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عامًا ١٩٦٧ وتتمثّل بما يلي[١٣٠]:

١. يسمح بالزيارة لذوي الأسير من قرابة الدرجة الأولى فقط وتشمل الأب والأم والزوجة والأولاد، أما الأشقاء فيسمح فقط لمن تقلّ أعمارهم عن ١٦ عامًا بالزيارة، وهذا الإجراء أدّى إلى حرمان عددٍ من الأسرى من الزيارة ممن توفي والداهما أو أحدهما أو من الأسرى الذين لا يوجد لهم أشقاء، أو أن أعمار أشقائهم تزيد عن الـ ١٦ عاماً إضافة إلى حرمان أصدقاء وأقارب الأسير من زيارته. وكذلك أدّى هذا الإجراء إلى حرمان الأسرى من الدول العربية من الزيارة حيث كانت تتطوع بعض العائلات الفلسطينية بزيارتهم*.

٢. خضعت الفئة السابقة المسوح لها بالزيارة إلى مراقبة من قبل الشاباك الإسرائيلي، بحيث تمّ حرمان عددٍ كبيرٍ من هذه الفئة من الزيارة تحت حجة (أسباب أمنية)، حيث بلغ عدد هذه الحالات عام ١٩٩٨ مائتي حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة**. ومعظم الممنوعين من فئة الأب والأم وهم في الغالب من كبار السن.

٣. تأخير تمديد تصاريح الزيارة التي تصل إلى شهرين أحيانًا مما يحرم ذوي الأسير من الزيارة.

---

* بتاريخ ١٩٩٨/٢/٨ تم السماح بزيارة الأشخاص من الفئة العمرية (١٦-٢٧) عامًا بعد أن قدمت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل التماسًا إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية مطالبة السماح لهذه الفئة العمرية بزيارة إخوانهم في السجون.

** من الحالات التي منعت زيارتها والدا الأسير معاذ سعيد أحمد سعيد، ووالد الأسير عبد الناصر عيسى، ووالد الأسير زاهد خطاطبة، ووالدة الأسير ناصر أبو سرور، ووالد الأسير عبد الحكيم عزيز حنني...

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٤. حددت السلطات الإسرائيلية طرقًا خاصة لسلك الحافلات التي تقلّ أهالي المعتقلين إلى السجون حيث يتمّ نقلهم عبر حافلات عربية إلى داخل إسرائيل ومن هناك ينقلون عبر حافلات من قطاع غزة إلى السجون.

٥. يمنع أهالي الأسرى من مغادرة ساحة السجن إلى حين انتهاء الزيارة.

٦. يخضع أهالي الأسرى إلى تفتيشات مشددة ومذلّة أثناء الزيارة، وفي أواخر عام ١٩٩٩ بدأت سلطات السجون بتطبيق سياسة التفتيش العاري تجاه الأسرى وأهاليهم.[١٣١]

٧. في عام ١٩٩٩ تمّ افتتاح سجنٍ جديد يسمى «هداريم» داخل إسرائيل في منطقة «هشارون» حيث لا يسمح بالزيارة في هذا السجن إلا عبر لوح زجاجي وبوساطة التلفون مما حدا بالأسرى إلى رفض ذلك والامتناع عن الزيارات.[١٣٢]

إن هذه الإجراءات التعسفية سببت الكثير من المعاناة لأهالي الأسرى وأطفالهم أثناء الزيارات من حيث مشاقّ السفر إلى سجون بعيدة داخل إسرائيل أو من حيث مجموع التفتيشات التي يتعرضون لها أثناء الزيارة، إضافة إلى عدم وجود مرافق صحية واستراحة مناسبة للانتظار في بعض السجون تقيهم حرّ الصيف أو برد الشتاء. يقول الأسير إلياس جرايسة:

«يسافر ذوونا مسافة طويلة جدًا يغادرون في الصباح الباكر ليعودوا لبيوتهم ليلًا ويتكبدون المتاعب والمشقات ليقضوا معنا ٤٥ دقيقة يفصلنا عنهم حائط منخفض يعلوه حاجز حديدي مشبك وعدد كبير منا لا يملك ذووه تصريحًا لزيارته وهو شكل من أشكال العقوبات الجماعية.

.... وإذا ما تفحصتم مكان انتظار الأهل فستجدون عدم تلبيته لأدنى الاحتياجات الإنسانية، ولن أنسى في إحدى الزيارات حين طلب مني ابني الصغير «باسل» ابن العامين ماءًا ليشربه فلذت بالصمت وشعرت بضغط السجن ومعناه الحقيقي».[١٣٣]

وبرغم إجراءات الفحص الإلكترونية التي تجريها شرطة السجون على أهالي الأسرى إلا أنها تلزمهم بخلع ملابسهم إمعاناً في إذلالهم وإهانتهم، وعبّرت

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

عن ذلك والدة الأسير جبر وشاح* بقولها :

«زيارة الأهالي هي رحلة عذاب متواصلة من الاستيقاظ المبكر والإعداد والانتظار الطويل على الحواجز وإجراءات التفتيش المذلة، وإن الجنود أجبروا أشقاء ووالدة الأسير ناهض قديح** في سجن نفحة على خلع جزءٍ كبيرٍ من ملابسهم بدعوى التفتيش رغم مرورهم من خلال أجهزة فحص حديثة ومتطورة وإن والدة أحد المعتقلين أغمي عليها من شدة الحرارة».[١٣٤]

وفي رسالة من الأسير كريم يونس*** ممثل الأسرى في سجن بئر السبع إلى مدير السجن قال فيها «نتوجّه إليك بالاحتجاج على التفتيشات غير المحترمة والمذلة التي تجرونها على أجساد أبناء العائلات القادمة لزيارتنا. إن عملية تعرية أبناء العائلات من الملابس الداخلية تمسّ باحترام وشرف الزائرين وتحديدًا النساء بالإضافة إلى التصرفات المذلة من طرف الشرطة للأهل».[١٣٥]

واستخدمت إدارة السجون موضوع الزيارة كوسيلة عقاب وردع للأسير وأهله، وقد شهدت السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو تزايدًا في تطبيق هذه السياسة كما حدث مع ١٥ أسيرًا من سجن شطة عام ١٩٩٨ حين عوقبوا بالحرمان من زيارة ذويهم مدة ستة شهور على إثر اكتشاف محاولة للهرب من السجن.[١٣٦]

إذا كان الأمل بتحسّن الأوضاع المعيشية داخل السجون بعد اتفاقيات أوسلو قد أصابه النكوص والإحباط فإن الإجراءات التعسفية التي تخطت حدود السجن لتصيب أهالي الأسرى وأطفالهم وتمسّ إنسانيتهم وكرامتهم قد أفقدت ما تبقى من أملٍ يستمده الأسرى من ذويهم عبر الزيارات أمام حجم المعاناة التي يتعرضون لها على يد شرطة وجنود إدارة السجون، يقول الأسير المحرر زهير زيد**** «كان أملنا في عملية السلام كبيرًا خاصة بالنسبة لزيارات الأهل إلا أ ن الأمور جاءت على نقيض ما كنا نأمل وذلك بوضع المزيد من التعقيدات الجديدة وحصر زيارة الأهل على الأقرباء من الدرجة الأولى وبتصاريح خاصة».[١٣٧]

---

* الأسير جبر وشاح: من سكان البريج غزة، اعتقل بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥ وحكم عليه بالسجن المؤبد، أفرج عنه في ١٩٩٩/١٠/١٥.
** الأسير ناهض قديح: من سكان عبسان، غزة، اعتقل بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٣ وحكم بالسجن المؤبد، أفرج عنه في ١٩٩٩/١٠/١٥.
*** الأسير كريم يونس، من سكان عارة، اعتقل بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨، وحكم عليه بالسجن المؤبد.
**** زهير زيد: من سكان رام الله، اعتقل بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩، وحكم عليه بالسجن المؤبد، أفرج عنه في ١٩٩٩/٩/٩.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الظروف المعيشية للأسرى داخل السجون

(الانقضاض على مكتسبات الأسرى)

إن خير تعبيرٍ عن الأوضاع المعيشية والإنسانية التي سادت داخل السجون ما بعد فترة أوسلو هي ما أطلق عليه الأسرى (حرب على مكتسباتهم الإنسانية)[١٣٨] وتتمثّل هذه الحرب في فرض قوانين قهرية هدفها سلب جميع الإنجازات التي حققتها الحركة الأسيرة. فلم تعكس نتائج اتفاقيات أوسلو أي تحسّن يذكر على الواقع الداخلي للأسرى وعلى مستوى شروط حياتهم من كافة جوانبها بل شهدت تراجعًا حادًا عبرت عنها حالة التوتر الدائمة في السجون وعدم الاستقرار وحالة الاستياء المتواصلة من قبل الأسرى على ما يطبق عليهم من قوانين تعسفية لاإنسانية. تقول الأسيرة أمنة الريماوي «**الكل يحتفل بالاتفاقية على طريقته، مثلاً إدارة سجن هشارون (تلموند) تحتفل بزيادة معاناتنا وتكثيف عقابنا**».[١٣٩]

ويمكن إبراز أهم الإجراءات التعسفية التي تعرّض لها الأسرى في السجون في الفترة التي أعقبت اتفاقيات أوسلو بما يلي:

● **الاعتداءات الوحشية**: حيث شهدت السجون تصعيدًا في استخدام العنف من قبل شرطة السجون اتجاه المعتقلين الفلسطينيين، سواء بالاعتداء عليهم برشّهم بالغاز المسيل للدموع، وإطلاق قنابل الصوت نحوهم أو بالاعتداء بالضرب عليهم وهذا أدّى إلى إصابة عدد من المعتقلين بجروح وبأمراض مختلفة، ويرى الأسرى أن إدارة السجون تستخدم العنف بديلاً للحوار مع ممثلي الأسرى بما يتعلق بمطالبهم الإنسانية.[١٤٠]

وفيما يلي بعض الحالات التي استخدم فيها العنف والاعتداء ضد الأسرى:

١. اعتداء على أسرى سجن مجدو يوم ١٩٩٧/٣/١٩ باقتحام السجن من قبل الجنود الإسرائيليين ورشّ الأسرى بخراطيم المياه، وإطلاق قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع فأصيب ١٢ أسيرًا بجراح نقلوا على إثرها للمستشفيات إضافة إلى اشتعال الحريق في خيام الأسرى وجاء ذلك بسبب احتجاج الأسرى على سياسة تجديد الاعتقال الإداري.[١٤١]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٢. الاعتداء على أسرى سجن نفحة يوم ١٩٩٧/١١/١١ باستخدام أكثر من ٣٠٠ قنبلة غاز اتجاه الأسرى أدى إلى إحراق ملابسهم ومحتوياتهم وكذلك الاعتداء عليهم بالعصي والهراوات أدت إلى إصابة ١٢ أسيرًا بجراح، ورافق ذلك سلسلة من العقوبات على الأسرى تتمثّل بحرمانهم من الزيارة مدة شهر، وسحب الأجهزة الكهربائية، وعزل ٢٠ أسيرًا في زنازين سجني الرملة وبئر السبع، وجاء هذا الاعتداء بسبب قيام الأسرى بالاحتجاج على أساليب التفتيش الاستفزازية والليلية التي تقوم بها شرطة السجن.[١٤٢]

٣. الاعتداء على أسرى نفحة يوم ١٩٩٨/٧/١٤ أدّى إلى إصابة العشرات منهم بجروح مختلفة وعزلت إدارة السجن ٦٠ أسيرًا منهم في أقسام الجنائيين اليهود وقامت برشّ السجن بالغاز ومنع زيارات الأهالي.[١٤٣]

٤. الاعتداء على الأسرى في سجن شطة يوم ١٩٩٨/٧/١٩ بواسطة الضرب بقبضات الأيدي والبساطير والهراوات وإصابة عدد منهم بجراح، وقامت الإدارة بسحب أغراض المعتقلين مثل السخان الكهربائي، والكراسي، والطاولات، والكؤوس، والصحون، وتقليص مدة الخروج إلى ساحة النزهة، ونقل عدد من الأسرى إلى سجون مختلفة وجاء ذلك على إثر اكتشاف محاولة للهرب من السجن.[١٤٤]

٥. الاعتداء على سجن نفحة يوم ١٩٩٩/٢/٣ وإصابة عدد من الأسرى بجراح بسبب الاعتداء عليهم بالعصي والهراوات رافقها حملة من التفتيشات لغرف الأسرى ومصادرة أغراضهم، وجاء هذا الاعتداء بسبب احتجاج الأسرى على سياسة التفتيشات الاستفزازية التي تقوم بها إدارة السجن.[١٤٥]

٦. تعرض سجن مجدو بتاريخ ١٩٩٩/٣/١ إلى عملية قمع واسعة بوساطة قنابل الغاز أدى إلى إصابة ٢٠ أسيرًا بالاختناق والتشنجات ونقل عدد منهم إلى المستشفيات على إثر احتجاج الأسرى على استمرار سياسة تجديد الاعتقال الإدراي لبعض الأسرى في آخر يوم من انتهاء فترة اعتقالهم.[١٤٦]

● **ثانياً: التفتيشات الاستفزازية:** تقوم إدارة السجون بحملات تفتيش واسعة ضد المعتقلين وخاصة الليلية منها وقد ازدادت حملات التفتيش بشكل كبير في النصف

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الثاني من عام ١٩٩٨ بحيث تجري عدة مرات في اليوم بما يسبب ذلك من إرهاق وتوتر وعدم استقرار عند الأسرى وتتمّ عملية التفتيش من خلال قوة مدججة من الجنود والشرطة ترافقهم أحيانًا مجموعة من الكلاب، ويتمّ إيقاظ الأسرى من نومهم وإخراجهم خارج غرفهم، وتؤدي عملية التفتيش إلى إتلاف الأغراض الشخصية للأسرى كما حدث في سجن عسقلان يوم ١٩٩٩/١/٢٦ .[١٤٧]

ويرى الأسرى أن سياسة التفتيشات المتكررة هدفها إذلال الأسرى وإثارة أجواء من الاستفزاز والإرهاب بين صفوفهم. وقد خاض أسرى الدامون إضرابًا استمرّ ثمانية أيام من يوم ١٩٩٨/٨/١٩ احتجاجًا على هذه السياسة حيث قامت الإدارة بتفتيش غرف المعتقلين من الثانية عشرة ليًلا حتى الساعة الرابعة صباحاً تحت حجج وذرائع أمنية واقتحمت غرف الأسرى وحطّمت محتوياتها.[١٤٨]

وجرت مواجهات بين الأسرى وإدارة السجن بسبب هذه التفتيشات الاستفزازية مثلما حدث في سجن نفحة يوم ١٩٩٧/٩/١٢ عندما اقتحمت شرطة السجن أحد أقسامه في ساعات الفجر لغرض التفتيش.[١٤٩]

ولم تقتصر سياسة التفتيشات على غرف المعتقلين بل طبقت إدارة السجون سياسة التفتيش العاري للأسير داخل السجن وقد تمّ الاعتداء بالضرب على الأسرى الذين يرفضون خلع ملابسهم أثناء التفتيش؛ وعبّر أسرى سجن عسقلان عن ذلك بقولهم إن إدارة السجون تجبرهم على خلع ملابسهم بالكامل بما فيها الداخلية، في محاولة لإذلالهم وتعتدي عليهم بالضرب المبرح لدى خروجهم وعودتهم من المحاكم والعيادات والزيارات لأنه في كل مرة يخرج فيها الأسير من غرفته ويعود يتعرض لهذا التفتيش.[١٥٠]

وقد بدأت إدارة السجون تطبق سياسة التفتيش الجسدي في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، واعتبر الأسرى أن هذه السياسة هي محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء بعد أن استطاعوا وخلال نضالات عديدة إيقاف هذه السياسة منذ أواخر الثمانينات.[١٥١]

● **ثالثاً: غياب الشروط الإنسانية الملائمة:** يعاني المعتقلون بشكل مستمر من الاكتظاظ داخل السجون، فالغرف صغيرة جدًا وعدد المعتقلين كبير بالنسبة

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

لمساحة الغرفة والسجن، فسجن نفحة يوجد فيه حوالي ٦٠٠ أسير فلسطيني وفي الغرفة الواحدة يوجد ٢٠ أسيرًا وشباك واحد. وتنعدم التهوية في الغرفة التي تبلغ مساحتها ٣,٥×٧ م ويوجد فيها حمام وعشرة أسرّة وست خزائن وطاولة وثلاثة كراسي. وتغطى شبابيك الغرف من الخارج بألواح من الإسبست تحجب الرؤية ودخول الهواء وأشعة الشمس مما يزيد من الرطوبة وانعدام التهوية في داخلها.[١٥٢]

ووصف أسرى سجن نفحة السجن بالمقبرة الجماعية المدفونة في الصحراء في أقاصي فلسطين ومؤلّف من عدة أقسام قديمة أسست عام ١٩٨٠ أضيفت إليها مع بداية عام ١٩٩٨ ثلاثة أقسام جديدة هي «الجحيم بعينه». وقدّم ٧٥ أسيرًا من سجن نفحة دعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية مطالبين بإغلاقه.[١٥٣]

وقال النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عبد المالك دهامشة الذي زار سجن الدامون بأنه غير صحيّ ولا يليق ببني البشر، فالغرف رطبة، ومليئة بالفئران والجرذان والبعوض والذباب.[١٥٤] ولا يختلف الوضع في السجون العسكرية عنها في السجون التابعة للشرطة

«ولو تفحصتم الخيام التي نحيا فيها فلا يمكن للعقل البشري أن يستوعب قضاء الأسرى لسنوات طويلة في تلك الخيام، وكذلك الاكتظاظ فيها وضعف الإنارة والأبراش الخشبية القديمة التي تتكاثر فيها الحشرات كالبق وتحديدًا في الصيف أما الفرشات والبطاطين الممزقة والقذرة والقديمة فإني واثق بأن لا أحد منكم يقبل استخدامها أو حتى النظر إليها...

... لا نرضى أن نعيش كالكلاب التي يدربونها لحراستنا...».[١٥٥]

ولا تخفي السلطات الإسرائيلية تدهور الوضع السكني والمعيشي في سجونها إذ يعترف «عاموس عزاني» مدير مصلحة السجون بأن السجون غير ملائمة لإيواء الإنسان وأن الأسرى يتمتعون بأمتار مربعة معدودة وهذه نسبة تقلّ كثيرًا عن المعتاد في سجون العالم.[١٥٦]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إن أغلبية الأسرى يعيشون في سجون يتواجد فيها سجناء جنائيون من اليهود مما يسبب مضايقات يومية عليهم وخطرًا يهدد حياتهم كما حدث يوم ٩/١٥/ ١٩٩٨ عندما اعتدت السجينات الجنائيات اليهوديات على الأسيرات السياسيات في سجن الرملة للنساء.[١٥٧] وهذا الإجراء تمّ بعد إعادة الانتشار في الضفة الغربية على إثر اتفاق طابا ونقل الأسرى إلى سجون وراء الخط الأخضر ويقوم السجناء الجنائيون بطهي الطعام للأسرى السياسيين حيث يمنع الأسرى السياسيون من العمل في المطابخ.[١٥٨]

ولا يوجد في السجون غرفة للطعام ولا مكتبة للمطالعة، وترفض إدارة السجون انتساب الأسرى للجامعات الفلسطينية لاستكمال تحصيلهم العلمي ولا تسمح إلا بالانتساب للجامعة العبرية لمن أراد الدراسة.[١٥٩]

واشتكى الأسرى من سوء التغذية وقلة الفواكه والخضار المقدمة لهم مما يضطرهم إلى شراء المواد الغذائية على حسابهم الخاص «وجبات الغذاء المقدمة سيئة نوعًا وكمًا بحيث تقسّم الدجاجة الواحدة على ثمانية معتقلين ونصيب الواحد منهم ٨٠ غم».[١٦٠] إضافة إلى تعرّضهم لمماطلات مستمرة في إدخال الملابس والكتب الثقافية عبر زيارة الأهالي.[١٦١]

في عام ١٩٩٩ حذّر أحمد حبيب الله رئيس جمعية أصدقاء المعتقل والسجين بأن الأوضاع داخل السجون عام ١٩٩٩ تنذر بالخطر ووقوع كارثة وانفجار شامل تتحمل مسؤوليته إدارة السجون التي تحاول الانقضاض على حقوق ومكتسبات الأسرى...[١٦٢] فالتغيّر السياسي الذي حدث بعد اتفاقيات أوسلو لم يغير من طريقة معاملة إدارة السجون للأسرى، يقول الأسير المحرر زهير زيد «على الرغم من الشعور بتغيّر الوضع السياسي إلا أن موقف إدارات السجون وعلاقتها بالأسرى ما زال عدائيًا دون تغير حيث أنهم ينظرون لنا بأننا مجرمون يستوجب بقاؤنا في السجن لذلك فإن الحياة الاعتقالية لم يطرأ عليها أي تطور نحو الأحسن وعلى العكس فقد تراجعت نحو الأسوأ في كافة مناحي الحياة الاعتقالية».[١٦٣]

وأخيرًا فإننا فيما سبق استعرضنا جزءًا يسيرًا مما يعانيه الأسرى داخل

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

السجون، ولكننا أعطينا صورة عامة حول طريقة المعاملة التي تنتهجها إدارة السجون نحو الأسرى في مرحلة السلام، فمفهوم الأسير لم يتغير في العقل الإسرائيلي، فالمضايقات على حياته المحاصرة بين الجدران ما زالت متواصلة، بل ازدادت تطرفًا، مما يوحي وكأن حكومة إسرائيل استغلّت عملية السلام لتنقضّ على كل المكتسبات الإنسانية التي حققتها الحركة الأسيرة عبر نضالاتها الطويلة لتعيدها إلى الوراء.

وفي النهاية هل نستطيع أن نقول إن الممارسات الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين هي حرب لا إنسانية وتعسفية؟ قد يكون ذلك منافيًا لمفهوم السلام العادل الذي أصبح عنوان المرحلة السياسية التي انطلقت بعد اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، ولكننا لا نجد تعبيرًا أكثر من الحرب التي تشنّ على حقوق الأسرى في مرحلة لم تصل بعد إلى مستوى المعاملة السليمة للأسرى القابعين داخل السجون، بل لم تخترق مفاهيم السلام جدران السجون وتعيد النظر بسياسات القمع المتعددة التي تمارس على الأسرى وهذه هي المفارقة التي تجري بالفعل في الواقع الفلسطيني.

لقد فاضت أوجاع الأسرى وتعالت أصواتهم واحتجاجاتهم الصاخبة المؤلمة في السنوات التي أعقبت اتفاقيات أوسلو بشكلٍ لم نسمعه ولم نقرأه في فتراتٍ سابقة.

ويبدو أن حكومة إسرائيل أخذت من هذا السلام فرصةً ذهبية لتضفي الشرعية على كل أعمالها المحرّمة دوليًا والمتنافية مع مبادئ حقوق الإنسان وتمعن أكثر في تنفيذها جهارةً وعلانيةً وعلى مسمع الجميع، وخاصة أن كافة الاتفاقيات التي تناولت موضوع الأسرى اهتمت بالجانب السياسي المتعلق بالإفراج عنهم ووفق شروط إسرائيلية محضّة ولم تتطرق إطلاقاً للممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي تنتهك حقوق الأسير داخل السجن على كل المستويات منذ لحظة اعتقاله وحتى وضعه في السجن. إن كل ذلك ترك آلامًا ومعاناةً عند الأسرى، فحملوا خلال سنوات السلام أسئلةً صعبة، وجراحًا لا زالت نازفة تلاحقهم أشكال التعذيب القاسية، والحرمان من زيارة أبنائهم، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض والحشرات في غرفهم، وأكثر من كل هذا يلاحقهم السجان

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

في زنازين العزل والاعتقال الإداري مغلقًا كل نوافذ الأمل على رياح السلام التي هبّت في كل مكان إلا السجون.

فلم تعد أية قيمة ولا أي معنى لما اتفق عليه في الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو ب) في ١٩٩٥/٩/٢٨ والتي نصّت على إلزام الطرفين بممارسة صلاحيتهما ومسؤولياتهما مع «اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دوليًا ولمبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون».[١٦٤]، فقد غابت هذه الفقرة الهامّة في غمرة التعسف الإسرائيلي وتقصير المفاوض الفلسطيني، وليظلّ الأسير هو الضحية تحت يافطة السلام . ولعلّ ما قاله (آداما ديانغ) الأمين العام للجنة الحقوقيين الدولية بعد زيارته لفلسطين في شهر شباط ٢٠٠٠ ما يؤكّد هذه الحقيقة عندما قال إنه لا يجب أن يغلق المجتمع الدولي أعينه عن انتهاكات حقوق الإنسان تحت اسم السلام داعيًا إلى معالجة قضية الأسرى التي وصفها بأنها متفجرة وبخاصة أنه لا توجد مساءلة للإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة.[١٦٥]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

هوامش الفصل الرابع

١«امنة الرياوي الأسيرة المحررة : تحررنا كان بمثابة الخروج في جنازة وليس فرحة العودة للبيت»، ١٧ نيسان، القدس: عدد ٤ + ٥، كانون الثاني ١٩٩٣، ص ٨.

٢ «أسرى نفحة: نتعرض لسياسة قمع دموية ولا بدّ من الإضراب عن الطعام»، الأيام، ١٩٩٨/٧/١٦، عدد ٩٢١، ص ٤.

٣ «إسرائيل تنقل معتقلين من الضفة إلى الداخل»، القدس، ١٩٩٥/١٠/١٩، ص.ص ١ ،٧.

٤ منظمة العفو الدولية، «خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو: التضحية بحقوق الإنسان من أجل اعتبارات الأمن»، لندن-المملكة المتحدة: الأمانة العامة الدولية، أيلول ١٩٩٨، ص.ص ٣ ،٤.

5 **Oslo: Before and After The Status of Human Rights in the Occupied Territories**, B'TSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), 1996, p.15.

٦المصدر السابق، ص١٥.

٧ «في تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر، ٤٠٠٠ معتقل فلسطيني في ١٥ سجناً»، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ١٠٠٧٥، ص ٣.

٨ منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ٤.

٩منظمة العفو الدولية، «تقرير عام ١٩٩٦» ط١، لندن- المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية، حزيران ١٩٩٦، ص ٨٤.

١٠ منظمة العفو الدولية، «إسرائيل /لأراضي المحتلة، الاعتقال الإداري: اليأس وانعدام اليقين وعدم مراعاة الإجراءات الواجبة»، الأمانة الدولية العامة، نيسان ١٩٩٧، ص ٢.

١١ منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ٥.

١٢ المصدر السابق، ص ٥.

١٣ المصدر السابق، ص ٤.

١٤ نادي الأسير الفلسطيني، «بيان إعلان منطقة بيت لحم منطقة منكوبة جراء الاعتقالات»،الضفة الغربية: ١٩٩٨/٣/١٩، ص١

١٥ مركز غزة للحقوق والقانون، «التقرير السنوي ١٩٩٨»، غزة: ص ٧٥.

١٦منظمة التحرير الفلسطينية، «اتفاقية قطاع غزة ومنطقة اريحا وملاحقها - ٤ ايار ١٩٩٤»، ص ٨٨.

17 1987-1997. A Decade of Human Rights Violations, B'ETSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), January 1998,p. 15

١٨ منظمة العفو الدولية، «تقرير عام ١٩٩٧»، لندن- المملكة المتحدة: قسم المطبوعات منظمة العفو الدولية، حزيران ١٩٩٧، ص ٧٨.

١٩ منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ١٤.

٢٠ نادي الأسير الفلسطيني، «الأسرى يطالبون بإعادة النظر في أحكامهم وإغلاق سجن نفحة الصحراوي»، الضفة

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الغربية: ١٩/٣/١٩٩٨، ص ١.

٢١ «في تقرير للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية»، الحياة الجديدة، ٧/٢/١٩٩٨، عدد ٨٩٢، ص ٦.

٢٢ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية في السجون الإسرائيلية»، الضفة الغربية: ٢٥/٨/١٩٩٨، ص ٧.

٢٣ الضمير مؤسسة لرعاية السجين، «التقرير السنوي ١٩٩٨»، رام الله: ص ص ١١-١٢.

٢٤ إلياس جرايسة، «معتقل مجدو الحياة والاعتقال الإداري»، صوت الأسير، الضفة الغربية: عدد ٤. ١٧ نيسان ١٩٩٧، ص ٢٦.

٢٥ «هل نجا ياسر المؤذن من الموت؟»، الأيام، ١٦/١٠/١٩٩٩، عدد ١٣٧٣، ص ١٠.

٢٦ مؤسسة الضمير لرعاية السجين: «التقرير السنوي ١٩٩٨»، مصدر سابق، ص ١٢.

٢٧ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية في السجون الإسرائيلية»، مصدر سابق، ص ٧.

٢٨ «رسالة من الأسير العرعير قبل استشهاده، إنهم يماطلون في علاجي»، صوت الأسير، الضفة الغربية: ١٧/٤/١٩٩٩، عدد ٦، ص ٢٨.

٢٩ «وفاة أسير فلسطيني بعد أيام من إطلاق سراحه»، الأيام، ٢٨/٧/١٩٩٨، عدد ٩٣٣، ص ص ١. ٢٢

٣٠ أليغرا باتشيكو، «تقرير إلى نادي الأسير الفلسطيني»، ٢٠/١/٢٠٠٠.

٣١ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان»، الضفة الغربية: ١٧/٤/١٩٩٨، ص ١٢.

٣٢ نادي الأسير الفلسطيني، «أسماء الأسرى في السجون الإسرائيلية»، الضفة الغربية: ١٩٩٨.

٣٣ «في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ استشهاد ٤٥ معتقلا في السجون الإسرائيلية»، صوت الأسير، الضفة الغربية: ١٧/٤/١٩٩٩، ص ص ٣-٤.

٣٤ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية»، الضفة الغربية: ١٧/٤/١٩٩٨، ص ١.

٣٥ فتحي زقوت، «رسالة من معتقلي مستشفى الرملة - قسم المعتقلين والأسرى الأمنيين المرضى»، مستشفى الرملة: ٣/٥/١٩٧٠.

٣٦ مؤسسة الضمير لرعاية السجين، «التقرير السنوي ١٩٩٨»، مصدر سابق، ص ١٣.

٣٧ المصدر السابق، ص ٢٨.

٣٨ «أوضاع صحية متدهورة وعشرات الأسرى بحاجة لعمليات جراحية عاجلة»، الأيام، ٢٦/٩/١٩٩٨، عدد ٩٩٣، ص ٦.

٣٩ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني»، مصدر سابق، ص ١٣.

٤٠ المصدر السابق، ص ١٣.

٤١ «استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، استخدام ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة على المعتقلين الفلسطينيين، حقوق الناس، عدد ١١، كانون ثاني ١٩٩٨، ص ص ٢٦- ٢٧.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٤٢ «سلطات الاحتلال تمنع لجنة طبية من زيارة المعتقل نعيرات»، الايام، ١٩٩٨/٢/٢٥، عدد ٧٨٣، ص ٥.

٤٣ «تدهور أوضاع الأسرى في مستشفى سجن الرملة»، الايام، ١٩٩٨/٧/١٥، عدد ٩٢٠، ص ٢.

٤٤ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، عقارب وأفاعي تلدغ الأسرى في سجن مجدو، أوضاع الأسرى تزداد تدهورًا»،الضفة الغربية: ١٩٩٧، ص ١.

٤٥ نادي الأسير الفلسطيني:«تقرير، تدهور أوضاع الأسرى المعزولين في بئر السبع، انتشار الأمراض في نفحة ومضايقات على زيارات المحامين»، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٢/١٩، ص١ + ص٢.

٤٦ «آلام من داخل المعتقلات»، صوت الاسير، الضفة الغربية: عدد ٥، ١٩٩٨/٤/١٧، ص ٢١.

٤٧ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، استمرار التوتر في سجن نفحة، الأسرى يرفضون العيش في غرف مزدحمة»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/٢٤، ص ١.

٤٨ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، الأوضاع في السجون على وشك الانفجار، المطالبة بتحرك جماهيري واسع»، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٦/٢، ص ٢.

٤٩ المصدر السابق، ص ٢.

٥٠ استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، مصدر سابق، ص ٣٦.

٥١ حسين أبو صالح، «إسرائيل تحيل المعتقلات إلى مختبرات»، صوت الاسير، الضفة الغربية، عدد ٥، ١٩٩٨، ص ٣١.

٥٢ عميرة هاس، «هل السجناء الفلسطينيون مجرد بحث ميداني»، الايام، ١٩٩٧/١/١٧، عدد ٣٨٥، ص ١٤.

٥٣ الضمير، التقرير السنوي ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ١٧.

٥٤ «الأسرى في عزل بئر السبع يعانون ظروفًا اعتقالية قاسية»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/١١، عدد ٨٩٦، ص ٢.

٥٥ نادي الأسير الفلسطيني: «بيان صادر عن الأسرى المعزولين في بئر السبع، الحياة لا تطاق وتحتاج إلى تحرك عملي لإنقاذها»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/١٠، ص ١.

٥٦ «ذوو الأسرى يحذرون من استمرار عزل أبنائهم في سجون الاحتلال»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٢١، عدد ١٠٥٣، ص ٢.

٥٧ الأسرى المعزولون في السجون الإسرائيلية، «رسالة إلى مجلس الأمن الدولي»، ١٩٩٨/٧/١٩.

٥٨ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، تدهور أوضاع الأسرى المعزولين في بئر السبع»، مصدر سابق، ص ١.

٥٩ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، رفع التماس لمحكمة العدل العليا لوقف التعذيب والعزل، شهادات أسرى عن العزل والتعذيب»،الضفة الغربية: ١٩٩٩/٥/١٢.

٦٠نادي الأسير الفلسطيني، بيان صادر عن الأسرى المعزولين في بئر السبع، مصدر سابق، ص ٢.

٦١ نادي الأسير الفلسطيني، «الأسرى في بئر السبع يبدأون خطوات احتجاجية السبت المقبل، إجراءات مشددة على الأسرى»، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٨/٣، ص ١.

٦٢ المصدر السابق، ص ٢.

٦٣ المصدر السابق، ص ٢.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦٤ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، العزل من أخطر القضايا التي تواجه الحركة الأسيرة، تعرض الأسيرات للاعتداء والعقوبات القاسية»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٩/٢، ص ١.

٦٥ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، ٢٠ أسيرًا في عزل الرملة نتيسان، ظروف قاسية وانقطاع عن العالم»، الضفة الغربية: ١٩٩٧/١٢/١٣، ص ١.

٦٦ نادي الأسير الفلسطيني: الأوضاع الإنسانية والمعيشية...، مصدر سابق، ص ١.

٦٧ الأسرى المعزولين في سجن نفحة، «بيان جماهيري»، سجن نفحة: ١٩٩٨/٨/١٨.

٦٨ الأسرى المعزولين في السجون الإسرائيلية، مصدر سابق

٦٩ «٤٠ أسيرًا في عزل الجلمة يهددون بإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام»، الأيام، ١٩٩٨/٧/٢٦، عدد ٩٣١، ص ٣.

٧٠ منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري، مصدر سابق، ص ١.

٧١ المصدر السابق، ص ١.

٧٢ إيما بلايفير، الاعتقال الإداري في الضفة الغربية، ترجمة سمعان خوري، رام الله: القانون من أجل الإنسان (الحق) كانون أول ١٩٨٦، ص ٣.

73 **Prisoners of Peace Administrative Detention During the Oslo Process**, B'TSELEM (The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), Jerusalem, July 1997, p. 11.

74 Amnesty International Report 1998, Israel (State of) and the Occupied Territories, Amnesty International Publications, United Kingdom, London, p.207

٧٥ التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية، ١٩٩٣، ٦١

١٩٩٤، ص ٦٩

١٩٩٥، ص ٦٣

١٩٩٦، ص ٨٢

١٩٩٧، ص ٧٨

١٩٩٨، ص ٢٠٦

٧٦ منظمة العفو الدولية، خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو، مصدر سابق، ص ٤.

٧٧ إيما بلايفير، مصدر سابق، ص ٤.

78 **Prisoners of Peace Administrative Detention During the Oslo Process**, Idem., pp 10 - 11.

٧٩ منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري اليأس وانعدام اليقين، مصدر سابق، ص ص ٨-٩.

٨٠ المعتقلون الإداريون، «رسالة من الأسرى الإداريين إلى وزير العدل الفلسطيني وأعضاء اللجنة المفاوضة بشأن الأسرى والمعتقلين»، معتقل مجدو: ١٩٩٧/١/٢٩.

٨١ الضمير، التقرير السنوي ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ٢١.

٨٢نادي الأسير الفلسطيني، «أسماء الأسرى في السجون...»، مصدر سابق.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٨٣ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير بمناسبة يوم الأسير»، مصدر سابق، ص ١٠.

٨٤ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني»، مصدر سابق، ص ١٠.

٨٥ «تجديد الاعتقال الإداري لأسيرين على بوابة السجن»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٢/١٩، عدد ٩٠٤، ص ١.

٨٦نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير بمناسبة يوم الأسير»، مصدر سابق، ص ١٠

٨٧ منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري اليأس وانعدام اليقين، مصدر سابق، ص ٣.

٨٨ «قطامش يقدم تجربته الشخصية مع الاعتقال الإداري أمام لجنة تقصي الحقائق»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٨/٣، عدد ١٠٦٦، ص ٥.

٨٩ منظمة العفو الدولية، الاعتقال الإداري اليأس وانعدام اليقين، مصدر سابق، ص ٤.

٩٠ جدعون ليفي، «الاعتقال الإداري وصمة عار لإسرائيل فمتى نتخلص منه»، صوت الاسير، عدد ٤ . ١٧ نيسان ١٩٩٤، ص ٣٥.

٩١ المعتقلون الإداريون، «رسالة إلى وزير العدل الفلسطيني»، معتقل مجدو، ٢مصدر سابق.

٩٢ «انقلاب في إجراءات الاعتقال الإداري في الشاباك»، بديعوت احرونوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٤، ص ٥.

٩٣ إلياس جرايسة، مصدر سابق، ص ٢٩.

٩٤ «الإفراج عن أقدم معتقل إداري، ١٥ مواطنًا في السجون الإسرائيلية يعانون العقوبة ذاتها»، القدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٩٤٥، ص ٧.

٩٥الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، صوت الاسير، الضفة الغربية: ١٧ نيسان ١٩٩٧، عدد ٤، ص ٦.

٩٦ «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وموضوع التعذيب»، القدس، ١٩٩٨/٢/٧، ص ١٢

٩٧ منظمة العفو الدولية، «تحت الإشراف الطبي المستمر التعذيب وسوء المعاملة والمهنيون الطبيون في إسرائيل والأراضي المحتلة»، لندن- المملكة المتحدة: آب ١٩٩٦، ص ١.

٩٨رزق شقير، هكذا تكلم المعذبون في الأرض، ١٣ رواية عن التعذيب اثناء التحقيق في المعتقلات الإسرائيلية كما وردت على السنة ضحاياه، رام الله: مؤسسة الحق، ١٩٩٢، ص ٦.

٩٩ المصدر السابق، ص ٦.

١٠٠ المصدر السابق، ص ٧.

١٠١ المصدر السابق، ص ٧

١٠٢ «في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ استشهاد ٤٥ معتقلا»، مصدر سابق، ص ٣.

١٠٣ «في أعقاب نشر أجزاء سرية من تقرير مراقبة الدولة عام ١٩٩٤ التعذيب والكذب على أعلى المستويات تهمتان موجهتان إلى الشاباك»، االقدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٠٩٤، ص ١٠.

١٠٤ المصدر السابق، ص ١٠.

١٠٥ نيري ليبنة، «أطباء إسرائيليون يشكلون غطاء التعذيب»، القدس، ١٩٩٩/١/٣٠، ص ١٢.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٠٦ «مليون فلسطيني تعرضوا للاعتقال والعشرات استشهدوا داخل المعتقلات»، الحياة الجديدة، ١٩٩٧/١٠/٢١، عدد ٧٠٨٥، ص ٧.

١٠٧ منظمة العفو الدولية، «حقوق الإنسان: عام الآمال الضائعة»، لندن- المملكة المتحدة: الأمانة الدولية، أيار ١٩٩٥، ص ٤.

١٠٨ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب...، مصدر سابق، ص ٦.

109 Amnesty International Report 1998, Idem., p 206.

١١٠ « ٨٥٪ من الأسرى الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٣، عدد ١٠٣٥، ص ٢.

111 Amnesty International Report 1998, Idem, p.207.

١١٢ «العفو الدولية تدعو العليا الإسرائيلية إلى حظر التعذيب»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١/١٣، عدد ١٢٢٦، ص ١٩.

١١٣ «انتقاد دولي جديد للممارسات الإسرائيلية خلال استجواب المعتقلين الفلسطينيين»، الأيام، ١٩٩٨/٨/١، عدد ٩٣٧، ص ١.

١١٤ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير بمناسبة يوم الأسير»، مصدر سابق، ص ٦.

١١٥ دافنا غولان، «أشخاص من كبريت»، ترجمة المصدر، مجلة بيتسيلم، العدد الرابع، ١٩٩٩/١٠/٢٦، ص ١٢.

١١٦ المصدر السابق، ص ١٥.

١١٧ موشيه رينفيلد، «طريقة الهز تقدم للمحاكمة»، هآرتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١/١٣، ص ١٠.

١١٨ «خلاف بين روبنشتاين وبيلين حول الردّ على قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب»، صحيفة هارتس، ترجمة المصدر، ٧/ ١٩٩٩/٩، ص ٢.

١١٩ «قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب»، يديعوت احرونوت ، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧، ص ٢٣.

١٢٠ دافنا غولان، مصدر سابق، ص ١٥.

١٢١ اريبه ديان، «قنبلة موقوتة في الكنيست»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٠/٣١، ص ٣.

١٢٢ يفتاح اليعزرا، «حقل الكلمات النظيفة»، كول هعير، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/١٢، ص ٢٣.

١٢٣ جدعون الون، «كرة التعذيب في الشاباك تعود ليد براك»، هارتس، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/١٢، ص ٢٨.

١٢٤ المصدر السابق، ص ٢٩.

١٢٥ «المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يبيح تعذيب المعتقلين الفلسطينيين»، الأيام، ٢٠٠٠/٢/٢٨، عدد ١٤٩٦، ص ص ١ ، ١٧.

١٢٦ المصدر السابق، ص ص ١ ، ١٧.

١٢٧ اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل، «إفادة المعتقل رائد أحمد الحمري»، ٢٥ /١/ ٢٠٠٠.

١٢٨ المصدر السابق.

١٢٩ اليغرا باتشيكو، «إفادات عدد من المعتقلين وهم مؤيد جميل ١٩٩٦/٦/٢٠، وعبد الرحمن الأحمر ١٩٩٦/٣/٨، وعبد

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الحسيب عبد ١٩٩٧/١١/٢٢، وعبد الرحمن غنيمات ١٩٩٧/١٢/٢٣، ومحمود مرعب ١٩٩٦/٥/١٤».

١٣٠ «حرب على أهالي المعتقلين»، صوت الاسير، ١٧ نيسان ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ٣٧.

١٣١ «أسرى عسقلان يناشدون المؤسسات الحقوقية التدخل لوقف سياسة التفتيش العاري»، الايام، ١٩٩٩/١٢/٣، عدد ١٤٢١، ص ٣.

١٣٢ «أوضاع قاسية يعيشها الأسرى في عزل هداريم وتلموند»، القدس، ١٩٩٩/١٢/٨، عدد ١٠٨٨٢، ص ٦.

١٣٣ إلياس جرايسة، مصدر سابق، ص ٢٧.

١٣٤ «الدعوة لوضع حد للممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي أثناء زيارة الأسرى»، القدس، ١٩٩٨/٧/٩، عدد ١٠٣٧٠، ص ٢.

١٣٥ كريم يونس، «رسالة إلى مدير السجن شويدكي»، سجن بئر السبع: ١٩٩٩/٤/٢٥.

١٣٦ «التوتر الشديد يسود سجني نفحة وشطة»، الايام، ١٩٩٨/٨/١٧، عدد ٩٥٣، ص ٧.

١٣٧ «الأسير المحرر زيد: الأسرى يعلنون الإضراب المفتوح عن الطعام»، الحياة الجديدة، ١٩٩٩/١٠/٩، عدد ١٤٩٠، ص ٨.

١٣٨ «الأسرى يحذرون من تفجّر الأوضاع في سجون الاحتلال»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/١٤، عدد ١٠٤٦، ص ٢.

١٣٩أمنة الريماوي الأسيرة المحررة...، مصدر سابق، ص ٨.

١٤٠ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير بمناسبة يوم الأسير»، مصدر سابق، ص ١٧.

١٤١ «تقرير مفصّل عن أحداث سجن مجدو»، صوت الاسير، الضفة الغربية: عدد ٤. ١٧ نيسان ١٩٩٧، ص ٣٢.

١٤٢ نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب...»، مصدر سابق، ص ٤.

١٤٣ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية...، مصدر سابق، ص ١٠.

١٤٤ «مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة التدخل لوقف قمع الأسرى»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٢٢، عدد ١٠٥٤، ص ٣.

١٤٥ «حملة مداهمة وتفتيش مفاجئة لمعتقل نفحة الصحراوي»، الايام، ١٩٩٩/٢/٤، عدد ١١٢٢، ص ٢.

١٤٦ «اختناق عشرات المعتقلين في مجدو بمواجهات مع الإدارة»، القدس، ١٩٩٩/٣/٢، عدد ١٠٦٠٤، ص ١.

١٤٧ «أسرى عسقلان يضربون عن الطعام احتجاجًا على ممارسات إدارة السجن ضدهم»، القدس، ١٩٩٩/١/٢٩، عدد ١٠٥٧٢، ص ١.

١٤٨ «إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في شطة ومجدو والدامون»، القدس، ١٩٩٨/٨/٢٥، عدد ١٠٤١٧، ص ٤.

١٤٩ «أسرى نفحة يشتبكون مع أفراد الشرطة ويصيبون اثنين بجراح»، الحياة الجديد، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ٧٤٦، ص ٥.

١٥٠ «أسرى عسقلان يناشدون المؤسسات الحقوقية التدخل لوقف سياسة التفتيش العاري»، مصدر سابق، ص ٣.

١٥١ المصدر السابق، ص ٣.

١٥٢ الضمير، «التقرير السنوي ١٩٩٨»، مصدر سابق، ص ص ٢٦ – ٢٧.

١٥٣ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، الأسرى يطالبون بإعادة النظر في أحكامهم وإغلاق سجن نفحة»، مصدر سابق.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٥٤ «دهامشة: الدامون لا يليق ببني البشر»، الحياة الجديدة، ١٩٩٨/٧/٣، عدد ١٠٣٥، ص ٢.

١٥٥ إلياس جرايسة، مصدر سابق، ص ٢٧.

١٥٦ رؤبين شابيرا، «٤٠٠ مليون شيكل وسيكون كل شيء على ما يرام مقابلة مع عاموس عزاني مأمور مصلحة السجون»، معاريف، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٤، ص ٢٧.

١٥٧ «عقوبات جماعية ضد الأسيرات في سجن نفي ترتساء، القدس، ١٩٩٨/٩/٢٥، عدد ١٠٤٨، ص ٣.

١٥٨ نادي الأسير الفلسطيني: «تقرير، الأوضاع في السجون على وشك الانفجار...»، مصدر سابق، ص ٣.

١٥٩ المصدر السابق، ص ٤.

١٦٠ المصدر السابق، ص ٤.

١٦١ المصدر السابق، ص ٤.

١٦٢ «أسرى تلموند يمهلون الإدارة حتى الثلاثاء المقبل لتحسين أوضاعهم الاعتقالية»، الأيام، ١٩٩٨/٨/٢٦، عدد ٩٦٢، ص ١.

١٦٣ الأسير المحرر زيد، مصدر سابق، ص ٨.

١٦٤ «الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحليّة حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية»، مركز القدس للإعلام والاتصال، نيسان ١٩٩٦، ص ٢٥.

١٦٥ «حقوقي دولي: وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة يشبه وضع جنوب إفريقيا في العهد العنصري»، الحياة الجديدة، ٢٠٠٠/٢/٣، عدد ١٦٠٢، ص ١.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الخامس

الأسرى الفلسطينيون
في القانون الدولي الإنساني

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الفصل الخامس

الأسرى الفلسطينيون في القانون الدولي الإنساني

شكّل موضوع معاملة أسرى الحرب في أوقات السلم والحرب أحد المواضيع الأساسية التي حظيت باهتمام فقهاء القانون الدولي الإنساني الذين لم يألوا جهدًا في سبيل بلورة نظام قانوني إنساني يلزم المجتمع الدولي العمل بمقتضاه.

ولأن مسألة معاملة أسرى الحرب أصبحت مسألة عالمية بسبب خصوصيتها الإنسانية فإنها قد احتلّت الجزء الأكبر من قوانين حقوق الإنسان الدولية، وهذا بدوره يدفعنا للبحث عن موقع الأسرى الفلسطينيين في القوانين والاتفاقيات التي تناولت موضوع أسرى الحرب وما تضمنت من أحكام وقواعد انسانية، في ظلّ ما يتعرّض له الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية من انتهاكات لا إنسانية على كل المستويات. وواحدٌ من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء الاهتمام بهذا الموضوع هو عدم توفّر الحماية القانونية التي ضمنتها تلك القواعد الدولية لهم.

وجديرٌ بالذكر هنا أن الفقه الدولي كان قد استمدّ مجموعة القواعد الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب من مصادر متعددة والتي من ضمنها القوانين العرفية والشرائع الدينية والاتفاقيات الدولية ومن الصكوك والقرارات والإعلانات الصادرة عن المؤسسات الدولية والذي رمى إلى حلّ المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة من المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي تقيّد لأسباب

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إنسانية حقّ أطراف النزاع في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها أو تحمي الأشخاص الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب المنازعات.[١]

ولم تتبلور قواعد عالمية لمعاملة أسرى الحرب في العصر الحديث دفعةً واحدة بل سارت في تطورات عديدة كان أبرزها ما تضمنته لائحة الحرب البرية الملحقة (باتفاقيتي لاهاي الثانية الرابعة (١٨٩٩-١٩٠٧)[٢] التي أقرت الرأفة تجاه الأسير حيث نادت في المادة الرابعة منها بأن «أسرى الحرب يكونون تحت سلطة الأفراد أو الوحدات التي أسرتهم ويجب معاملتهم بروحٍ إنسانية وكل ما يخصّهم شخصيًا يبقى ملكًا لهم ما عدا الأسلحة والخيول والأوراق العسكرية».[٣] وتعدّ لائحة الحرب البريّة تطورًا إيجابيًا كبيرًا فيما يتعلق بتحسين معاملة أسرى الحرب على وجه الخصوص وتنظيم ممارسة القتال على وجه العموم واعتبرت في ذلك الوقت ملزمة لكافة دول العالم سواء كانت تلك الدول طرفًا فيها أم لا.[٤]

وعلى ضوء ثبوت عدم كفاية القواعد الموضوعة لتحسين معاملة ضحايا أسرى الحرب خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ بدأت المساعي بشكلٍ جادّ من أجل وضع اتفاقية بشأن معاملة الأسرى لدى المجتمع الدولي. وتمثّل ذلك بدعوة الصليب الأحمر الدولي إلى عقد مؤتمر جنيف في سويسرا عام ١٩٢٩ وبحضور ممثلي ٤٧ دولة[٥] بهدف إعادة النظر في القواعد القائمة بمعاملة ضحايا الحرب ولوضع مشروع اتفاقية خاصة لحماية أسرى الحرب. وقد أسفر المؤتمر عن وضع اتفاقية بشأن أسرى الحرب اشتملت على مجموعة متكاملة من الأحكام الموجبة لمعاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية والتخفيف عنهم. وطرحت الاتفاقية مبادئ تقضي بحماية الأسرى من القتل وإصابتهم بالجراح ومعاملتهم معاملة سيئة وسرقتهم وإهانتهم وتعرضهم لتطفّل الجمهور.[٦]

يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية قضت بعدم التمييز بين الأسرى وبحقّهم في العمل والشكوى والالتماس.[٧] وثبتت الاتفاقية مبدأً أساسيًا يقضي بإلزام جميع الدول للتقيد بها حتى لو كانت بعض الدول غير مصدقة عليها.[٨] وعالجت الاتفاقية الوضع المعقّد الذي ينشأ في أعقاب احتجاز طرف في النزاع لأسرى من جنود الخصم، فأوضحت أن الأسرى يكونون تحت سلطة حكومة العدو وليس تحت سلطة الأفراد أو الوحدات التي أسرتهم.[٩] وبالتالي تحددت الجهة

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

المسؤولة دوليًا عن احتجاز الأسرى وعن ضمان الحرية لهم.

وتعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية لأول مرة بإنشاء مراكز استعلامات عن الأسرى وزيارة مندوبي الدول الحامية لمعسكراتهم.[١٠]

وبرغم أن الالتزام بهذه الاتفاقية بقي محدودًا إلا انه يمكن القول أن المجتمع الدولي وضع أسسًا لنظام جديد حول حماية أسرى الحرب التي فرضت مجموعة من الالتزامات غير المسبوقة على أطراف النزاع وقننت حقوقًا حديثة تقي شرف الأسير وكرامته وتنظيم معاملته وحماية ظروف حياته من جميع جوانبها.

وعلى ضوء التجربة المريرة التي خاضتها الإنسانية في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما نتج خلالها من سوء معاملة الأسرى بدرجة فاقت حد الوصف صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرّته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨[١١] وبيّنت الجمعية أنها تنادي بهذا الإعلان لحقوق الإنسان على اعتبار أنه المثل الأعلى الذي ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية.[١٢] وتؤكّد المادتان الأولى والثانية[١٣] في الإعلان على أن جميع الناس دونما تمييز من أي نوع يولدون أحرارًا ومتساويين في الكرامة والحقوق.

وركّز الإعلان على الاعتراف بالشخصية الإنسانية كمبدأ قانوني لا يمكن تجاوزه (المادة ٦).[١٤] وأن لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة (المادة ٥).[١٥] ودعا الإعلان إلى توفير الحماية القانونية للأسير والسماح له باللجوء إلى محكمة نزيهة ومستقلة ومحايدة (مواد ٨+١٠)[١٦]، وإلى عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا.[١٧] وتضمن الإعلان شروطًا ثابتة وحاسمة في الدفاع عن حقّ الإنسان المعتقل واعتبار أن كل متهم بجريمة يبقى بريئًا حتى تثبت إدانته قانونيا (المادة ١١).[١٨]

وبرغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذو صفة عمومية وغير ملزمة إلا أنه اعتبر وثيقة هامة ذات تأثير خاص ومصدرًا للإلهام بالنسبة للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.[١٩]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ولأن معاملة الأسرى بقيت متدهورة وتزايدت الشكاوي حول عدم التزام الدول بنصوص الاتفاقيات الدولية حول معاملة الأسرى ولجوئها إلى تغليب قوانينها المحلية على القوانين الدولية دعا الصليب الأحمر إلى عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض في سويسرا سنة ١٩٤٩)[٢٠]، أسفر عن إبرام أربع اتفاقيات إنسانية من ضمنها اتفاقية معاملة أسرى الحرب. واعتبر النظام القانوني الذي وضعته اتفاقية أسرى الحرب نظامًا متكاملًا من الوجهة الإنسانية خاصة وأن المبادئ الإنسانية التي غلبت على مواد الاتفاقية تستهدف بالدرجة الأولى رغبة المجتمع الدولي في وضع حدٍ للمعاملة غير الإنسانية والقسوة المتناهية التي كان يلاقيها أسرى الحرب خلال الأجيال المتعاقبة.

لقد حددت الاتفاقية في المادة (١١) الفئات التي تعتبر من الوجهة القانونية أسرى حرب والتي تشمل على [٢١]:

أ. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والميلشيات أو الوحدات المتطوعة (القوات الشعبية) التي تشكّل جزءًا من القوات المسلحة ثم أفراد حركات المقاومة المنظّمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم حتى ولو كان هذا الإقليم محتلًا وكانوا منتظمين تحت إمرة قائد مسؤول ويحملون السلاح بصورة ظاهرة ولهم شعار مميز ويتقيدون بقوانين وتقاليد الحرب وعاداتها.

ب. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة لا تعترف بها الدولة الحاجزة وكذلك الأشخاص المدنيون المكلفون بمرافقة القوات المسلحة كالمراسلين الحربيين ومتعهدي التموين وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين وللأشخاص الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية.

ت. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية أو ما يعرف بالمتطوعين في حالة الثورة الجماهيرية وأيضًا الأطقم الملاحية.

ث. الأشخاص الذين يتبعون أو كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتلّ إذا

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب الانتماء.

وضمت الاتفاقية جملة من الأحكام التي تتعلق بمعاملة أسرى الحرب منذ بدء الاعتقال حتى الإفراج على قاعدة إلزام جميع الأطراف باحترام الاتفاقية وتطبيقها في حالات الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح ينشب بين طرفين أو أكثر وعدم التنازل عن الحقوق التي يعترف بها لكل أسير وحددت الدول الحامية وبدائلها وإجراءات التوفيق في حالة عدم تطبيق أطراف النزاع أو تفسير أحكام الاتفاقية، فضلًا عن توضيح دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء حماية وإغاثة أسرى الحرب (المواد ١٢٢-١٤٧).[٢٢] وأقرّت الاتفاقية مبدأ تجسيد المعاملة الإنسانية في جميع أوقات الأسر، ومبدأ احترام شرف الأسرى والتكفّل بإعاشتهم بدون مقابل والمساواة في المعاملة (المواد ١٢-١٤).[٢٣] ولم تغفل الاتفاقية عن توضح الإجراءات الواجب اتباعها حين ابتداء الأسر وظروف اعتقال الأسرى من تقييد لحرية حركتهم والأماكن التي يجب اعتقالهم بها وهي مبانٍ فوق الأرض تتوفر فيها كل ضمانات الصحة والسلامة والأمن (المادة ٢٢).[٢٤] وعلاوة على ذلك أكّدت الاتفاقية على توفير ما يحتاج إليه الأسرى من غذاء وملبس ومأوى وتكفل المحافظة على صحة الأسرى والسماح لهم بممارسة الشعائر الدينية (المواد ٢٥-٣٨)٢٥. وفيما يتصل بحالة انتهاء الأسر فقد ألزمت الاتفاقية أطراف النزاع بإعادة كافة الأسرى إلى الوطن مباشرة فور انتهاء العمليات العدائية (المادة ١١٨).[٢٦] ونصّت الاتفاقية على إنشاء جهازين لضمان احترام التعهدات التي تقع على عاتق كل طرف في النزاع بشأن الأسرى وهي مكتب الاستعلامات والوكالة المركزية للاستعلامات.[٢٧] وعالجت مسألة تطبيق وتنفيذ أحكامها من خلال الرقابة على أماكن تواجد الأسرى ومبدأ العقوبات الجزائية في حالة اقتراف المخالفات الجسيمة.[٢٨]

ونلاحظ أننا إزاء اتفاقية جسدت نظامًا قانونيًا مفصلًا بدرجة كبيرة حول الأسرى حيث اعتبرت من أكثر الوثائق شمولية في القانون الدولي الإنساني بما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب.

ومن جانب آخر لعبت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورًا هامًا في التأكيد على مبدأ معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية لائقة واحترام الشخصية الإنسانية

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

والقانونية لهم، وذلك من خلال اعتمادها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في كانون الأول عام ١٩٦٦٢٩، وباعتمادها «اتفاقية مناهضة التعذيب» في العاشر من كانون الأول عام ١٩٨٤.[٣٠] وقد نصّ العهد في أحكامه على عدم التعرض للقبض أو الاعتقال التعسفي، وإلى تزويد الشخص المقبوض عليه بمعلومات عن حقوقه وبتفسير هذه الحقوق وكيفية استعمالها (المادة ٩ فقرة ١+٢).[٣١]

إضافة إلى أن العهد أكّد على حق الأسير إبلاغه سبب القبض عليه وبالتهمة الموجّهة إليه، وعلى حقّه في توكيل محامٍ للدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات، وأكّد العهد أيضًا على حقّ المتهم بإبلاغ أسرته بنبأ القبض عليه وبحقّه في إعادة النظر في الاحتجاز وعلى وجه السرعة أمام أحد القضاة (المادة ٩ فقرة ٣+٤+٥).[٣٢]

أما اتفاقية مناهضة التعذيب فقد دعت إلى توفير حماية للأشخاص الذين يرتكبون أعمالًا حربية وإلى ضرورة اتخاذ كل دولة طرف إجراءات تشريعيّة أو إدارية أو قضائية فعّالة لمنع أعمال التعذيب (المادة ٢).[٣٣] وطالبت الاتفاقية كل دولة أن تجعل جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي وأن تطبّق ذلك على أي شخص يقوم بأي محاولة لممارسة التعذيب وبأي عمل آخر يشكّل تواطؤًا ومشاركة في التعذيب (المادة ٤).[٣٤] واعتبرت اتفاقية مناهضة التعذيب أول صكّ دولي يتطرق دون سواه إلى مسألة مناهضة أحد انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر جسامة وشيوعًا في العالم.

ونلاحظ مما سبق أن معاملة أسرى الحرب لقيت اهتمامًا كبيرًا في الصكوك والاتفاقيات الدولية حيث سعت هذه الاتفاقيات إلى توفير أسس ومعايير قانونية وإنسانية دولية ملزمة توفّر الحقوق الأساسية للإنسان الأسير.

وهذا الحرص الدولي على صياغة اتفاقية دولية لحماية أسرى الحرب من الانتهاكات التعسفيّة يدفعنا إلى الوقوف أمام الحالة الفلسطينية التي يتعرض فيها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية لشتى أنواع الأساليب اللاإنسانية المخالفة لإرادة المجتمع الدولي ولقوانينه الإنسانية على الرغم من مصادقة إسرائيل على اتفاقيات جنيف الثالثة وعلى العهد الدولي الخاص

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بالحقوق المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب.[٣٥] فإسرائيل لم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب سواء قبل توقيع اتفاقيات أوسلو أو بعد ذلك. وظلّت معاملتها للأسرى الفلسطينيين تنطلق على أساس اعتبارهم «مجرمين» و «إرهابيين». وقد أوضحنا في الفصل الرابع العديد من الانتهاكات التعسفية لحقوق الأسرى في السجون الإسرائيلية المتنافية مع كل ما ورد في النصوص والشرائع الدولية.

وإذا كان ممكنًا لإسرائيل كقوة محتلة أن تنكر الصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين في سجونها قبل اتفاقيات أوسلو حيث كان الصراع والقتال وعدم الاعتراف هو السائد بينها وبين م.ت.ف، وإذا كان بمقدور إسرائيل أن تضرب بعرض الحائط كل المبادئ الدولية حول حقوق الأسرى في ظلّ عدم وجود آلية إلزامية من المجتمع الدولي للضغط عليها، فإنه لم يكن متخيّلًا أن تنكر إسرائيل المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين والتعامل معهم كأسرى حرب بعد توقيع اتفاقيات أوسلو خاصة بعد أن تمت عملية الإعتراف المتبادل والمصادقة على انتهاء حالة الحرب والبدء بمصالحة تاريخية لتحقيق ما أطلق عليه عملية «سلام الشرق الأوسط» وطي عهود من الكراهية والعنف بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.[٣٦]

وجاء خلو الاتفاقيات من الإقرار بأن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى حرب متساوقاً مع وجهة النظر الاستعمارية التي عملت خاصة في النصف الأول من القرن العشرين على تضييق الخناق على حركات التحرر الوطني والثورات الشعبية المسلحة، لنزع البعد القانوني والشرعي عن كل فردٍ ينتمي إلى هذه الحركات سواء كان مقاتلًا أم أسيرًا .

وتجاهل اتفاقيات أوسلو للمركز القانوني للتأكيد على أن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى حرب يتعارض كليةً مع اتفاقية جنيف الثالثة التي تنطبق معاييرها وشروطها، خاصة في المادة الرابعة على الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ووفق اتفاقية جنيف الثالثة فإن الأسرى الفلسطينيين هم مقاتلون قاوموا الاحتلال بعمليات مسلحة، فمنهم من تسلل عبر الحدود إلى داخل الأراضي المحتلة،

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ومنهم من كان يقاوم من داخل الأراضي المحتلة نفسها. ومنهم من قاتل من خلال جيشٍ منظم كما كان الحال إبان وجود المقاومة الفلسطينية في الأردن ولبنان، ومنهم من شارك في حركة المقاومة الشعبية التي انطلقت من داخل الأراضي المحتلة كالانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧.

وأيضاً تنطبق معايير اتفاقية جنيف الثالثة على الأسرى الفلسطينيين في وجود رئيسٍ مسؤول عن أعمال المقاومة التي قام بها الأسير، وفي وجود جهة مسؤولة عنه هي م.ت.ف، ومن تقيّد الأسير بقوانين وعادات الحرب عند ممارسته لأعمال القتال.

وما دامت المقاومة الفلسطينية في العديد من مراحلها أخذت شكل المقاومة المسلحة السريّة بسبب ملاحقات الاحتلال المنتظمة لها، فإنه لا يمكن خلع الصفة القانونية عمّن يعتقل من أفراد المقاومة بسبب عدم حمله السلاح جهرًا وارتداء ملابس تميّزه عن غيره من الناس.

وهنا يجدر التذكير بأن العديد من المراجعات الفقهية لقانونيين دوليين والتي دعمتها مبادرات من الصليب الأحمر الدولي ركزت على ضرورة تطبيق قانون الحرب على كل أعمال المقاومة والثورة الشعبية المسلحة التي يقوم بها سكان الأقاليم المحتلة ضد جيش الاحتلال باعتبارها نوعًا من أنواع الدفاع عن النفس حيال عملٍ غير مشروع من دولة الاحتلال.[٣٧] ووفقاً لمثل هذه التأكيدات، فإن الأفراد القائمين بهذا العمل يعتبرون مقاتلين قانونيين في حالة وقوعهم في يد جيش الاحتلال ويقتضي معاملتهم كأسرى حرب.[٣٨]

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المبادئ التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أوضحت أن كفاح الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية تعتبر منازعات مسلحة دولية بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، وإذا ما تمّ التذكير بأن الأمم المتحدة قد دعت إلى منح الذين يؤسرون من المقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية مركز أسرى حرب حسب ما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة[٣٩] فإنه لم يعد مجالًا للشكّ بالأحقية القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وانطباق المعايير والمبادئ الدولية عليهم بصفتهم أسرى حرب، خاصة وأن أهدافهم هي أهداف

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وطنية وقومية تتعلق بحقّ تقرير المصير والاستقلال.

وعدم وجود نصٍّ حول المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين في اتفاقيات أوسلو يفسّر أسباب استمرار تدهور وضعهم المعيشي والإنساني داخل السجون وتصاعد الممارسات التعسفية الإسرائيلية تجاه حقوقهم؛ إضافة إلى أنه يفسّر أسباب الأزمات التي واكبت التوقيع على اتفاقيات بشأن الأسرى وفرض إسرائيل لشروطها ومعاييرها الخاصة في ذلك.

وأدى عدم وجود إقرار صريح في اتفاقيات أوسلو حول الصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

١. تعاملت إسرائيل مع الاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف باعتبارها اتفاقيات ثنائية أو محلية. وبالتالي همّشت إسرائيل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي من كونه نزاعًا دوليًا إلى جعله نزاعًا محليًا، وذلك بإحالة كافة القضايا الخلافية في الاتفاقيات إلى لجانٍ ثنائية مشتركة لحلّها بدلًا من إحالتها إلى لجان تحكيمٍ دولية أو إلى مرجعيات الاتفاقيات الدولية، فالمادة (٢١) الفقرة الأولى من الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية تنصّ على «أن النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة وتخصّ المرحلة الانتقالية يجب أن يتمّ تسويتها من خلال لجنة الارتباط».[٤٠] وأدّى هذا إلى إسقاط الصفة القانونية عن كل ما ترتّب على هذه الاتفاقيات وإلى تحرر حكومة إسرائيل من الضغط القانوني والأخلاقي للمجتمع الدولي خاصة ما تعلّق منها بقضية الأسرى التي تعتبر من أكثر القضايا استقطابًا واستعطافًا في العالم وقد برزت عملية تهميش قضية الأسرى من خلال تشكيل لجانٍ ثنائية لبحث الخلافات الناشئة حول معايير الإفراج عن الأسرى في المفاوضات حيث كانت المحصلة هي فرض إسرائيل، الطرف الأقوى، تصوراتها على الجانب الفلسطيني.

٢. كان الإعلان عن انتهاء حالة العداء والبدء بمشروع سلام على أساس الاعتراف المتبادل ونبذ الإرهاب وتوقّف العمل المسلح بين الجانبين وفق ما حددته اتفاقيات أوسلو[٤١] من المفترض أن يؤدي إلى إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين فورًا من السجون الإسرائيلية حسب ما نصّت عليه اتفاقية جنيف الثالثة في المادة (١١٨)[٤٢]

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

والتي اشترطت أن «يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية»، إلا أن حكومة إسرائيل بدّلا من إطلاق سراح الأسرى قامت بنقلهم إلى سجون داخل إسرائيل الأمر الذي تعارض مع المادة (١٣٤) من اتفاقية جنيف الثالثة التي دعت «كل الأطراف السامية المتعاقدة أن تعمل عند انتهاء الأعمال العدائية أو الاحتلال على تأمين عودة جميع المعتقلين إلى آخر محل إقامة لهم أو تسهيل عودتهم إلى وطنهم».[٤٣] إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تنتهك نصوص اتفاقية فينا لقانون المعاهدات (التي تقضي باكتساب الأسرى من الفريقين حقّهم بالحرية عند توقيع المعاهدة ويتعين على الدولة التي تحتفظ بهم إطلاق سراحهم في أقرب وقت.[٤٤]

٣. إن غياب المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين في اتفاقيات أوسلو دفع حكومة إسرائيل إلى اللجوء إلى تشريعاتها وقوانينها الداخلية على حساب القانون الدولي في التعامل مع قضية الأسرى، على الرغم من أن القانون الدولي يعتبر الجزء الأسمى من قانون الدولة ويعلو القانون الداخلي ويفضله ويدعو إلى تطبيق القواعد الدولية حتى لو تعارضت مع قواعد التشريع الداخلي للدولة.[٤٥] إلا أن حكومة إسرائيل أخضعت معايير الإفراج عن الأسرى إلى موافقة الكنيست الإسرائيلي ومجلس الوزراء ورئيس الدولة والمؤسسات القضائية والأمنية في إسرائيل[٤٦] مما أدخل قضية الأسرى في متاهات القانون الداخلي الإسرائيلي. وهذا ما يفسّر بشكلٍ رئيس فرض شروط التجزئة والتصنيف والاستثناء على الأسرى في الاتفاقيات الموقّعة.

ولا شكّ أن هذه النتائج التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو جاءت بسبب الموافقة الفلسطينية على مبادئ أوسلو وغير المستندة إلى مرجعيات القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان بشكلٍ عام والأسرى بشكلٍ خاص، بل إن الجانب الفلسطيني تعاطى مع المفردات والمصطلحات الإسرائيلية التي تصف الأسرى الفلسطينيين «بالإرهابيين» و «بأصحاب الأيادي الملطخة بالدم» حيث تجسّد ذلك فعليًا في الشروط التي وضعت على ما اتفق عليه حول الأسرى منذ عام ١٩٩٤.[٤٧] وقد يكون ذلك أحد أبرز الأسباب في دخول قضية الأسرى في منعطفات صعبة وتصاعد الانتقادات للأداء التفاوضي الفلسطيني المتزامن مع عمليات القمع للأسرى داخل السجون.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وأخيرًا فإن اتفاقيات أوسلو لم تحدث نقلة نوعية تتمثّل بنزع الاعتراف الإسرائيلي بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب، على غير المتوقع وعلى خلاف ما يجري في العرف الدولي وفي الاتفاقيات الثنائية بين الدول المتنازعة. وهذا يعني أنها لم تعترف بأن الأسرى الفلسطينيين هم مقاتلون دافعوا عن وطنهم وهو حقّ شرعي أقرّته لهم المواثيق الدولية.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

هوامش الفصل الخامس

١ عمر سعد الله، **تطور تدوين القانون الدولي الإنساني**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ص ٦-٧.

٢ عبد الكريم علوان خضير، **الوسيط في القانون الدولي العام**. الكتاب الثالث حقوق الإنسان، عمان: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ٢٢٩.

٣ المصدر السابق، ص ٢٢٩.

٤ عمر سعد الله، مصدر سابق، ص ٧٨.

٥ عبد الواحد محمد يوسف الفار، **اسرى الحرب دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥، ص ٢٠٠.

6 **www. Icrc.org/ihl.nsf/**, **Convention Relative to the Treatment of Prisoners of War**. Geneva: 27 July 1929, Part I, Article 2, p.1

7 Ibid,Part III, Section III, Chapter 1-5, Articles 27-34, pp 6-7; Section V, Chapter 1, Article 42, p.9; Section V, 111. Judicial proceedings, Articles 64, p.12.

8 Ibid, Part VIII, Section1, Article 82., p. 16

9 Ibid., Part I, Article 2, p. 1

10 Ibid., Part VI, Article 77, p15

١١ عبد الكريم علوان خضير، مصدر سابق، ص ٢٤.

١٢ علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٩٩٥.

١٣ المصدر السابق، ص ٩٩٦.

١٤ المصدر السابق، ص ٩٩٧

١٥ المصدر السابق، ص ٩٩٧

١٦ المصدر السابق، ص ٩٩٧

١٧ المصدر السابق، ص ٩٩٧

١٨ المصدر السابق، ص ٩٩٧

١٩ روبير كولب، «العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لمحة عن تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف»، **المجلة الدولية للصليب الاحمر**، جنيف: العدد ٦١، أيلول ١٩٩٨، ص ٣٩٨.

٢٠ **اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩**، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٩٥، ص ٦.

٢١ المصدر السابق، ص ص ٩٥-٩٦

٢٢ المصدر السابق، ص ص ١٢٦-١٦١.

٢٣ المصدر السابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

٢٤ المصدر السابق، ص ١٠٥

٢٥ المصدر السابق، ص ص ١٠٦-١١٣.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٢٦ المصدر السابق، ص ١٤٩.

٢٧ المصدر السابق، ص ١٥٢.

٢٨ المصدر السابق، ص ص ١٥٦-١٥٧.

٢٩ عبد الكريم علوان، مصدر سابق، ص ٢٩.

٣٠ والتر كيلين، «مناهضة التعذيب»، المجلة الدولية للصليب الاحمر، جنيف: العدد ٦١، أيلول ١٩٩٨، ص ٤١٩.

٣١ «الحقوق المدنية والسياسية: اللجنة المعنية لحقوق الإنسان»، صحيفة وقائع رقم ١٥، جنيف: مركز حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة، ص ٣٦.

٣٢ المصدر السابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٣٣ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، صوت الاسير، الضفة الغربية: عدد ٦، ١٧نيسان ١٩٩٧، ص ٦.

٣٤ نفس المصدر السابق، ص ٦.

٣٥ بيتسيلم والمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، «حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة منذ اتفاقيات أوسلو»، كانون الأول ١٩٩٦، ص ١٣.

٣٦ الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية، مركز القدس للإعلام والاتصال، ط٢، نيسان ١٩٩٦، ص ٥.

٣٧ عبد الواحد محمد يوسف الفار، اسرى الحرب، مصدر سابق، ص ٥١٥.

٣٨ عامر صلاح الدين، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥، ص ١٧١.

٣٩ علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص ٩٢٥.

٤٠ الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية، مصدر سابق، ص ٢٧.

٤١ المصدر السابق، ص ٥.

٤٢ اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٤٣ المصدر السابق، ص ٢٤١.

٤٤ موسى الدويك، «الإفراج عن المعتقلين والقانون الدولي»، القدس، ١٩٩٥/١٠/٢٠، ص ١٤.

٤٥ علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص ٨٨.

٤٦ مقابلة مع الأسيرة رولا سمعان أبو دحو أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١.

٤٧ الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية، مصدر سابق، ص ص ٥-٦.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

خـاتمة

لقد تناولنا فصولاً من تجربة هي ملحمة إنسانية فريدة عاشتها الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية في مرحلة جديدة توجتها اتفاقيات أوسلو بين م.ت.ف وإسرائيل. وقد سقطت كل التوقعات السياسية والفرضيات النظرية التي رأت أن اتفاق أوسلو هو نهاية لمعاناة الأسير الفلسطيني داخل السجون، وأن حرية الأسير هي الترجمة العملية والبدهية لاتفاق أقرّ فيه على إنهاء حالة الحرب والعداء والبدء بمصالحة تاريخية واعتراف متبادل بين الطرفين، إذ بقي الأسرى رازحين في سجونهم وزنازينهم. وتحوّل اتفاق السلام بين طرفي الصراع إلى جلادٍ آخر زاد من حجم معاناة الأسرى ومن أساليب قمعهم وتحطيمهم نفسيًا. وبعبارة أدقّ فقد ضاع الأسرى وأصبح بحثهم عن مكانٍ لهم في الخارطة السياسية الجديدة هو هاجسهم الأوّل بعد أن زلزلت الأرض التي وقفوا عليها سنين طويلة واعتقدوا أنّ كفاحهم ونضالهم وصبرهم الطويل هو الرصيد الكافي الذي يعطيهم الحق بأن يكونوا في أولوية الاهتمامات والمفاوضات. فهم من ضحى وناضل وقاتل لا لذاتهم بل من أجل القضية محور الصراع، ومحور الاتفاق فأصيبوا بعد أوسلو في وطنيتهم التي سلخها الاتفاق عن مفهومها النضالي وليتحولوا وفق الرؤية الإسرائيلية إلى مجرمين أياديهم ملطخة بالدم تتجنب الاتفاقات الاقتراب منهم أو الحديث عنهم، فوجّهت بذلك ضربة قاتلة إلى مشاعرهم وكرامتهم ووحدتهم الوطنية والسياسية. فالتصنيفات التي أقرّتها الاتفاقيات للأسرى الفلسطينيين ما بين قاتلٍ ليهودي أو غير قاتل، وما بين معارضٍ للتسوية السياسية وغير معارض، وما بين قاطنٍ في القدس أو قاطنٍ في الناصرة أو غير قاطن فيهما قد عملت عمل السكين في الجسم الواحد تنزع من

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

أعماقه بكل القسوة الدامية المبادئ الوطنية والثورية التي تربّى وترعرع عليها والتي شكّلت الدافع المعنوي والقيميّ لصموده ومقاومته. فاهتزّت القناعات وازدحمت الأسئلة في العيون الحائرة التي لم تصدق ما يجري ويخطط بحقّها. فإن كان الأسرى شهداء مع وقف التنفيذ في زمن الحرب حيث مورست بحقّهم كل أشكال الإبادة والقتل داخل السجون فإنه لم يعد مستوعبًا أن يبقوا شهداءً في زمن السلم حيث أعلن وقف إطلاق النار وعهد الكراهية بين طرفي النزاع. ولم يصدق الأسرى أن تتخلى قيادتهم عنهم، وأن تلقيهم في نصوص اتفاقيات قابلة للاستغلال والمقايضة والابتزاز. ولم يصدق الأسرى حالة الإهمال والتجاهل لقضيتهم في وثيقة إعلان المبادئ، فأيّ قيادةٍ تترك جنودها وحيدين في أرض المعركة حيث السجن والجلاد والإجراءات القاهرة من عزلٍ، وتعذيبٍ، واعتقالاتٍ تعسفيّة وعقاباتٍ رادعة وتعلن في الملأ أن السلام قد حلّ على هذه الأرض؟ لتكون الصدمة التي انطلقت تداعياتها من قلب السجون في أقسى خطاب انتقادي مفعمٍ بالغضب والاستياء وفقدان الثقة يوجّهه الأسرى لقيادتهم المفاوضة. وليس أقسى من قولهم أنكم ذبحتمونا وتركتم لإسرائيل أن تطحن صمودنا وكبرياءنا الوطني تحت بساطيرها، لقد تعرّض الأسرى لهجمةٍ على انسانيتهم لم تشهدها التجربة الأسيرة قبل اتفاقيات أوسلو، إذ استمرّ سقوط الشهداء من المرض والتعذيب، واستمرّ احتجاز كبار السنّ واعتقال الأطفال، واستمرّ الاعتقال الإداري المحرّم دوليًا، وبقيت السجون تعيش في وضعها القديم المتردي من ازدحام ورطوبة وفقدان للتهوية واقتحامات ليليّةٍ لتنغّص أحلامهم وهدوءهم واستقرارهم. وإن كان الأسرى قد صدقوا أن حكومة إسرائيل مارست التضليل والخداع في اتفاقاتها الموقّعة مع م.ت.ف بما يتعلق بالأسرى من منطلق فرض القوة واختلال موازين القوى بين الطرفين فكيف لهم أن يصدقوا ألا تنعكس اتفاقيات السلام بحدّها الأدنى على طريقة معاملة إسرائيل لهم داخل السجون على المستوى الإنساني والمعيشي. فهي إذاً الإستمرار في الحرب على الفدائي الأسير وقناعاته وتحويله إلى «مجرم» منبوذ بكل ما يعني ذلك من تصفية روحية ونضالية.

ويبدو في إطار المقارنة قبل أوسلو وبعدها أن إسرائيل أبقت على ذات الإجراءات الأمنية والعسكرية المطبقّة على الأسرى دون تغيير أو تحسّن، وأن مفهومها للأسير الفلسطيني «كإرهابي» و«مجرم» بقي على حاله دون أن تحرك اتفاقات أوسلو فيه أي تطوّر أو تحوّل. وهنا تساءل الأسرى ما جدوى السلام الذي لا

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

يخفف المعاناة عن الأسرى ويضع حدًا للاعتداء على حقوقهم الإنسانية.

وأكثر من كل ذلك فإن قراءة التجربة بعد أوسلو أوضحت أن الاعتداء على حقوق الأسرى قد تصاعد وأخذ أشكالًا أكثر خطورة من الفترة التي سبقت أوسلو. فلم تتجرأ إسرائيل قبل الاتفاقيات على تشريع استخدام التعذيب بحقّ المعتقلين الفلسطينيين لتقوم ومن خلال أعلى سلطة قضائية فيها ممثلة بمحكمة العدل العليا بإصدار تصاريح لرجال المخابرات تبيح لهم استخدام وسائل الضغط والعنف الجسدي والنفسي تجاه المعتقلين. ولم يسبق أن جدد الاعتقال الإداري لأكثر من خمسة أعوام وبشكلٍ جماعي لأسرى فلسطينيين قبل أوسلو، ولم تشهد تجربة الأسرى قبل أوسلو عزلاً طويل المدى وغير محدد زمنيًا وفي أقسى الظروف المهددة بالمخاطر الجسدية والنفسية وفي زنازين لا تصلح لبني البشر.

لقد ألقت اتفاقيات أوسلو أوجاعًا شتى على الأسرى وعلى ذويهم خلال العقوبات الجماعية التي ميزت السبع سنوات من عمر الاتفاقيات وشملت الأسرى داخل السجون وأهاليهم خارجها بالحرمان من الزيارات ووضع قوانين جديدة لا تسمح بالزيارة إلا لذوي الأسير من قرابة الدرجة الأولى وضمن شروطٍ أمنية من قبل الشاباك الإسرائيلي في حين أن هذه الإجراءات لم تكن موجودة في السنوات التي سبقت أوسلو. وإن جاز لنا القول فإن سنوات أوسلو هي سنوات الانقضاض على كل ما حققه الأسرى من إنجازات على صعيدهم المعيشي والإنساني والعودة بهم إلى الوراء. وفي ذلك تكمن المفارقة المؤلمة التي فجّرت غضب الأسرى داخل السجون ليخوضوا معارك الإضراب المفتوح عن الطعام في سبيل أن يكون لهم موقعٌ في التسوية السياسية ولأجل أن يقتحموا من جديد ذاكرة الوعي لدى المفاوض الفلسطيني بعد أن ظنوا أنهم في المكان الأول في هذا الوعي.

وفي الوقت الذي انتابت الأسرى مشاعرٌ بأنهم منسيون في إطار الاتفاقيات وأنهم يتعرضون لنوعٍ آخر من العقاب يتمثّل بالمساومة والابتزاز وفرض شروطٍ تعسفية ولا إنسانية عليهم، فإنهم استطاعوا أن يحافظوا على تأثيرهم في المجتمع الفلسطيني، ليتفاعل صوتهم مع الجماهير الفلسطينية التي أشعلت الأرض انتفاضات عارمة مساندةٍ ومناصرةٍ لحقّ الأسرى في الحرية. وكان

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

يفترض أن يجد الصوت الشعبي الذي هو بمثابة استفتاء جماهيري أعلن عن عدم رضاه عما جرى في الاتفاقيات حول الأسرى ودعا إلى ضرورة الإفراج عنهم كترجمة عملية ملموسة لاتفاقيات أوسلو، فإن هذا الاستفتاء وذلك الصوت الشعبي كان يفترض أن يجد له صدىً في دائرة القرار السياسي إلا أن الاتفاقيات جاءت بعيدة عن الأخذ بعين الاعتبار الرأي العام في المجتمع الفلسطيني، مما زاد من آلام المعتقلين وتواصل معاناتهم.

وصحيح أن اتفاقيات أوسلو قد أدّت إلى تقليص عدد المعتقلين من خلال عمليات الإفراج التي تمّت على إثرها، إلا أن المسألة ليست رقمية بقدر ما تتعلق بمعرفة مدى التحوّل الإيديولوجي للرؤية الإسرائيلية نحو الأسير الفلسطيني. هذه الرؤية التي حافظت على عنصريتها وعدائها ومنهجها بعد أوسلو دون أي تغيير. وهي قائمة على عدم الاعتراف بالمركز القانوني للأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وفق ما أقرّته اتفاقيات جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ومبادئ الأمم المتحدة. إضافة إلى تواصل إسرائيل في عدم التزامها بما أقرّته مبادئ حقوق الإنسان في معاملة الأسير في سجونها. فاتفاقيات أوسلو لم تتطرق من قريب أو بعيد للصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين على الرغم من انطباق صفة أسرى الحرب عليهم وفق ما أقرّه القانون الدولي الإنساني. ووجدنا تجاهلًا مطلقًا لمسألة حقوق الإنسان في وثيقة إعلان المبادئ، وكل هذا أعطى مجالًا واسعًا لإسرائيل في استثمارها للاتفاقيات وفق قوانينها الخاصة وإجراءاتها العسكرية الصارمة واستمرار انتهاكاتها لحقوق الأسرى سواء في طريقة المعاملة داخل السجون أو بتحكمها من جانبٍ واحد ووفق مقاييسها بما وقّع عليه بشأن الأسرى.

إن تجاهل الصفة القانونية للأسرى الفلسطينيين في اتفاقيات أوسلو يعتبر المفصل الأساسي الذي خلق أزمة المعتقلين في بعديها السياسي والإنساني، وعليه جاءت الاتفاقيات بشأنهم مجزوءة ومرتبطة بشكل كليّ بالمفهوم الأمني الإسرائيلي بعيدًا عن التحولات التي قادت إليها عملية التسوية. ولا يمكن تجاهل الأثر الذي تركته هذه الاتفاقيات على الوضع الداخلي للأسرى في السجون وعلى مجتمع الاعتقال ووحدته. فقد أصاب الجسم الاعتقالي الذي ظلّ موحدًا ومتماسكًا حتى توقيع الاتفاقيات التشرذم والتمزّق ونكوص في الوضع النفسي

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

للأسرى من إحباط ويأس وتراجع كبير في المستوى الثقافي والتنظيمي، وهو ما عبّر عنه الأسرى المحررون الذين عايشوا فترة ما بعد أوسلو خلال المقابلات التي أجراها معهم الباحث، حيث سادت الكثير من المظاهر السلبية في واقع الاعتقال وأبرزها شيوع مظاهر الفردية والاستقلالية الشخصية لدى الأسرى بما يمسّ الانضباط التنظيمي للجماعة وازدياد ملحوظ في مظاهر التكتل والشللية، وفتور العلاقات بين الهيئات المسؤولة والقاعدة الاعتقالية. يضاف إلى ذلك التراجع في الاهتمام الثقافي من خلال توقف الجلسات الثقافية والفكرية* لدى فصيل فتح في السجون، وتراجع عددها لدى فصائل اليسار، وعدم الإقبال على قراءة الكتب والتأليف الذي نشط في فترة السبعينات والثمانينات.[1] ولعلّ هذا البعد من آثار اتفاقيات أوسلو على الأسرى هو الأكثر خطورة كونه حمل بصمات عدم الثقة بالنضال والشعور بالخذلان والذي أفضى إلى تقويض الكثير من روحهم المعنوية.

صحيح أن الهجمة على الأسير وحقوقه امتازت بالشراسة والعدوانية قبل توقيع اتفاقيات أوسلو إلا أنها قوبلت بروحٍ نضالية عالية، وبصلابة تنظيمية راسخة من قبل الأسرى، فكان مجتمع الاعتقال أشبه بالمدرسة الثورية وبالخندق الدائم اليقظة والاستعدادية للمواجهة، ففشلت كافة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأسير وسلبه روحه المعنوية وعلى النقيض من ذلك فإن واقع الأسرى بعد أوسلو دبت فيه روح التفكك والقنوط والتراجع واليأس، وكأنه لم يعد هناك أي معنىً للنضال والصمود «**لم يعد أحد يتفهم أو يستوعب معنى وجوده في السجن بعد توقيع الاتفاق**».[2]، ووجد الأسرى أنفسهم في تناقض بين ما تعلموه وقرأوه في كراساتهم الثقافية والفكرية وبين ما يجري على أرض الواقع، ليكون المخرج الوحيد المعبر عن هذا التناقض هو إنهاء عقد الجلسات التنظيمية والثقافية والتراجع في الحياة الثقافية، ومن المؤكد أن يترك ذلك أثرًا سلبيًا على علاقات الأسرى مع إدارة السجون التي كانت تمتاز بالندية قبل الاتفاقيات وعلى مستوى تحسين أوضاعهم وشروط معيشتهم الإنسانية.

---

* الجلسة (راجع مفردات الحركة الأسيرة)

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ولم يلمس الأسرى طيلة السبع سنوات من عمر الاتفاقيات دورًا سياديًا وفاعلًا للجانب الفلسطيني بل تحكمًا ومن جانب واحد من قبل إسرائيل ومؤسساتها الأمنية فيما وقّع عليه من اتفاقيات بشأنهم.

وأخيرًا فإن تجربة الأسرى بعد أوسلو أصابت الذات الأسيرة بالكثير من الجروح والأوجاع في حين أن هذه الذات بقيت صلبةً وقويةً في كل المراحل التي مرّت بها تجربة الاعتقال حتى توقيع اتفاقيات أوسلو، لتنهار بذلك الكثير من التوقعات والآمال وتتكسّر أحلام الحرية في دائرة اتفاقيات أنكرت على الأسرى حقّهم القانوني والإنساني والوطني.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

هوامش الخاتمة

١ مقابلة مع الأسير وسام الرفيدي أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١.

٢ مقابلة مع الأسير حلمي الأعرج أجراها الباحث، ١٩٩٨/١٠/١٥.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

قائمة المراجع

مصادر باللغة العربية

أ – الكتب

١. «أبو فلسطين»، **كلمات سجينة – مختارات من شعر جنود الثورة الفلسطينية في المعتقلات الإسرائيلية**، القدس: تموز ١٩٧٧.

٢. أبو بكر، قدري، **من القمع إلى السلطة الثورية**، عمان: دار الجليل للنشر، ط١ . ١٩٨٩.

٣. أبو هيف، علي صادق، **القانون الدولي العام، الإسكندرية**: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٥.

٤. الحاج، فهد، **انتفاضة الجوع من وراء القضبان**، أيلول ١٩٩٣.

٥. الرجوب، جبريل، **تجربة اسرى الثورة الفلسطينية بين نفحة وجنيد – الزنزانة رقم ٧٠٤**، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٤.

٦. السعدي، غازي، **الأسرى اليهود وصفقات المبادلة**، عمان: دار الجليل للنشر، ط١ . ١٩٨٥.

٧. الطويل، ريموندا، **سجينات الوطن السجين**، عكا: دار الأسوار، ١٩٨٨.

٨. الفار، عبد الواحد محمد يوسف، **أسرى الحرب دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥.

٩. الفاهوم، وليد، **فلسطينيات في سجن النساء الإسرائيلي-طيور نفي ترتسا**، عمان: دار الجليل للنشر، ط١ . ١٩٨٥.

١٠. القيمري، عطا، **السجن ليس لنا**، معتقل نفحة: آذار ١٩٨٥.

١١. بلايفير، إيما، **الاعتقال الإداري في الضفة الغربية**، ترجمة سمعان خوري، رام الله: القانون من أجل الإنسان (الحق)، كانون أول ١٩٨٦.

١٢. تسيمل، لينا، **المعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية** – النازيون الجدد، عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٨.

١٣. خضير، عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**، الكتاب الثالث، عمان: مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ط١ . ١٩٩٧.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٤. دمج، ناصر سليمان، **معتقل انصار شاهد على عصر الجريمة**، فلسطين: الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣

١٥. سعد الله، عمر، **تطور القانون الدولي الإنساني**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٧.

١٦. شقير، رزق، **هكذا تكلم المعذبون الفلسطينيون ١٣ رواية عن التعذيب أثناء التحقيق في المعتقلات الإسرائيلية كما وردت على السن الضحايا**، رام الله: الحق، ١٩٩٢.

١٧. صلاح الدين، عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

١٨. عبد الله، حسن، **النتاجات الأدبية الاعتقالية**، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣.

١٩. عنقاوي، حلمي إبراهيم محمد، **المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان**، رام الله: مطبعة الغد، ١٩٩٥.

٢٠. عواد عبد الله، **دولة مجدو-تجربة البناء التنظيمي والمواجهة في معتقل مجدو**، عمان: دار الجليل للنشر، ط١. ١٩٩٢.

٢١. فارس، قدورة وعيسى قراقع وآخرون، **هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام**، رام الله: منشورات وزارة الإعلام، ط١، كانون الثاني ١٩٩٥.

٢٢. قاسم ، عبد الستار وطلبته، **مقدمة في التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، بيروت: منشورات دار الأمة، كانون الثاني ١٩٨٦.

٢٣. قراقع، عيسى وجميل المطور، **اقتحام الوعي العالمي في انتفاضة أسرى فلسطين في سجون الاحتلال**، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٨.

٢٤. لانغر، فيليستيا، **بام عيني**، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين الثاني ١٩٧٥.

٢٥. مؤلف مجهول، **أوراق سجين من أنصار ٣**، حزيران ١٩٨٩.

ب- الدوريات والصحف:

١ . «١٥١ أسير يتنفسون نسيم الحرية»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٢. «٤٠ أسيرًا في عزل الجلمة يهددون بإعلان الإضراب المفتوح عن الطعام»، **الأيام**، ٧/٢٦/ ١٩٩٨، عدد ٩٣١.

٣. «أبو مازن: إسرائيل تعاملت مع موضوع الأسرى بشكل لا أخلاقي ولاإنساني»، **الأيام**، ١٩٩٨/١٢/١٠، عدد ١٠٦٨.

٤. «إذا لم يفهم الفلسطينيون الاتفاق بشأن الأسرى فهذه مشكلتهم»، **يديعوت**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٨.

٥. «إسرائيل ترفض الإفراج عن ١٥٠ معتقلًا سياسيًا»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١١٧٧.

٦. «إسرائيل تفرج عن ٧ أسرى من القدس»، **القدس**، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٤٤٨.

٧. «إسرائيل تنقل معتقلين من الضفة إلى الداخل»، **القدس**، ١٩٩٥/١٠/١٩.

٨. «أسرى تلموند يمهلون الإدارة حتى الثلاثاء المقبل لتحسين أوضاعهم الاعتقالية»، **الأيام**، ١٩٩٨/٦/١٦، عدد ٩٦٢.

٩. «أسرى عسقلان يضربون عن الطعام احتجاجًا على ممارسات إدارة السجن ضدهم»، **القدس**، ١٩٩٩/١/٢٩، عدد ١٠٥٧٢.

١٠. «أسرى عسقلان يناشدون المؤسسات الحقوقية التدخل لوقف سياسة التفتيش العاري»، **الأيام**، ١٩٩٩/١٢/٣، عدد ١٤٢١.

١١. «أسرى نفحة يشتبكون مع أفراد الشرطة ويصيبون اثنين بجراح»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ٧٤٦.

١٢. «أسرى نفحة: نتعرض لسياسة قمع دموية ولا بدّ من الإضراب عن الطعام»، **الأيام**، ١٦/ ١٩٩٨/٧، عدد ٩٢١.

١٣. «أسماء الأسرى المحررين»، القدس، ١٩٩٩/٩/١٠، عدد ١٠٧٩٣.

١٤. «إضراب تجاري شامل وتواصل الفعاليات التضامنية مع الأسرى»، **الأيام**، ١٢/١٠/ ١٩٩٨، عدد ١٠٦٨.

١٥. «إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام في شطة ومجدو والدامون»، **القدس**، ٨/٢٥/ ١٩٩٨، عدد ١٠٤١٧.

١٦. «آلام من داخل المعتقلات»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٥. ١٩٩٨/٤/١٧.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٧. «آمنة الريماوي الأسيرة المحررة: تحررنا كان بمثابة الخروج في جنازة وليس فرحة العودة للبيت»، ١٧ نيسان، **القدس**، كانون الثاني ١٩٩٣.

١٨. «أوضاع صحية متدهورة وعشرات الأسرى بحاجة لعمليات جراحية عاجلة»، **الأيام** ١٩٩٨/٩/٢٦، عدد ٩٩٣.

١٩. «أوضاع قاسية يعيشها الأسرى في عزل هداريم وتلموند»، **القدس**، ١٩٩٩/١٢/٨، عدد ١٠٨٨٢.

٢٠. «احتجاجًا على تجاهل قضيتهم–الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية يبدأون اليوم إضرابًا مفتوحاً عن الطعام»، **القدس**، ١٩٩٤/٦/٢١.

٢١. «احتجاجًا على سوء الأوضاع داخل المعتقلات الإسرائيلية: اعتصامات تضامنية مع الأسرى أمام الفارعة وطولكرم ومجدو»، **القدس**، ١٩٩٥/٦/٨.

٢٢. «اختناق عشرات المعتقلين في مجدو بمواجهات مع الإدراة»، **القدس**، ١٩٩٩/٣/٢، عدد ١٠٦٠٤.

٢٣. «استغلال الأطباء في ممارسة التعذيب، استخدام ١٠٠٠ تجربة طبية خطيرة على المعتقلين الفلسطينيين»، **حقوق الناس**، عدد ١١، كانون ثانٍ ١٩٩٨.

٢٤. «استنكار واسع لقرار إسرائيل الإفراج عن عدد محدود من الأسرى»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٩/١٢/٢٨، عدد ١٥٧٠.

٢٥. «الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٤. ١٧/٤/ ١٩٩٧.

٢٦. «الأسرى في عزل بئر السبع يعانون ظروفًا اعتقالية قاسية»، **الحياة الجديدة**، ١١/١/ ١٩٩٨، عدد ١٠٥٣.

٢٧. «الأسير المحرر زيد: الأسرى سيعلنون الإضراب المفتوح عن الطعام»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٩/١٠/٩، عدد ١٤٩٠.

٢٨. «الإعلان عن خطة إسرائيلية لإطلاق سراح ١٥٠٠–٢٠٠٠ أسير فلسطيني على دفعتين»، **القدس**، ١٩٩٥/٧/٢٥.

٢٩. «الإفراج عن ٢٦ أسيراً من الضفة وغزة»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٩/١٢/٣٠، عدد ١٥٧٢.

٣٠. «الإفراج عن أقدم معتقل إداري، ١٥ مواطنًا في السجون الإسرائيلية يعانون من العقوبة

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ذاتها»، القدس، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٩٤٥.

٣١. «البرغوثي يعلن تعليق اسرى جنيد إضرابهم عن الطعام»، القدس، ١٩٩٥/٧/٦، عدد ٩٢٨٦.

٣٢. «التشريعي يعاهد الأسرى على مواصلة الجهود لتحريرهم»، الحياة الجديدة، ١٢/٩/ ١٩٩٨، عدد ١١٩٤.

٣٣. «التوتر الشديد يسود سجني نفحة وشطة»، الأيام، ١٩٩٨/٨/١٧، عدد ٩٥٣.

٣٤. «الجاسوس بولارد يسعى إلى تعطيل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين»، القدس، ١٧/ ١٩٩٨/١١، عدد ١٠٥٠١.

٣٥. «الحسيني يلتقي الأسيرات في تلموند»، القدس، ١٩٩٤/٧/١٣.

٣٦. «الدعوة لوضع حدّ للممارسات الإسرائيلية ضد الأهالي أثناء زيارة الأسرى»، القدس، ١٩٩٨/٧/٩، عدد ١٠٣٧٠.

٣٧. «السلطة: إسرائيل نقضت الاتفاق بقرارها المنفرد الإفراج عن ٢٨ أسيرًا فقط»، الأيام، ١٩٩٩/٩/٢٧، عدد ١٤٤٥.

٣٨. «العفو الدولية تدعو العليا إلى حظر التعذيب»، لحياة الجديدة، ١٩٩٩/١/١٣، عدد ١٢٢٦.

٣٩. «القوات الإسرائيلية تستخدم القناصة والرصاص الحي والمطاطي»، القدس، ١٢/١٠/ ١٩٩٨، عدد ١٠٥٢٤.

٤٠. «المحررون: فرحتنا لن تكتمل إلا بالإفراج عن جميع المعتقلين»، الحياة الجديدة، ٣٠/ ١٩٩٩/١٢، عدد ١٥٧٢.

٤١. «المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يبيح تعذيب المعتقلين الفلسطينيين»، الأيام، ٢٠٠٠/٢/٢٨، عدد ١٤٩٦.

٤٢. «انتقاد دولي جديد للممارسات الإسرائيلية خلال استجواب المعتقلين الفلسطينيين»، الأيام، ١٩٩٨/٨/١، عدد ٩٣٧.

٤٣. «انتقادات لمعايير الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى»، القدس، ١٩٩٩/٩/١٧، عدد ١٠٨٣٠.

٤٤. «انقلاب في إجراءات الاعتقال الإداري في الشاباك»، يديعوت، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٤.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٤٥. «بادرة حسن نية بمناسبة رمضان»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٧.

٤٦. «بدء عملية إطلاق سراح ٢٠٠ أسير»، **الأيام**، ١٩٩٩/٩/٩، عدد ١٣٣٦.

٤٧. «تجديد الإداري لأسيرين على بوابة السجن»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/٢/١٩، عدد ٩٠٤.

٤٨. «تدهور أوضاع الأسرى في مستشفى سجن الرملة»، **الأيام**، ١٩٩٨/٧/١٥، عدد ٩٢٠.

٤٩. «تقرير مفصل عن أحداث سجن مجدو»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٧/٤/١٩٩٧.

٥٠. «توقّع الإفراج عن ٤٠٠ معتقل تنفيذًا لاتفاق أوسلو بمناسبة عيد الأضحى»، **القدس**، ٨/١٩٩٨/٥.

٥١. «جماهير شعبنا تستقبل الأسيرات بفرحة عارمة»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٧/٢/١٣، عدد ٤٣٨.

٥٢. «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وموضوع التعذيب»، **القدس**، ١٩٩٨/٢/٧.

٥٣. «حرب على أهالي المعتقلين»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٧/٤/١٩٩٧.

٥٤. «حماس وفتح تتهمان إسرائيل بالتفرد في اختيار أسماء الأسرى»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١١/١٧، عدد ١١٧٢.

٥٥. «حسب إحصائية لمؤسسة مانديلا: ٧١٧٠ معتقلًا فلسطينيًا في السجون الإسرائيلية بينهم ٣٥ معتقلة»، **القدس**، ١٩٩٤/٧/٢.

٥٦. «حقوقي دولي: وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة يشبه وضع جنوب إفريقيا في العهد العنصري»، **الحياة الجديدة**، ٢٠٠٠/٢/٣، عدد ١٦٠٢.

٥٧. «حكومة إسرائيل تخرق إتفاقًا دوليًا برفضها الإفراج عن الأسيرات الفلسطينيات»، **القدس**، ١٩٩٥/١٠/١٨.

٥٨. «حملة التضامن مع الأسرى مستمرة»، **القدس**، ١٩٩٥/٦/٢٥، عدد ٩٢٧٥.

٥٩. «حملة مداهمة وتفتيش مفاجئة لمعتقل نفحة الصحراوي»، **الأيام**، ١٩٩٩/٢/٤، عدد ١١٢٢.

٦٠. «خلاف بين روبنشتاين وبيلين حول الردّ على قرار محكمة العدل العليا بشأن التعذيب»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦١. «خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى»، **القدس**، ١٩٩٩/١٠/٧، عدد ١٠٨٢٠.

٦٢. «خلافات بشأن الإفراج عن الأسرى»، **القدس**، ١٩٩٩/١٠/٧، عدد ١٠٨٢٠

٦٣. «دهامشة: الدامون لا يليق ببني البشر»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/٧/٣، عدد ١٠٣٥

٦٤. «ذوو الأسرى يحذرون من استمرار عزل أبنائهم في سجون الاحتلال»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/٧/٢١، عدد ٩٣١.

٦٥. «رئيس المجلس الوطني: من بديهيات ترسيخ السلام وتعميقه الإفراج عن الأسرى»، **الأيام**، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣.

٦٦. «رسالة مفتوحة إلى السيد بيل كلينتون من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في فلسطين»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١٢/١٤، عدد ١١٩٩.

٦٧. «رسالة من الأسير العرعير قبل استشهاده: إنهم يماطلون في علاجي»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٦، ١٩٩٩/٤/١٧.

٦٨. «روس: من صلاحيات إسرائيل اختيار السجناء المفرج عنهم»، **القدس**، ١٩٩٨/١٢/٩، عدد ١٠٥٢٣.

٦٩. «سخط واستنكار في أوساط الأسرى والمؤسسات الحقوقية والسلطة تطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها»، **القدس**، ١٩٩٨/١١/٢٢، عدد ١٠٥٠٦.

٧٠. «سلطات الاحتلال تمنع لجنة طبية من زيارة المعتقل نعيرات»، **الأيام**، ١٩٩٨/٢/٢٥، عدد ٧٨٣.

٧١. «عبد الرازق يحذّر من خطر انفجار الأوضاع في سجون الاحتلال»، **الأيام**، ١٩٩٨/١١/٢٣، عدد ١٥٠١.

٧٢. «عبد الرازق: خرق فاضح للاتفاق ومحاولة لإحراج السلطة الوطنية»، **الأيام**، ١٩٩٨/١١/٢١، عدد ١٠٤٩.

٧٣. «عرفات والطراونة يدعوان الأسرى لفكّ الإضراب»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١١٩٨.

٧٤. «عرفات وباراك يوقعان على اتفاق شرم الشيخ»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٩/٩/٥، عدد ١٤٥٦.

٧٥. «عقوبات جماعية ضد الأسيرات في سجن نفي ترتسا»، **القدس**، ١٩٩٨/٩/٢٥، عدد ١٠٤٤٨.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٧٦. «غضب عام لعدم تقيد إسرائيل باتفاق أوسلو ب حول إطلاق سراح المعتقلين»، **القدس**، ١٩٩٥/١٠/١٢.

٧٧. «غضب واعتصامات في الضفة لاستثناء ٨ أسيرات»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٥/١٠/١٠.

٧٨. «فعاليات التضامن مع الأسرى- مسيرة في جنين وأخرى في طولكرم»، **القدس**، ٢٦/ ١٩٩٨/١١، عدد ١٠٥١٠.

٧٩. «في أعقاب نشر أجزاء سرية من تقرير مراقبة الدولة عام ١٩٩٢: التعذيب والكذب على أعلى المستويات تهمتان موجهتان إلى الشاباك»، **القدس**، ٢٠٠٠/٢/١١، عدد ١٠٩٤.

٨٠. «في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩ استشهاد ٤٥ معتقلًا في السجون الإسرائيلية»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٦، ١٩٩٩/٤/١٧

٨١. «في تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر: ٤٠٠ معتقل فلسطيني في ١٥ سجنًا»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٧/٩/١٢، عدد ١٠٠٧٥.

٨٢. «في تقرير للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/٢/٧، عدد ٩٩٢.

٨٣. «قانون الموت في إسرائيل، الحكومة الإسرائيلية تشرع استخدام التعذيب بحق الأسرى»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٤، ١٩٩٧/٤/١٧.

٨٤. «قرار المحكمة العليا بشأن التعذيب»، **يديعوت**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/٧.

٨٥. «قضية الأسرى ضمن الاتفاق»، **القدس**، ١٩٩٥/٧/٥.

٨٦. «قطامش يقدم تجربته الشخصية مع الاعتقال الإداري أمام لجنة تقصي الحقائق»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/٨/٣، عدد ١٠٦٦.

٨٧. «كلينتون يعد أبناء الأسرى ببذل الجهود لإطلاق سراحهم»، **الأيام**، ١٩٩٨/١٢/١٥، عدد ١٠٧٣.

٨٨. «لجنة فلسطينية-أمريكية-إسرائيلية لمتابعة قضية الأسرى»، **الأيام**، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١٠٦٩.

٨٩. «محافظات الوطن تستقبل بالزغاريد والفرح الدفعة الثانية من الأسرى المحررين»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٤٩٧.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٩٠. «مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩.

٩١. «مسيرة لأطفال الأسرى في بيت لحم تحمل رسالة للرئيس الأمريكي»، **القدس**، ١٢/١٥/ ١٩٩٨، عدد ١٠٥٢٩.

٩٢. «مظاهرة لنشطاء سلام إسرائيليين تطالب بإطلاق سراح الأسرى»، **القدس**، ١٢/١٠/ ١٩٩٨، عدد ١٠٥٢٤.

٩٣. «مليون فلسطيني تعرضوا للاعتقال والعشرات استشهدوا داخل المعتقلات»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٧/١٠/٢١، عدد ٧٠٨٥.

٩٤. «مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة التدخل لوقف قمع الأسرى»، **الحياة الجديدة**، ٢٢/ ١٩٩٨/٧، عدد ١٠٥٤.

٩٥. «نادي الأسير يعلن برنامجاً للفعاليات التضامنية بالمحافظات»، **الحياة الجديدة**، ٢٦/ ١٩٩٨/١١، عدد ١١٨١.

٩٦. «نادي الأسير ينظم اليوم لقاء مع وزير الدولة لشؤون الأسرى»، **الأيام**، ١٩٩٨/١٠/٣١، عدد ١٠٢٨.

٩٧. «نتنياهو يتشدد ويرفض أي تنازل حول الانسحاب من الضفة والإفراج عن الأسرى»، **الأيام**، ١٩٩٨/١٢/١٦، عدد ١٠٧٤.

٩٨. «نص اتفاق تنفيذ مذكرة واي ريفر»، القدس، ١٩٩٩/٩/٦، عدد ١٠٧٨٩.

٩٩. «نص المؤتمر الصحفي الذي عقده زياد أبو زياد في مسرح الحكواتي ١٩٩٣/١١/٢٨»، ١٧ نيسان، عدد ٤+٥، كانون أول ١٩٩٣.

١٠٠. «هل نجا الأسير ياسر المؤذن من الموت»، **الأيام**، ١٩٩٩/١٠/١٦، عدد ١٣٧٣.

١٠١. «وفاة أسير فلسطيني بعد أيام من إطلاق سراحه»، **الأيام**، ١٩٩٨/٧/٢٨، عدد ٩٣٣.

١٠٢. أبو صالح، حسين، «إسرائيل تحيل المعتقلات إلى مختبرات»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٥. ١٩٩٨/٤/١٧.

١٠٣. أفنيري، أوري، «أسرى بتعابيرنا»، **معاريف**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٨/٣٠.

١٠٤. ألون، جدعون، «كرة التعذيب في الشاباك تعود ليد براك»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/١٢.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٠٥. أوشبيز، عيدة، «كانون الأول الأسود»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١١.

١٠٦. جرايسة، إلياس، «معتقل مجدو الحياة والاعتقال الإداري»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٤. ١٧ نيسان ١٩٩٧.

١٠٧. الخليلي، علي، «ضحايا الحرب، ضحايا السلام»، **القدس**، ١٩٩٥/٦/٢٦.

١٠٨. الدويك، موسى، «الإفراج عن المعتقلين والقانون الدولي»، **القدس**، ١٩٩٥/١٠/٢٠.

١٠٩. ديان، آرييه، «قنبلة موقوتة في الكنيست»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٠/٣١.

١١٠. شابيرا، رؤبين، «٤٠٠ مليون شيكل وسيكون كل شيء على ما يرام، مقابلة مع عاموس عزاني مأمور مصلحة السجون»، **معاريف**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٢/٢٤.

١١١. شاحور، أورن، «أن الأوان لليونة»، **يديعوت**، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٣.

١١٢. شيف، زئيف، «لماذا صمتت الخليل»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/١٥.

١١٣. عوكل، طلال، «الأسرى يأخذون المبادرة الكبرى»، **الأيام** ١٩٩٨م١٢/٨، عدد ١٠٦٦.

١١٤. الغرباوي، محمود، «قضية الأسرى من طاولة المفاوضات إلى أيدي الجماهير»، **القدس**، ١٩٩٤/٧/٢٠.

١١٥. غولان، دافنا، «أشخاص من كبريت»، **مجلة بيتسيلم**، العدد الرابع، ١٩٩٩/١٠/٢٦.

١١٦. غيلون، كرمي، «شروط الإفراج عن السجناء»، **يديعوت**، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١٢/٦.

١١٧. كولب، روبير، «العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، لمحة عن تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف»، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، جنيف: العدد ٦١، أيلول ١٩٩٨.

١١٨. كيلين، والتر، «مناهضة التعذيب»، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، جنيف: العدد ٦١، ايلول ١٩٩٨.

١١٩. ليبنة، نيري، «أطباء إسرائيليون يشكلون غطاءً للتعذيب»، **القدس**، ١٩٩٩/١/٣٠.

١٢٠. ليفي، جدعون، «الاعتقال الإداري وصمة عار لإسرائيل فمتى نتخلّص منه»، **صوت الأسير**، الضفة الغربية: عدد ٤. ١٩٩٧/٤/١٧.

١٢١. مكوبسكي، دافيد وآخرون، «المصادقة على اتفاق واي في الكنيست»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١١/١٨.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

١٢٢. مكوبسكي، دافيد، «رسائل الضمانات الأمريكية لإسرائيل»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٨/١١/٤.

١٢٣. منصور، خيري، «إضراب عن السلام الزائف»، **الحياة الجديدة**، ١٩٩٨/١٢/١١، عدد ١١٩٦.

١٢٤. هارئيل، عاموس، «واحد اثنين ثلاثة انتفاضة»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٢/١٤/ ١٩٩٨.

١٢٥. هاس، عميرة، «عندما تقول إسرائيل لا»، **هارتس**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/٩/١٥.

١٢٦. هاس، عميرة، «هل السجناء الفلسطينيون مجرد بحث ميداني»، **الأيام**، ١٩٩٧/١/١٧، عدد ٣٨٥.

١٢٧. اليعزرا، يفتاح، «حقل الكلمات النظيفة»، **كول هعير**، ترجمة المصدر، ١٩٩٩/١٩/١٢.

ت - وثائق:

١. «**الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة/وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية**»، مركز القدس للإعلام والاتصال، ط٢، نيسان ١٩٩٦.

٢. أسرى الثورة الفلسطينية في السجن المركزي للضفةالغربية (جنيد)، «نداء ..نداء..نداء»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/٩/٢٣.

٣. أسرى الثورة الفلسطينية في سجون الاحتلال، «بيان التفجير»، ١٩٩٢/٩/٢٧.

٤. أسرى الحرية في السجون الإسرائيلية عنهم أسرى عسقلان، «بيان جماهيري: لا انتخابات دون تحرير الأسرى»، سجن عسقلان: ١٩٩٥.

٥. أسرى الحرية: أسرى حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، «بيان»، ١٩٩٨/١١/٢٥.

٦. أسرى الدامون، «بيان»، سجن الدامون: ١٩٩٨/١١/٣٠.

٧. أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام، «بيان»، سجن نفحة: ١٩٩٨/١٢/٥.

٨. الأسرى الفلسطينيون في المعتقل المركزي للضفة الغربية (جنيد)، «رسالةإلى وزير الشرطة حاييم برليف»، نابلس: ١٩٨٤/١٠/٢١.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٩. الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، «رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون»، ١٩٩٨/١٢/١٤.

١٠. الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، «نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية»، ١٩٩٥/٦/١٧.

١١. الأسرى المعزولون في سجن نفحة، «بيان جماهيري»، سجن نفحة: ١٩٩٨/٨/١٨.

١٢. أسرى حركة فتح في السجون والمعتقلات الصهيونية عنهم أسرى جنيد، «بيان جماهيري»، نابلس: سجن جيند، ١٩٩٤/٥/٣١.

١٣. أسرى حركة فتح في السجون، عنهم اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى أبي عمار»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٣/١١/٥.

١٤. أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، «رسالة إلى أبي عمار»، نابلس، سجن جيند، ١٩٩٣/٩/٢٨.

١٥. أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال-عنهم اللجنة المركزية، «رسالة إلييا سر عرفات»، سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٠.

١٦. أسرى حركة فتح، «رسالة إلى عيسى قراقع»، سجن عسقلان: ١٩٩٨/١١/٢٨.

١٧. أسرى فتح في السجون الإسرائيلية، «بيان جماهيري»، ١٩٩٤/٦/٢٠.

١٨. أسرى فتح في سجون الاحتلال عنهم اللجنة المركزية جنيد، «رسالة إلى الرئيس أبي عمار»، ١٩٩٥/٦/٤.

١٩. الأسرى في السجون الإسرائيلية، «رسالة إلى الأخوة المناضلين أعضاء نادي الأسير الفلسطيني في كافة المواقع»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٠.

٢٠. أسرى م.ت.ف في السجون الإسرائيلية، «رسالة إلى الرئيس ياسر عرفات وأعضاء الوفد المفاوض»، ١٩٩٨/١١/٢١.

٢١. أسرى م.ت.ف في سجون الاحتلال عنهم أسرى م.ت.ف في سجن جنيد المركزي، «رسالة إلى أبي عمار وأعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض»، نابلس: سجن جيند، ١٩٩٥/٧/١٦.

٢٢. أسرى م.ت.ف، «بيان»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٧/٦.

٢٣. أسيرات الثورة الفلسطينية، «نداء نداء»، سجن تلموند وكافة مراكز التوقيف: ١٢/٨/ ١٩٩٤.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٢٤. أسيرات تلموند، «نداء»، سجن تلموند للنساء: ١٩٩٦/١/١١.

٢٥. أسيرات وأسرى الثورة الفلسطينية، «بيان جماهيري»، سجن تلموند، ١٩٩٥/٧/٩.

٢٦. **اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢آب/ اغسطس ١٩٤٩**، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي.

٢٧. باتشيكو، أليغرا، «إفادات عدد من المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب وهم مؤيد جميل ١٩٩٦/٦/٢٠، عبد الرحمن الأحمر ١٩٩٦/٣/٨، وعبد الحسيب عبد ١٩٩٧/١١/٢٢، وعبد الرحمن غنيمات ١٩٩٧/١٢/٢٣، ومحمود مرعب ١٩٩٦/٥/١٤».

٢٨. باشتيكو، أليغرا، «تقرير إلى نادي الأسير الفلسطيني»، ٢٠٠٠/١/٢٠.

٢٩. «**بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في الخليل**»، مركز القدس للإعلام والاتصال، كانون الثاني ١٩٩٧.

٣٠. بيتسيلم والمجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، «حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة منذ اتفاقيات أوسلو»، كانون الأول ١٩٩٦.

٣١. التقارير السنوية لمنظمة العفو لدولية، لندن-المملكة المتحدة: مطبوعات منظمة العفو الدولية، ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

٣٢. الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، «بيان»، ١٩٩٥/١٠/١٤.

٣٣. الحركة الأسيرة، «بيان جماهيري»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٧.

٣٤. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، «رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٤/٢٦.

٣٥. الحركة الفتحاوية الأسيرة، **بركان ايلول خلف قضبان القهر**، نابلس: سجن جيند، ٢١ /١٠/ ١٩٩٢.

٣٦. الحركة الوطنية الأسيرة، «بيان»، ١٩٩٨/١٢/١.

٣٧. الحركة الوطنية الأسيرة، «بيان»، ١٩٩٨/١٢/١.

٣٨. **الحقوق المدنية والسياسية - اللجنة المعنية لحقوق الإنسان**، جنيف: مركز حقوق الإنسان بمكتب الولايات المتحدة.

٣٩. دوري، لطيف، «بيان إعلامي: ليطلق سراح سناء الحرية»، ١٩٩٥/٦/٢٦.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٤٠. زقوت، فتحي، «رسالة من معتقلي مستشفى سجن الرملة – قسم المعتقلين والأسرى الأمنيين المرضى»، سجن مستشفى الرملة: ١٩٧٠/٥/٣.

٤١. الضمير–مؤسسة لرعاية السجين، «التقرير السنوي ١٩٩٨»، رام الله.

٤٢. فارس، قدورة، «رسالة إلى جمال الشوبكي وعيسى قراقع»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٨.

٤٣. لجنة التفاوض للإفراج عن المعتقلين–جمال الشوبكي وعيسى قراقع وإبراهيم شيخة، «تقرير إلى ياسر عرفات»، ١٩٩٤/٨/١٥.

٤٤. اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل، «إفادة المعتقل رائد الحمري»، ٢٠٠٠/١/٢٥.

٤٥. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان رقم ٤»، ١٩٩٥/٦/٢١.

٤٦. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان صحفي رقم ٣»، ١٩٩٥/٦/٢٠.

٤٧. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان صحفي»، ١٩٩٥/٦/٢٧.

٤٨. لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، «بيان صحفي»، ١٩٩٥/٦/١٥.

٤٩. اللجنة المركزية لحركة فتح في سجن جنيد، «رسالة إلى أحمد الطيبي»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١.

٥٠. اللجنة المركزية لفتح في سجن جنيد، «رسالة إلى عبد الوهاب دراوشة عضو البرلمان الإسرائيلي»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨.

٥١. اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى أعضاء الطواقم التي فاوضت على قضية الأسرى»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٦/٢٦.

٥٢. اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى أعضاء الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٥.

٥٣. اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى الأخ عيسى قراقع والأخوة في الهيئة التأسيسية لنادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٧/١٨.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٥٤. اللجنة المركزية لفتح، «رسالة إلى سليمان الزهيري ونادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٥/٣١.

٥٥. اللجنة النضالية العامة في السجن المركزي للضفة الغربية (جيند)، «بيان داخلي حول نتائج المقابلة مع وزير الشرطة حاييم برليف»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٨٤/١٠/١.

٥٦. اللجنة النضالية العامة في معتقل مجدو، «بيان»، ١٩٨٩/٢/٨.

٥٧. اللجنة النضالية العامة، «رسالة إلى العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ورعاية شؤون الأسرى»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٤/٨/١٠.

٥٨. اللجنة الوطنية العامة (ل.و.ع)، «رسالة إلى نادي الأسير الفلسطيني»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٦/١٠.

٥٩. اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، «بيان صحفي رقم ٢»، ١٩٩٥/٦/٢٨.

٦٠. اللجنة الوطنية الموحدة للتضامن مع الأسرى المضربين، «بيان»، ١٩٩٥/٦/٢٥.

٦١. اللجنة الوطنية والإسلامية للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، «بيان رقم ٣»، فلسطين: ١٩٩٥/٧/٣.

٦٢. مؤسستا الحق ومانديلا، «تحذير من عواقب سوء العناية بالمعتقلين المضربين وتقييد زيارة المحامين لهم»، ١٩٩٥/٦/٣٠.

٦٣. مركز غزة للحقوق والقانون، «التقرير السنوي ١٩٩٨»، غزة.

٦٤. المطور، جميل، «كلمة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان»، نابلس: سجن جنيد، ١٩٩٥/٤/٨.

٦٥. المعتقلون الإداريون، «إلى السيد دافيد تسيمح مدير معتقل النقب كتسيعوت»، النقب: سجن أنصار ٣. ١٩٨٨/٨/١٥.

٦٦. المعتقلون الإدرايون، «رسالة إلى وزير العدل الفلسطيني واللجنة المفاوضة بشأن الأسرى والمعتقلين»، معتقل مجدو: ١٩٩٧/١/٢٩.

٦٧. منظمة التحرير الفلسطينية، وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية)، «أمين عام الرئاسة في حوار مع المواطنين عبر صوت فلسطين»، ٢/ ١١ / ١٩٩٨، (نشرة لمرة واحدة).

٦٨. منظمة التحرير الفلسطينية–السلطة الفلسطينية، **اتفاقية غزة ومنطقة اريحا**، أيار ١٩٩٤.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٦٩. منظمة العفو الدولية، «الاعتقال الإداري: اليأس وانعدام اليقين وعدم مراعاة الإجراءات الواجبة»، لندن-المملكة المتحدة: الأمانة العامة الدولية، نيسان ١٩٩٧.

٧٠. منظمة العفو الدولية، «تحت الإشراف الطبي المستمر، التعذيب وسوء المعاملة والمهنيون الطبيون في إسرائيل والأراضي المحتلة»، لندن-المملكة المتحدة: الأمانة الدولية، أب ١٩٩٦.

٧١. منظمة العفو الدولية، «حقوق الإنسان: عام الآمال الضائعة»، لندن-المملكة المتحدة: الأمانة الدولية، أيار ١٩٩٥.

٧٢. منظمة العفو الدولية، «خمس سنوات بعد اتفاق أوسلو -التضحية بحقوق الإنسان من اجل اعتبارات الأمن»، لندن-المملكة المتحدة: الأمانة العامة الدولية، أيلول ١٩٩٨.

٧٣. نادي الأسير الفلسطيني، «٢٠ أسيرًا في عزل الرملة نيتسان، ظروف قاسية وانقطاع عن العالم»، الضفة الغربية: ١٩٩٧/١٢/١٣.

٧٤. نادي الأسير الفلسطيني، «أسماء الأسرى في السجون الإسرائيلية»، الضفة الغربية: ١٩٩٨.

٧٥. نادي الأسير الفلسطيني، «إعلان منطقة بيت لحم منطقة منكوبة جراء الاعتقالات»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٣/١٩.

٧٦. نادي الأسير الفلسطيني، «الأسرى في بئر السبع يبدأون خطوات احتجاجية السبت المقبل، إجراءات مشددة على الأسرى»، الضفة الغربية، ١٩٩٩/٨/٣.

٧٧. نادي الأسير الفلسطيني، »الأسرى يطالبون بإعادة النظر في أحكامهم وإغلاق سجن نفحة الصحراوي«، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٣/١٩.

٧٨. نادي الأسير الفلسطيني، »المؤتمر الصحفي حول قضية الأسرى الفلسطينيين«، ٢٦/ ١٩٩٤/٨.

٧٩. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان جماهيري»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/١٧.

٨٠. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صادر عن الأسرى المعزولين في بئر السبع: الحياة لا تطاق وتحتاج إلى تحرك عملي لإنقاذها»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/١٠.

٨١. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/١/٢٢.

٨٢. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٢/٩.

٨٣. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية، ١٩٩٥/١٠/٥.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٨٤. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان صحفي»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/١٠/٧.

٨٥. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان»، الضفة العربية: ١٩٩٥/١٠/١٢.

٨٦. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٧/١.

٨٧. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٧/٢.

٨٨. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان: لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب دون شرط أو تمييز»، ١٩٩٨/١٢/٢.

٨٩. نادي الأسير الفلسطيني، «بيان: ممارسات تعسفية يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد المسيرات التضامنية مع المعتقلين»، الضفة الغربية: ١٩٩٥/٦/٢٨.

٩٠. نادي الأسير الفلسطيني، «تدهور أوضاع الأسرى المعزولين ي بئر السبع، انتشار الأمراض في نفحة ومضايقات على زيارات المحامين»، الضفة الغربية، ١٩٩٩/٢/١٩.

٩١. نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير حتى اليوم الخامس للإضراب»، الضفة الغربية: ٢٦/ ١٩٩٥/٦.

٩٢. نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٤/١٧.

٩٣. نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، استمرار التوتر في سجن نفحة، الأسرى يرفضون العيش في غرف مزدحمة»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٦/٢٤.

٩٤. نادي الأسير الفلسطيني «تقرير، الأوضاع الإنسانية والمعيشية في السجون الإسرائيلية»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٨/٢٥.

٩٥. نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، الأوضاع في السجون على وشك الانفجار المطالبة بتحرك جماهيري واسع»، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٦/٢.

٩٦. نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، العزل من أخطر القضايا التي تواجه الحركة الأسيرة ، تعرض الأسيرات للاعتداء والعقوبات القاسية»، الضفة الغربية: ١٩٩٨/٩/٢.

٩٧. نادي الأسير الفلسطيني، «تقرير، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ١٧ نيسان»، الضفة الغربية: ١٩٩٨.

٩٨. نادي الأسير الفلسطيني، «رفع التماس لمحكمة العدل العليا لوقف التعذيب والعزل، شهادات أسرى عن العزل والتعذيب»، الضفة الغربية: ١٩٩٩/٥/١٢.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٩٩. نادي الأسير الفلسطيني، «عقارب وأفاعي تلدغ الأسرى في سجن مجدو، أوضاع الأسرى تزداد تدهورًا»، الضفة الغربية: ١٩٩٧.

١٠٠. يونس، كريم، «رسالة إلى مدير السجن شويدكي»، سجن بئر السبع: ١٩٩٩/٤/٢٥.

ث - مقابلات:

١. الأسيرة المحررة رولا أبو دحو، ١٩٩٨/١٠/١.

٢. الأسير المحرر وسام الرفيدي، ١٩٩٨/١٠/١.

٣. الأسير المحرر خالد دلايشة، ١٩٩٨/١٠/١٥.

٤. الأسير المحرر حلمي الأعرج، ١٩٩٨/١٠/١٥.

٥. الأسير المحرر أحمد قطامش، ١٩٩٨/١٠/١٩.

مصادر باللغة الإنجليزية:

ا- الكتب:

1. **1987-1997 A Decade of Human Rights Violations**, B'ETSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories): January 1998.
2. **Amnesty International Report 1998, Israel (State of) and the Occupied Territories**, Amnesty International Publications, London, United Kingdom: 1998.
3. **Oslo: Before and After/ The Status of Human Rights in the Occupied Territories**, B'TSELEM (The Information Center for Human Rights in the Occupied Territories): 1996.
4. **Prisoners of Peace Administrative Detention during the Oslo Process**, B'TSELEM (The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories): Jerusalem, July 1997.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ب- مراجع الإنترنت:

1. http://www. Icrc.org/ihl.nsf/, **Convention Relative to the Treatment of Prisoners of War**. Geneva: 27 July 1929, Part I, Article 2.; Part III, Section III, Chapter 1-5, Articles 27-34; Section V, Chapter 1, Article 42; Section V, 111. Judicial proceedings, Articles 64; Part VIII, Section 1, Article 82; Part VI, Article 77.
2. **http://www.nio.gov.uk/agreement.htm, The Agreement, Agreement Reached in the Multi-Party Negotiations.**

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

الملاحـق

١. اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩

٢. بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني، ١٩٩٤/٨/١٣.

٣. بيان رقم «٣» صادر عن اللجنة الوطنية والإسلامية للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، ١٩٩٥/٧/٣.

٤. بيان صادر عن الحركة الأسيرة في سجن جنيد المركزي، ١٩٩٥/٦/١٧.

٥. بيان صحفي رقم «٤» صادر عن لجنة المتابعة والإعلام المنبثقة عن مؤسسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥/٦/٢١.

٦. نادي الأسير الفلسطيني، برنامج الفعاليات التضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، «لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين دون شرط أو تمييز»، ١٩٩٨/١٢/٢.

٧. بيان صادر عن أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، ١٩٩٨/١٢/٥.

٨. رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ١٩٩٨/١٢/١٤.

٩. إفادة الأسير رائد الحمري حول تعرضه للتعذيب، ٢٠٠٠/١/٢٥.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

اتفاقية جنيف بشان معاملة أسرى الحرب
المؤرخة في 12آب / أغسطس 1949

المادة (4) :

ألف . أسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الاشخاص الذي ينتمون الى احدى الفئات التالية ، ويقعون في قبضة العدو :

1. افراد القوات المسلحة لاحد اطراف النزاع ، والمليشيات او الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة .
2. افراد المليشيات الاخرى والوحدات المتطوعة الاخرى ، بمن فيهم اعضاء حركات المقاومة المنظمة ، الذين ينتمون الى احد اطراف النزاع ويعملون داخل او خارج اقليمهم ، حتى لو كان هذا الاقليم محتلا ، على ان تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات او الوحدات المتطوعة ، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة :

أ – ان يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه .

ب_ ان تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد .

ج_ ان تحمل الاسلحة جهراً .

د_ ان تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها .

3. افراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة او سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة .
4. الاشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون ان يكونوا في الواقع جزءاً منها ، كالاشخاص المدنيين الموجودين ضمن اطقم الطائرات الحربية ، والمراسلين الحربيين ، ومتعهدي التموين ، وافراد وحدات العمال او الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين ، شريطة ان يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها .

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

5. افراد الاطقم الملاحية بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية واطقم الطائرات المدنية التابعة لاطراف النزاع ، الذين لا ينتفعون بمعاملة افضل بمقتضى أي احكام اخرى من القانون الدولي .

6. سكان الاراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء انفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون ان يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية ، شريطة ان يحملوا السلاح جهرا وان يراعوا الحرب وعاداتها باء . يعامل الأشخاص المذكورون فيما يلي بالمثل كأسرى حرب بمقتضى هذه الاتفاقية .

1- الأشخاص الذين يتبعون او كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتل اذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب هذا الانتماء ،حتى لو كانت قد تركتهم احرارا في بادئ الامر اثناء سير الاعمال الحربية خارج الاراضي التي تحتلها ، وعلى الاخص في حالة قيام هؤلاء الاشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام الى القوات المسلحة التي يتبعونها والمشتركة في القتال ، او في حالة عدم امتثالهم لانذار يوجه اليهم بقصد الاعتقال .

2- الاشخاص الذين ينتمون الى احدى الفئات المبينة في هذه المادة الذين تستقبلم دولة محايدة او غير محاربة في اقليمها وتلتزم باعتقالهم بمقتضى القانون الدولي ، مع مراعاة اية معاملة اكثر ملاءمة قد ترى هذه الدولة من المناسب منحها لهم وباستثناء احكام المواد 8 ، و1 ، و 15 ، والفقرة الخامسة من المادة 30 ، والمواد 58 –67 ، و 92 ، و 126 ، والأحكام المتعلقة بالدولة الحامية عندما تكون هناك علاقات سياسية بين أطراف النزاع والدولة المحايدة او غير المحاربة المعنية . اما في حالة وجود هذه العلاقات السياسية ، فانه يسمح لإطراف النزاع التي ينتمي اليها هؤلاء الأشخاص بممارسة المهام التي تقوم بها الدولة ا لحامية إزاءهم بمقتضى هذه الاتفاقية ، دون الاخلال بالواجبات طبقا للاعراف والمعاهدات السياسية والقنصلية .

جيم . لا تؤثر هذه المادة باي حال على وضع افراد الخدمات الطبية والدينية كما هو محدد في المادة 33 من هذه الاتفاقية .

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بيـان

إلى جماهير شعبنا الفلسطيني العظيم ، الى قيادتنا الفلسطينية التاريخية وعلى رأسها الأخ الرئيس أبو عمار ، الى جميع مؤسسات حقوق الأنسان واصحاب الضمائر الحية ، الى الصليب الأحمر الدولي ، نوجة نداءنا لانقاذ ابنائنا الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال ، والوقوف بجدية ومسئولية من أجل اطلاق سراح جميع الأسرى دون استثناء لان اوضاع السجون الآن في خطورة بالغة حيث قررت الحركة الوطنية والأسلامية الأسيرة استئناف معركة الحرية تحت شعارها التاريخي (الحرية لأسرى الحرية دون شرط أو قيد أو إستثناء) وذلك ابتداء من يوم ١٥ / ٨ / ١٩٩٤ حيث سيشرع الأسرى في أضراب مفتوح عن زيارات الأهالي يرافقه اضرابات جزئية عن الطعام وذلك لفترة محددة تمهيدا للإضراب الشامل عن الطعام ، احتجاجا على استمرار حكومة اسرائيل في احتجاز الأسرى واخضاع قضيتهم إلى المساومة وتحويلها إلى سلعة والتلاعب بمشاعرهم ومشاعر أهاليهم .

ان نادي الأسير الفلسطيني وهو يوجه نداءه إلى كافة الجهات المسؤولة من أجل التحرك السريع لاغلاق ملف الأسرى كأحد الأسس العملية لترسيخ السلام الحقيقي والعادل ، فانه يضع المعالم التالية والتي تمثل رؤية ومطلب الأسرى أنفسهم حول مستقبل الأفراج عنهم وطبيعة منهجية التفاوض المتعلقة بمصيرهم

١- احتكام جدول زمني لأطلاق سراح الأسرى وفق مجموعة معايير هي :
- الإفراج يشمل الجميع بغض النظر عن الإنتماء ، التهمة ، الحكم ، المنطقة .
- الإفراجات عن الأسرى تتم مباشرة بالخروج من السجن إلى البيت في منطقة سكن الأسير المحرر سواء داخل مناطق الحكم الذاتي أو خارجها .

٢- او لويات الإفراج في الجدول الزمني تكون كما يلي :
- كافة الأسيرات المناضلات دون استثناء .
- الأسرى والمعتقلين المرضى والمصابين اصابات بالغة .
- الأسرى كبار السن (فوق الخمسين سنة) .
- كافة الأسرى الذين امضوا فوق سبع سنوات في السجون دون استثناء
- اطلاق سراح بقية الأسرى دون استثناء في اطار الجدول الزمني مقيد المدى بين ٢-٣ شهور .

تخيير المناضلين الأسرى من الدول العربية أو اعضاء الدوريات بحرية البقاء أو مغادرة الوطن وإلى حيث شاءوا دون قيود .

٣- اشتراط إشراف الصليب الأحمر على عملية الافراجات ولاسيما عند التنفيذ .
٤- الفصل التام بين قضية السجناء الجنائيين عن قضية الأسرى الأمنيين .
٥- السعي لإلغاء وثيقة التعهد المجحفة بحق بعض الفئات من الأسرى نهائيا .
٦- رفض منطق التجزئة والتصنيف الإسرائيلي بين الأسرى .
٧- الفصل التام بين قضية الأسرى وقضية العملاء والخونة .
٨- العمل على عودة الأسرى المحررين إلى بيوتهم من منطقة أريحا

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل

إستجابة لنداء الحركة الأسيرة و تضامنا مع مطالبهم الإنسانية العادلة ، ومن أجل ترسيخ دعائم سلام حقيقي وعادل فاننا ندعو إلى الإلتزام ببرنامج الفعاليات التضامنية التالية :-

- ١٥ / ٨ / ١٩٩٤ أضراب تجاري عام تضامنا مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين .
- ١٦ / ٨ / ١٩٩٤ مؤتمر صحفي ينظمه نادي الأسير .
- ١٧ / ٨ / ١٩٩٤ يوم الإعتصامات والمسيرات التضامنية مع الأسرى أمام مقر الصليب الأحمر الدولي الساعة العاشرة صباحا .
- ١٩ / ٨ / ١٩٩٤ خطبة الأئمة المسلمين في المساجد حول الأسرى .
- ٢٠ / ٨ / ١٩٩٤ توقيف حركة السيارات لمدة خمس دقائق واطلاق أبواقها الساعة العاشرة صباحا .
- ٢١ / ٨ / ١٩٩٤ إعتصام للأسرى المحررين في أريحا امام الهلال الأحمر الساعة العاشرة صباحا وعقد مؤتمر صحفي حول قضية الأسرى .
- ٢٣ / ٨ / ١٩٩٤ إعتصامات جماهيرية وتضامنية أمام مقار الصليب الأحمر ووكالات القوى الدولية .
- ٢٥ / ٨ / ١٩٩٤ إعتصام جماهيري أمام المؤسسات الوطنية في القدس .
- ٢٧ / ٨ / ١٩٩٤ إضراب عن الطعام في الأراضي المحتلة لمدة يوم واحد .
- ٢٩ / ٨ / ١٩٩٤ الدعوة لتنظيم مسيرات شعبية في مناطق الـ ٤٨ بحضور أعضاء الكنيست العرب وباشراف أمهار السجين وأصدقاء المعتقل .
- ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤ إضراب شامل في الأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي .
- ١ / ٩ / ١٩٩٤ إعتصام للأسرى المحررين في أريحا والأضراب عن الطعام لمدة يوم واحد .
- ٢ / ٩ / ١٩٩٤ إعتصامات في مقار الصليب الأحمر الدولي الساعة العاشرة صباحا .
- ٤ / ٩ / ١٩٩٤ مهرجان جماهير مركزي في جامعة بير زيت حول قضية الأسرى الساعة الثالثة بعد الظهر .
- ٥ / ٩ / ١٩٩٤ يوم الحقوقيين والمحامين حول الأسرى (مؤتمر صحفي) .
- ٧ / ٩ / ١٩٩٤ دعوة لأعتصام رجال الكنيست العرب أمام مقر الحكومة الإسرائيلية .
- ٨ / ٩ / ١٩٩٤ اضراب العاملين في كافة المؤسسات الوطنية عدا المؤسسات الصحيه عن العمل لمدة ساعة واحدة من ١٢-١ .
- ١٠ / ٩ / ١٩٩٤ اعتصام اطفال الأسرى والأسيرات امام مقار الصليب الأحمر الدولي الساعة العاشرة صباحا .
- ١١ / ٩ / ١٩٩٤ مسيرة للطلبة تضامنا مع الأسرى وذلك بعد انتهاء الدوام المدرسي .
- ١٢ / ٩ / ١٩٩٤ ندوات جماهرية حول الأسرى في كافة المناطق .

الحرية كل الحرية للأسرى

المجد والخلود للشهداء

نادي الأسير الفلسطيني

١٢ / ٨ / ١٩٩٤

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــــــان رقـــــــم (٣)

صادر عن اللجنة الوطنية والاسلامية للتضامن مع الاسرى المضربين عن الطعام في السجون الاسرائيلية

الى جماهيرنا العظيمة في معركة الحرية والكرامة ، معركة تبييض السجون واطلاق سراح جميع الاسرى والاسيرات الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال ..

لقد اشتعلت الأرض تحت اقدام جنود الغزاة .. وتزلزلت ابواب السجون وتعالى صوت الحق ، صوت الحرية فوق اصوات الجلادين واقنعة الزنازين.. الف طوبى لجماهيرنا بكافة قطاعاتها المؤسساتية والشعبية والمهنية والنسائية والطلابية التي التحمت في انبل واقدس معركة في العصر الحديث، معركة تحطيم القيود ورفع القهر والظلم عن ابطالنا ومناضلينا المعتقلين .

ان اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة تتوجه الى جماهيرنا المناضلة والى الحركة الوطنية الاسيرة بكل الفخر والاعتزاز سقوط البطل الشهيد الرابع في معركة التضامن مع الاسرى الشهيد البطل ابراهيم خضر دعيس الذي سقط برصاص المستوطنين في مدينة خليل الرحمن صباح ٩٥/٧/١ خلال مسيرة التضامن الشعبية مع الاسرى مؤكدين ان القتل والرصاص تزيدنا اصرارا على مواصلة فعالياتنا حتى تحرير سجناء الحرية واننا نحمل حكومة رابين المسؤولية الكاملة عن ارتكاب مجازر جديدة ضد جماهيرنا المتضامنة مع بنائها وابنائها المعتقلين مطالبين هيئة الامم المتحدة التدخل الفوري لوضع حد لفرصنات الجنود والمستوطنين .

تؤكد اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة وعلى طريق دعومة الفعل الشعبي المساند لمطالب اسرانا واسيراتنا الابطال في السجون على ما يلي:

١- رفضنا القاطع لقرار الحكومة الاسرائيلية بالافراج عن عدد من الاسرى من جانب واحد معتبرين هذا القرار التفافا على مطالب الحركة الاسيرة .. ومحاولة لاجهاض معركة الاضراب المجيدة وحركة التضامن الشعبية الواسعة في الشارع الفلسطيني واسلوبا لزرع الانقسام في الجسم الاعتقالي الواحد .

٢- نطالب بعدم التوقيع على أي اتفاق سياسي لا يشمل تحرير الاسرى دون استثناء وبلا تعهدات او شروط او تميز وعلى ارضية جدولة زمنية واضحة ومتفق عليها ومقبولة على الحركة الاسيرة وبعد الرجوع الى اللجان النضالية في السجون مؤكدين ان أي اتفاق يجب ان يوضح فيه مصير كافة الاسرى خاصة السجناء الفلسطينيون الذين نفذو عمليات عسكرية وقتل فيها اسرائيليون .. والاسرى العرب (الدوريات) واسرى ٤٨ .

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣- ان احد استحقاقات السلام الحقيقي هي الافراج عن اسرى ومعتقلي الحرية كافة وبدون ذلك سيبقى موضوع الاسرى خاضع للمساومة والابتزاز السياسي ،وذا ما يتناقض مع مبادئ السلام العادل الحقيقي والعادل.

٤- ان اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة تثمن الدور البطولي لكافة القوى الوطنية والاسلامية داخل السجون ووحدتها الاعتقالية الصلبة في مواجهة اعداء الحرية بوحدة جميع القوى والقطاعات في الساحة الفلسطينية التي وقفت في خندق واحد خلف راية الحرية والكرامة .

٥- نحذر جماهيرنا من الاشاعات الاسرائيلية والتصريحات الاعلامية المخادعة التي تستهدف شن حرب تضليلية هدفها اثارة الارباك والانقسام بين صفوف الاسرى والجماهير المتضامنة وفي محاولة لأجهاض الهبة الشعبية المساندة لمطالب اسرانا واسيراتنا البواسل.

يا جماهيرنا المناضلة :

ونحن نطالب بالالتزام الكامل بالبرنامج التضامني الصادر عن اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة فاننا نحدد برنامج الفعاليات للاسبوع الثالث من الاضراب كما يلي:

١- ابتداء من يوم الاثنين ٩٥/٧/٣ تعتبر جميع الايام وبشكل مفتوح اياما للمسيرات الشعبية والاعتصامات في مقار الصليب الاحمر وللفعاليات الشعبية والمؤسساتية والميدانية في كافة انحاء الوطن ، وتبقى متواصلة ومستمرة ما دام الاسرى في السجون مضربين عن الطعام وطالما لم تتحقق حقوقهم العادلة.

٢- يوم الاربعاء ٩٥/٧/٥ ، مسيرة مركزية تضامنا مع الاسرى تشارك فيها جميع المناطق تنطلق من الكلية الاهلية في رام الله الساعة الحادية عشرة ظهرا الى مقر الصليب الاحمر الدولي في المدينة.

الحرية كل الحرية للاسرى

عاشت معركة الحرية والكرامة داخل السجون

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

اللجنة الوطنية والاسلامية الموحدة

للتضامن مع الاسرى المضربين

فلسطين ٩٥/٧/٣

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بيان صادر عن الحركة الأسيرة
في سجن جنيد المركزي

إلى جماهير شعبنا المناضل ...
إلى كافة مؤسسات الحقوقية والإنسانية والشعبية ...
إلى الصليب الأحمر الدولي والهيئات الدولية التي تعنى بحقوق الأسرى ...

لقد حانت ساعة الصفر ، وقررنا ان نخوض معركة الكرامة والحرية ، ابتداءاً من صباح 95/6/18 بالإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ومعنا كل المناضلين الأبطال في سجون الاحتلال في انتفاضة الحرية ، ومن اجل انتزاع حقنا الإنساني في التحرر من قيود الجلادين وقهر السجون ...

وجاء قرارنا أمام حالة الإهمال والتجاهل والتغييب الذي لحق بقضية الأسرى ورغم إعطاء الوفود المفاوضة في نطاق عملية السلام الفرصة الكافية لإغلاق هذا الملف ... وبعد استنفاذ الحركة الأسيرة لكافة الوسائل للوصول إلى حل لقضيتهم العادلة سواء عن طريق إرسال الوفود الناطقة او المذكرات او الحديث المباشر مع الوفود التي تزور السجون بين الفينة والأخرى من كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ورغم العديد من الرسائل والخطوات التكتيكية متعددة الأشكال والألوان أمام كل ذلك كان لا بد لنا كحركة أسيرة أن نأخذ زمام المبادرة بأيدينا بعد ان اتضح لنا ومنذ اتفاق إعلان المبادئ ان حكومة رابين تستخدم قضية الأسرى ورقة ضغط ومساومة وابتزاز على حساب كرامتنا الوطنية والنضالية وان حكومة إسرائيل تقيس حريتنا بمقاييسها الأمنية واعتباراتها التعسفية وتربط شروط تحقيق حريتنا بمعاييرها السياسية الضيقة دون أي اعتبار للمواثيق الدولية ولمبادئ حقوق الإنسان ولاسس بناء سلام عادل وشامل في المنطقة ...

ان شعار معركتنا الواحدة الوحيدة **(إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عيه ومقبول على الحركة الأسيرة)**

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ومن قلب المعركة ، معركة التحرر الجماعي من الأسر نناشد جماهيرنا بمؤسساتها الوطنية ولجانها الشعبية ومؤسسات حقوق الإنسان واصحاب الضمائر الحية الوقوف الى جانب أبنائهم وبناتهم في ثورتهم الإنسانية المجيدة بتنظيم الاعتصامات والفعاليات الشعبية ومساندتنا بمختلف الوسائل الإعلامية والقانونية وممارسة الضغط على أصحاب القرار السياسي ، وتحريك الرأي العام الدولي والعربي من اجل تبيض السجون وإغلاق ملفات الحرب وإنهاء معاناة آلاف المؤلفة من أبنائكم وبناتكم في حجيرات الموت البطيء في سجون القمع ، والتصدي معنا للممارسات الإسرائيلية التعسفية التي تهدف إذلال إنسان الثورة الأسير وكسر إرادته وحقه في الحرية والعيش بكرامة .

ان وقوفكم معنا بوحدتكم وبصرخاتكم وبحجارتكم وبشموخكم سينقذ أبنائكم المعتقلين من حصار السجون والام السنين ومن الموت القاهر داخل أقبية السجون

يا جماهيرنا المناضلة ...

يا أصحاب الضمائر الشرفاء في كل مكان ...

إننا نعتقد ان كل التغيرات السياسية التي طرأت واحتمالات تطورها وما يمكن ان توفره من عناصر قوة تدعم مطلب الحركة الأسيرة العادل وهو ما يجب ان يترجم أثناء جولات التفاوض بالإصرار الجاد على ان هذا المطلب والتعبير عنه بقوة المنطلق والحق الإنساني القابل للتفهم من قبل كل القوى السياسية والحقوقية المحلية والدولية ويجب إظهاره بعناد على انه مطلب واحد وحيد وهو تحرير الأسرى قبل إجراء الانتخابات التشريعية بكل ما تستند إليه من مرتكزات إنسانية ووطنية وسياسية حقة .

ان الخطوة الاضرابية الجماعية المتزامنة مع قرب إجراء انتخابات هي الضربة الحاسمة والسلاح الأخير في نضالنا من اجل التحرر الجماعي .

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو المفاوض الفلسطيني ان يشمل (اتفاق تموز) بندا صريحاً بإطلاق سراح جميع الأسرى قبل إجراء الانتخابات والتركيز على ضرورة إطلاق سراح فوري للأسيرات والمرضى بأمراض تحتاج إلى عمليات

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

جراحية عاجلة وأولئك الذين يحتاجون الى مرافق دائمة في حياتهم اليومية وكبار السن والأشبال .

يا جماهيرنا العظيمة ...

إن أهداف معركة الحرية والكرامة هي :

1. إطلاق سراح جميع الأسرى دون قيد او استثناء ووفق جدول زمني واضح ومتفق عليه ومقبول على الحركة الأسيرة وان تتم عملية الافراجات برعاية طرف ثالث دولي مقبول لدى جميع الأطراف .
2. ان يشمل الإفراج عن الأسرى المناضلين من مناطق ال 48 واسرى الدول العربية (الدوريات) واسرى مدينة القدس الشريف .
3. ان تشمل أولويات الإفراج في الجدول الزمني (كافة الأسيرات دون استثناء ، الأسرى المرضى والمعاقين والمصابين إصابات بالغة وكبار السن والأشبال ومن قضوا فترات طويلة في السجن .
4. كسر الموقف الإسرائيلي بعدم إطلاق سراح من قتلوا او جرحوا إسرائيليين وسياسة التمييز بين الأسرى .
5. تطبيق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب ومبادئ حقوق الإنسان .

وإننا ندعو الى ما يلي :

1) دعوة السلطة الوطنية إلى ربط إجراء الانتخابات بإطلاق سراح جميع الأسرى وإصرارها على ذلك ودعوة جميع المؤسسات المحلية والاتحادات والنقابات والأطر والجمعيات واللجان السياسية والجماهيرية وغير الحكومية والفصائل وجميع القوى الوطنية والإسلامية لتبني هذا الموقف والدعوة له على أوسع نطاق .
2) تحريض الأهالي والأصدقاء والشعب كله إلى رفض إجراء الانتخابات او الاشتراك بها طالما لم يطلق سراح الأسرى .

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

3) مناشدة كافة المنظمات والمؤسسات الحقوقية والقانونية والإنسانية في العالم لتبني مطلب إطلاق سراحنا كحق إنساني مشروع كي يتسنى لمن يريد الاشتراك في الانتخابات تصويتا او ترشيحا ان يمارس ابسط واهم حق إنساني له كمواطن في وطنه بشكل حر دون ضغوط .

4) ندعو إلى تشكيل لجنة وطنية إسلامية عليا لمتابعة وتوجيه فعاليات الدعم والإسناد الرسمي والجماهيري والإعلامي لمعركتنا الإنسانية العادلة .

5) بعد إعلان التوصل إلى اتفاق بشان الانتخابات وعادة الانتشار سنرفض المشاركة في الانتخابات داخل السجون وكذلك سنعلن رفضنا لأية إجراءات نقل إلى سجون الداخل واعلان الاعتصام داخل السجون .

6) ندعو إلى توقيف التصريحات السياسية المتناقضة حول الافراجات عن أسرى دون ان تستند إلى اتفاق رسمي واضح ومقبول علينا وكذلك عدم الانجرار وراء الأعلام الإسرائيلي ووعوداته التي تهدف الى خلق الإحباط والإرباك في صفوف الأسرى وأهاليهم .

7) نحذر من استغلال إضرابنا ومعركتنا الإنسانية لاهداف سياسية خاصة لما يسيء ذلك الى أهداف معركتنا ومطالبنا القائمة على أسس إنسانية عادلة ولا يجب بأي حال من الأحوال ان تستخدم معانيات الأسرى وتوظيفها في الخلافات السياسية على الساحة الفلسطينية داعين الفعاليات الجماهيرية والمؤسساتية في ساحة الوطن وخارجه ان تنصب جهودها كلها لخدمة الأسرى ومطلبهم العادل .

هامش معركة الحركة الأسيرة

في سبيل الكرامة والحرية

المجد والخلود للشهداء

الحركة الأسيرة

سجن جنيد المركزي

95/6/17

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بيان صحفي رقم "٤"
صادر عن لجنة المتابعة والاعلام
المنبثقة عن مؤسسات حقوق الانسان

للنشر فورا

١٩٩٥/٦/٢١

لليوم الرابع على التوالي يواصل المعتقلون الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الاسرائيلية اضرابهم المفتوح عن الطعام الذي يخوضونه تحت شعار"الحرية أو الشهادة".

يتضح من خلال الزيارات التي قام بها المحامون لبعض السجون والمعتقلات العسكرية أن ادارة السجون والسلطات الاسرائيلية لا زالت ماضية في تجاهلها لمطالب المعتقلين، هذا اضافة الى أنها لم تقدم الحليب للمضربين الامر الذي يعني انها لم تمارس واجبها بموجب القانون مما يدعو الى القلق جراء الخطر الذي يهدد حياة المعتقلين المضربين وتقوم الادارة بتقديم الماء فقط للمعتقلين.

ومما يزيد من قلق مؤسسات حقوق الانسان استمرار ادارة السجون بمنع المحامين من زيارة المعتقلين والاطلاع على اوضاعهم .بتاريخ ٩٥/٦/٢١ تم منع المحامين من زيارة سجني نفحة،وبئر السبع. وفيما يتعلق بزيارة المعتقلين دون سن ال١٨ "الاشبال" في سجن الدامون ،فقد تذرعت ادارة السجن بان الاشبال يرفضون زيارات المحامين لهم.

- أفاد المحامون الذين قاموا بزيارة سجن جنيد المركزي بتاريخ ٦/٢١ بان الادارة لجأت لاسلوب عزلهم عن العالم الخارجي من خلال مصادرة أجهزة الراديو والتلفاز من غرف المعتقلين وعلمنا لاحقا أنها أعادت الاجهزة صباح هذا اليوم، اضافة الى اسلوب عزل أقسام السجن عن بعضها البعض للحيلولة دون تمكن المعتقلون من الاتصال فيما بينهم.
- لجأ المعتقلون الى اتخاذ خطوات احتجاجية لمواجهة اجراءات الادارة بمنع المحامين من زيارتهم والتضييقات عليهم منها،الامتناع عن الوقوف عند العدد،اضافة الى الامتناع عن تسجيل الاوزان وقياس ضغط الدم .
- شارك في سجن جنيد "٣٠" معتقلا من ذوي الحالات المرضية في الاضراب عن الطعام على نحو يهدد حياتهم ويعرضها للخطر. ومن ضمن الحالات المرضية المشاركة في الاضراب في سجن جنيد سليمان الخطيب وهلال جرادات اللذين نقلا الى عيادة السجن حملا ،كما شارك "١٢"معتقلا اداريا من بينهم أحد المعتقلين المرضى وهو خالد دلايشه.
- اضراب ستقطع في سجن شطة من تاريخ ٩٥/٦/١٨ وسوف يخوضون الاضراب المفتوح عن الطعام في الايام القليلة القادمة .
- من خلال زيارة معتقل النقب أنصار "٣" بتاريخ ٩٥/٦/٢١ قال المحامون بان المعتقلين المحكومين والاداريين خاضوا الاضراب المفتوح عن الطعام في يوم الزيارة.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بسم الله الرحمن الرحيم

"فاصبر صبراً جميلاً إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً"

صدق الله العظيم

لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى

الفلسطينيين والعرب دون شرط او تمييز

برنامج الفعاليات التضامنية مع أسرانا وأسيراتنا المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية

يا جماهير شعبنا المناضل...

لأن الأسرى هو خيرة أبنائنا، وهم رموزنا، مناضلو الحريّة، ولأن هذا الشعب يرفض أن يسقط أبطاله وينساهم، ويرفض أن يتركهم وحيدين في معركة الدفاع عن كرامتنا وحقوقنا وشرفنا، يواجهون الموت وغطرسة الجلادين وسياسات القهر والإذلال... ولأن مسيرة السلام لم تنصفهم ولم تضع حداً لمعاناة أكثر من ثلاثة آلاف أسير فلسطيني... فقد تمرد الأسرى وأعلنوا صرخة غضبهم من كل سجن وزنزانة، لتحتدم الآن ملحمة الحرية ويلتحم اللحم والجوع الإنساني بالسلاسل والقضبان والحديد المغلق...

لقد أعلن الأسرى في كافة السجون البدء باضراب مفتوح عن الطعام من صباح ١٩٩٨/١٢/٥ وحتى إشعار آخر وتحت شعار "الحرية أو الشهادة" نرفض أن تستباح كرامتنا، ونرفض أن نحول عبيداً ومرتزقة ولصوصاً فإما سلام عادل وحقيقي وإما شهادة بكرامة وشرف.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إن نادي الأسير يدعو كافة قطاعات شعبنا الفلسطيني من مؤسسات وقوى وطنية وأطر جماهيرية طلابية ونسوية ومهنية إلى تحمّل مسؤولياتها التاريخية اتجاه أبطالنا الأسرى والمشاركة في معركة الأسرى بالإلتزام في فعاليات انتفاضة الحريّة مساندة ومناصرة لحقوق المعتقلين بالحرية والإفراج وذلك وفق البرنامج التالي:

السبت ١٩٩٨/١٢/٥

- إضراب مفتوح عن الطعام في كافة محافظات الوطن يستمر طالما استمر الإضراب داخل السجون، وندعو إلى التوجّه إلى خيمة الإضراب في الأماكن التالية ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً:

محافظة جنين: الهلال الأحمر

محافظة نابلس: وسط الدوار في المدينة

محافظة قلقيلية: الهلال الأحمر

محافظة طوباس: ساحة البلدية

محافظة طولكرم: الصليب الأحمر

محافظة رام الله: مركز بلدنا

محافظة القدس: الصليب الأحمر

محافظة بيت لحم: الصليب الأحمر

محافظة الخليل: الصليب الأحمر

محافظة أريحا: الصليب الأحمر

محافظة سلفيت: منطقة الجبل

مؤتمر صحفي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في خيمة الإضراب بمركز بلدنا في رام الله.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

- مسيرة تضامنية مع الأسرى تنطلق من مقرّ الإضراب بمركز بلدنا في رام الله الساعة الثانية عشرة ظهراً.

الإثنين ١٩٩٨/١٢/٧

مسيرات شعبية تنطلق من خيمة الإضراب في جميع المحافظات إلى مركز كل محافظة الساعة الثانية عشرة ظهراً.

الأربعاء ١٩٩٨/١٢/٩

تزامن ذكرى الإنتفاضة المجيدة مع انتفاضة الحرية في السجون – إضراب تجاري شامل في كل فلسطين.

الجمعة ١٩٩٨/١٢/١١

دعوة وزارة الأوقاف الفلسطينية وأئمة المساجد في كل المحافظات إلى تخصيص خطبة الجمعة حول قضية الأسرى وانطلاق المسيرات من المساجد إلى مراكز المدن.

السبت ١٩٩٨/١٢/١٢

مسيرات أطفال المعتقلين الفلسطينيين تنطلق من مواقع الإضراب في المحافظات إلى مراكز المدن وندعو أطفالنا في المدارس إلى المشاركة.

الإثنين ١٩٩٨/١٢/١٤

إضراب تجاري شامل في كل فلسطين وتوجيه رسالة إلى الرئيس الأمريكي كلينتون الذي سيزور فلسطين نطالبه فيها التحرك للإفراج عن المعتقلين.

الثلاثاء ١٩٩٨/١٢/١٥

مسيرة أطفال في ساحة مهد المسيح في بيت لحم تنطلق من مقرّ الإضراب في الصليب الأحمر.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إن نادي الأسير الفلسطيني وهو يدعو إلى المشاركة في فعاليات التضامن مع الأسرى يطالب بما يلي:

١. ندعو الرئيس الأمريكي الذي سيزور فلسطين إلى ممارسة الضغط على حكومة نتنياهو من أجل إطلاق سراح المعتقلين كشرط أساسي للسلام والإستقرار في المنطقة.

٢. ندعو نقابة المحامين العرب إلى تشكيل لجنة من المحامين لمتابعة أوضاع الأسرى المضربين داخل السجون والدفاع عن حقوقهم الإنسانية قانونياً.

٣. ندعو أهالي الأسرى والمؤسسات في مناطق فلسطين الـ ١٩٤٨ إلى تنظيم الفعاليات الشعبية والتضامنية مع الأسرى في الداخل وتنظيم الإعتصامات أمام السجون الإسرائيلية.

٤. ندعو طلبة المدارس والجامعات إلى أخذ دورهم في مساندة نضالات الأسرى والمشاركة في فعاليات التضامن.

٥. ندعو وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والخاصة إلى تخصيص برامج حول الأسرى ونضالهم المشروع وأخذ دورها في إيصال رسالة المعتقلين إلى كل مكان.

لا سلام دون إطلاق سراح الأسرى دون شرط أو تمييز

الحرية كل الحرية للأسرى

نادي الأسير الفلسطيني

١٩٩٨/١٢/٢

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بيان صادر عن أسرى الشعب الفلسطيني
المضربين عن الطعام في سجن نفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة القادة الأحرار.. رموز نضال الشعب الفلسطيني .. رئيس اللجنة التنفيذية .. رئيس أعضاء المجلس الوطني العتيد .. أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني .. رئيس وأعضاء المجلس التشريعي .. قادة الهيئات القضائية والقوى الوطنية الفلسطينية والثورية، رؤساء وأعضاء النقابات والهيئات الشعبية والجماهيرية الفلسطينية.. سفراء دولة فلسطين.. أعضاء المجلس الوطني،

إننا أسرى الشعب الفلسطيني قد قمنا متوكلين على الله العزيز القدير بالإضراب المفتوح عن الطعام والذي يكون في يوم انعقاد مجلسكم المقّر هذا قد دخل لحظاته الحرجة جداً والتي تضعنا الآن على أبواب الشهادة الكريمة. فإننا نتوجّه إليكم بالمناشدة الحارّة والرجاء أن تقفوا بجانبنا وبجانب قضيتنا بكل الحسم والحزم لتصفية ملف الأسرى والمعتقلين الأمنيين "السياسيين" مرة وإلى الأبد وبحث هذا الملف بحثاً استراتيجياً ومعمقاً فلا كرامة لشعب يرزح أبناؤه في أغلال الأسر والذلّ والقهر ويذوقون على يده أبشع صنوف التعذيب الجسدي والنفسي. زذ على ذلك منذ قدوم السلطة الوطنية ومؤسساتها إلى أرض الوطن فقد ازداد صلف الجلاد الصهيوني بل واستخدم هذه السلطة الوطنية لتكون أقصى أداة يجلدنا بها حيث أنه استخدمها لبثّ الإشاعات في صفوفنا لتفريقنا ولتجعلنا في حالة انتظار وترقب دائم لإطلاق سراحنا ثم تأخذ ضدنا كل الإجراءات التعسفية والعنصرية والتي أحالت زنازيننا الضيقة والعفنة إلى حفرٍ في الجحيم... والإعتداء الدائم علينا بالغاز المسيل للدموع والغاز الخانق المحرّم دولياً والعزل الإنفرادي .. وإذلال أهالينا في إجراءات زياراتهم لنا

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

وتعريضهم للسبّ والشتم والإعتقال، وإذلال أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا بالتفتيش المذلّ والمهين .. هذا بجانب تعريضنا عمداً لإجراءات الإهمال الصحي المتعمد والذي يفقد الأسير كل الأمل في العلاج أو أدناه لحدّ تعريض حياتنا لخطر الموت كل لحظة.. وإن معظم هذه الإجراءات تتم تحت مرأى ومسمع سلطتنا الوطنية دون تحريك ساكن ودون العمل الجادّ لإطلاق سراحنا أو التخفيف من معاناتنا .. بل كانت السلطة الوطنية دائماً تصور لنا الأمور وكأن الأبواب انفتحت أمامنا ثمّ يسقطنا المفاوض الفلسطيني من الأعلى إلى الدرك الأسفل في كل إتفاقية تعقد مع الطرف الإسرائيلي، ويتم الإتفاق على بعض الأسرى الذين تفرج عنهم إسرائيل إما من الجنائيين وإما من العمال الذين يعتقلون على خلفية عدم وجود تصاريح عمل معهم أو أسرى أمنيين لم يتبقّ على إطلاق سراحهم قانوناً إلا أياماً معدودة والذين لا يكونوا قد قضوا في الأسر كلّه أكثر من عام أو بضعة أشهر. إن المفاوض الفلسطيني عمد إلى وضع معايير على أسرى فلسطينيين حين طلب الإتفاق على الأسرى الذين قضوا ثلثي المدة والمرضى وكبار السن (لا يتجاوز عددهم العشرين وصغار السن الذين لا يزيدون عن العشرين أيضاً) وهذا التصنيف بجانب التصنيف الأمني الإسرائيلي لنا فإن عدد أي من المفرج عنهم لا يمسّ ولا ينهي موضوع الأسرى والمعتقلين، ولا يقترب من حله أبداً. حيث أن إسرائيل هي صاحبة الحق في إطلاق سراح من تشاء. فالمعايير التي يضعها الجانب الفلسطيني في اتفاقياته مع الإسرائيليين تعطي شرعية كاملة لإسرائيل في استمرار اعتقالنا كون المفاوض الفلسطيني ومن خلال طرحه هذا قد أعطى شرعية للأحكام التي صدرت ضدنا من المحاكم الإسرائيلية العنصرية الحاقدة.. من ناحية أخرى فقد نزعت عنا كل صفة أسير حرب كما يعرفها القانون الدولي، وأصبح الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون هم المادة السحرية التي تضاف على كل اتفاقية معقودة بين مفاوضنا الفلسطيني والطرف الإسرائيلي لكي تكون الإتفاقية مقبولة على الشعب الفلسطيني. ومن جانب آخر يتلاعب الجانب الإسرائيلي في نوعية وكم الأسرى المفرج عنهم حتى تكون

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

مقبولة على الرأي العام الإسرائيلي، بل وتبرز بالجانب الفلسطيني أمامه. هذا في الوقت كله الذي يتعرض له الأسرى الفلسطينيون بمجملهم إلى شتى صنوف وألوان التعذيب والتضييق وإلى الآن كنا كالظمأى في صحراء حارة يشرفون على الهلاك والجلاد يصب أمامهم الماء على الرمال في صلف وتجبّر منقطع النظير. وجاءت اتفاقية واي ريفر التي ورد فيها إطلاق سراح ٧٥٠ أسيراً. هذا العدد ليس له تعريف وليس له أي لون أو طعم، ولم يكن له مضمون محدد حيث بقي الطرف الإسرائيلي صاحب الحق الوحيد في تحديد هوية المفرج عنهم، فكان المفرج عنهم في الدفعة الأولى ٩٤ أسيراً أمنياً معظمهم شارف على إنهاء مدة محكوميتهم، ومنهم من لم يتبق للإفراج عنه أكثر من خمسة أيام، بجانب ١٥٠ سجين مدني من الذين احترفوا اللصوصية أو تجار المخدرات أو العمال المساكين .. بعد الإتفاق الأخير في واي ريفر لم يبق مسؤول فلسطيني لم يتحدث عن الإنتصار العظيم في إطلاق سراح ٧٥٠ أسير. ملأت الأجواء تصريحاتهم بأن أهم ما في الإتفاق هو إطلاق سراح أبطالنا من السجون خاصة الذين ما قبل أوسلو والذين يعدون ٩٠٠ أسير. ولكن الدفعة الأولى التي تم استقبالها من طرف السلطة استقبال الأبطال التي فصلناها لكم أعلاه قد كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير. فهل هذا هو ثمننا عندكم، نحن أبناؤكم وإخوانكم الذين اتبعناكم في نضالكم بلا توانٍ أو تباطؤ؟ وكنا الجنود الأوفياء عملنا تحت لوائكم وإمرتكم.. ولقد قدنا سابقا العمل المسلح وتنظيمه من داخل السجون، بل وكنا العمود الفقري للإنتفاضة ومفجريها من داخل زنازيننا، ولقد أيدنا حين اختارت قيادتنا النهج السياسي الإستراتيجي للسلام فقد أطعنا هذه الرغبة وأوقفنا كل نشاط لنا حول ذلك وتوقفنا طوعا عن استخدام الوسائل العنيفة في النضال.. بل وأصبحنا رغم أننا في ساحة حرب لا هوادة فيها ننتهج أسس وأدوات السلام العادل وحين دخول سلطتنا الفلسطينية الأراضي الفلسطينية لم نترك فرصة إلا ورحبنا بهم وكنا نحثهم على التعامل معنا بالشكل اللائق ولم نرغب أبداً وعلى مدار خمس سنوات من دخول السلطة في التوجّه إلى الشارع الفلسطيني

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

والعربي لحلّ قضيتنا وبكل السبل والوسائل تفتنا بمفاوضنا وسلطتنا الفلسطينية... فما كان من السلطة إلا أن حرمتنا من كل حقّ، والمجلس التشريعي أصبح يستخدم كلمة الأسرى والمعتقلين لتجميل الخطابات، ونحن نرى الألم والمعاناة في عيون آبائنا وإخواننا وأمهاتنا وزوجاتنا وأبنائنا وبناتنا، ولكن كنا نحثهم على التجمل بالصبر حتى أصبحنا وتحولنا من مناضلين في نظر أهلنا وزوارنا إلى وسيلة لإذلالهم ومعاناتهم التي لا تنتهي في زيارتهم. وحولتنا السلطة الفلسطينية إلى مجرد أرقام في صندوق الشؤون الإجتماعية، وحتى لم ترغب السلطة بالإعتراف بنا كجنود، فكيف يعترف بنا الجانب الإسرائيلي كأسرى حرب؟ ويستمر مسلسل معاناتنا... أما في المعتقلات فإن الرافضين لعملية السلام أصبحوا ينظرون لنا وكأننا حقاً نستحقّ ما يحدث لنا نتيجة تأييدنا للسلام الذي لم يفرج عنا. وإدارات السجون تفرض علينا كل يوم إجراءات إذلالية جديدة ولا وصف لما نحن فيه. إننا أبداً لا نرى بخطابنا هذا لكم استدراراً للعواطف أو الدموع لأننا كنا وسنبقى رجالاً حتى نلاقي الله صادقين في عهدنا معه حتى النهاية. وإننا بهذا نضعكم أمام مسؤولياتكم التاريخية المقدسة. فإننا الأمانة التي سيسألكم الله عز وجل عنها. فنحن لا زلنا نجيد فنون الحرب وإن شعبنا الفلسطيني الباسل الذي وقف خلفنا دائماً لن يخذلنا أبداً بإذن الله... ولذا فقد قررنا التوجّه إلى شعبنا الجبار العظيم بتضحياته لا نحمل على أكتافنا إلا إرث الشهداء ونحن نخوض هذا الإضراب وفي أقسى الظروف في البرد الذي لا يرحم، وفي ظلّ معادلة نفسية صعبة وإحباط شديد. نخوض إضرابنا الإستشهادي هذا مؤكدين أن لا حياة إلا حياة تسرّ الصديق وإما ممات يغيظ العدى... ونطالبكم وبناءً على وثيقة الإعتراف المتبادل بين إسرائيل و م.ت.ف بأن يتمّ بحث وضعنا بشكل عام، ووضع الأسرى قبل إتفاقيات أوسلو بشكل خاص:-

١. على أننا أسرى حرب لا كمصنفين على حسب نتائج أعمال المقاومة التي خضناها ضد الإحتلال ومطالبة إسرائيل بذلك.

٢. وقف التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لحين تقيده بالمطلب أعلاه.

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣. إلتزام إسرائيل وإلزامها بتطبيق الإتفاقيات حول الأسرى والتي وردت في طابا وإتفاق واي ريفر وبمشاركة الجانب الفلسطيني.

٤. إطلاق سراح عدد ٦٥٠ أسير فلسطيني أمني سياسي من داخل السجون الإسرائيلية بأولوية الذين قضوا ما فوق العشر سنوات وخاصة من أمضوا ربع قرن في السجون مثل الأسير خليل الراعي "أبو الصاعد" الذي ينهي عامه الخامس والعشرين في الأسر في ١٩٩٩/٣/١. فهل هذا من المنطق في شيء؟ وكذلك أحمد جبارة "أبو السكر" وكريم يونس وعمه وابن عمه وأبو علي يطا وماهر أبو العوف وسمير القنطار والمرضى المعرفون حسب اتفاقيات جنيف.

٥. إعتبار من يتبقى من الأسرى والمعتقلين أسرى حرب لحين الإنتهاء من مفاوضات المرحلة الإنتقالية والتي يجب أن تضمن إغلاق ملف الأسرى قبل بدء المفاوضات للمرحلة النهائية ووضع هذا الملف في سلم الأولويات.

٦. أن تصدر السلطة الفلسطينية مرسوما بأسماء المعرفين كأسرى ومعتقلين فلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية ومن ثمّ التفاوض عليه.

٧. أسرى القدس المحتلة والأسرى من الخط الأخضر عام ٤٨ والأسرى الدوريات القادمين من الدول العربية والتابعين لـ م.ت.ف والقوات المسلحة الفلسطينية أسرى فلسطينيون يجب إطلاق سراحهم وتنطبق عليهم مواصفات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

هذا ونطالبكم بعدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلا حين تقيّد إسرائيل بما طالبنا به سابقا، ووضعنا كأسرى حرب وتطبيق الإتفاقيات بما يضمن إنهاء ملف الأسرى والمعتقلين إنهاءً كاملاً وأن يعلّق تنفيذ إلغاء البنود في الميثاق على إلتزام إسرائيل بإنهاء ملف الأسرى والمعتقلين. هذا وإننا نضع فيكم ثقتنا ونأمل أن تكونوا دوماً كما عودتمونا حراس الوطن والحلم الفلسطيني المفدّى. ورسالتنا إلى الرئيس كلينتون وإلى كل أحرار العالم .. نحن الأمانة في أعناقكم

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

٣. إلتزام إسرائيل وإلزامها بتطبيق الإتفاقيات حول الأسرى والتي وردت في طابا وإتفاق واي ريفر وبمشاركة الجانب الفلسطيني.

٤. إطلاق سراح عدد ٦٥٠ أسير فلسطيني أمني سياسي من داخل السجون الإسرائيلية بأولوية الذين قضوا ما فوق العشر سنوات وخاصة من أمضوا ربع قرن في السجون مثل الأسير خليل الراعي "أبو الصاعد" الذي ينهي عامه الخامس والعشرين في الأسر في ١٩٩٩/٣/١. فيل هذا من المنطق في شيء؟ وكذلك أحمد جبارة "أبو السكر" وكريم يونس وعمه وابن عمه وأبو علي يطا وماهر أبو العوف وسمير القنطار والمرضى المعرفون حسب اتفاقيات جنيف.

٥. إعتبار من يتبقى من الأسرى والمعتقلين أسرى حرب لحين الإنتهاء من مفاوضات المرحلة الإنتقالية والتي يجب أن تضمن إغلاق ملف الأسرى قبل بدء المفاوضات للمرحلة النهائية ووضع هذا الملف في سلم الأولويات.

٦. أن تصدر السلطة الفلسطينية مرسوماً بأسماء المعرفين كأسرى ومعتقلين فلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية ومن ثمّ التفاوض عليه.

٧. أسرى القدس المحتلة والأسرى من الخط الأخضر عام ٤٨ والأسرى الدوريات القادمين من الدول العربية والتابعين لـ م.ت.ف والقوات المسلحة الفلسطينية أسرى فلسطينيون يجب إطلاق سراحهم وتنطبق عليهم مواصفات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

هذا ونطالبكم بعدم وضع البنود المنوي إلغاؤها من الميثاق موضع التنفيذ إلا حين تفيّ إسرائيل بما طالبنا به سابقاً، ووضعنا كأسرى حرب وتطبيق الإتفاقيات بما يضمن إنهاء ملف الأسرى والمعتقلين إنهاءً كاملاً وأن يعلّق تنفيذ إلغاء البنود في الميثاق على إلتزام إسرائيل بإنهاء ملف الأسرى والمعتقلين. هذا وإننا نضع فيكم ثقتنا ونأمل أن تكونوا دوماً كما عودتمونا حراس الوطن والحلم الفلسطيني المفدّى. ورسالتنا إلى الرئيس كلينتون وإلى كل أحرار العالم .. نحن الأمانة في أعناقكم

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

بآلامنا التي ندعو الله أن يحفظها عنا في هذا الوقت العصيب وقت الشهادة المتجلي أمامنا الآن ... الآن...

وإنها لثورة حتى النصر

أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام

سجن نفحة الشهداء

١٩٩٨/١٢/٥

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون

السيد الرئيس،

نحن الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، نرحب بك في فلسطين، وطننا الجميل، وعلى أرضنا، أرض الرسالات والحضارات، أرض السلام والمحبة، ومن ثلاثة آلاف معتقل فلسطيني خاضوا الصراع بشرف وكرامة لأجل أن يكون هذا الوطن هو وطن الحقّ والعدالة، وطن الحرية لشعب تعرّض لظلم تاريخي طويل وقدّم التضحيات الكبيرة من شهداء ومشردين وجرحى ولاجئين ومعتقلين ومفقودين مؤمناً كغيره من شعوب العالم أن من حقّه أن يحيا في دولة مستقلة على تراب أرضه، وأن يبني هويته ويحقق مصيره الإنساني. فإننا نرى في زيارتك لبلدنا أن تقف أمام حقائق موجعة ما زلنا نتجرعها يوماً بعد يوم وسنة وراء سنة هنا في الزنازين وبين القضبان فالحرب أيها الرئيس ما زالت تجري ضد الإنسان الفلسطيني وضد حقوقه، وضد وجوده وضد معتقداته، ضد طموحه وأحلامه في كل السجون الإسرائيلية، ما زلنا نتعرض للقتل والتشطيب، نتعرض للإستلاب الإنساني على يد حكومة إسرائيل التي لم تعترف بمبادئ السلام، تريد منا أن نتحول إلى عبيد، وتريد منا أن نخلع إنسانيتنا ونصير أرقاماً جامدة ليس لها ماض ولا حاضر ولا مستقبل ... ونحن من يعي تماماً التحولات التي تجري في العالم، ونعي تماماً أنكم تقودون هذا العالم على أسس أعلنتم عنها تتمثّل ببناء السلم العالمي، والديمقراطية، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وربما نجحتم في ذلك في العديد من الدول التي شهدت حالات صراع، ولكنكم لم تستطيعوا أن تنجحوا حتى الآن في تغيير عقلية الحرب والعداء المسيطر في حكومات إسرائيل اتجاهنا كأسرى ... فمنذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

تصاعدت الإنتهاكات الإسرائيلية بشكل لا يصدّق ضدنا، من الحرمان من الدواء والغذاء إلى القمع بالغاز والإعتداءات بالضرب، إلى سنّ قوانين تجيز التعذيب والعزل الإنفرادي الطويل واستمرار الإعتقالات الإدارية غير القانونية وإلى حرمان أمهاتنا وأشقائنا من زيارتنا ... كل هذا في وقت نفترض أن يكون انعكاس إيجابي للسلام على حياتنا ... أمام ذلك كيف سنقتنع ونقنع عائلاتنا وأولادنا بهذا السلام الذي لم نحصل منه إلا على مزيد من الإنتهاكات ومزيد من الحصار والقهر.

السيد الرئيس،

لقد مرت خمس سنوات على اتفاقيات السلام ونحن ما زلنا هنا في الزنازين الإسرائيلية لم تضع الإتفاقيات حداً لاستمرار وجودنا، لأنّ حكومة إسرائيل أرادت من هذه الإتفاقيات أن تفرض ما تشاء علينا من شروط أمنية وسياسية لنبقى رهائن في يدها وهذا ما يتعارض مع السلام العادل، ويتعارض مع مبادئكم التي رأينا تجسيدها العملي في ايرلندا، ورأيناكم تعانقون مانديلا وتزورون زنزانته إيماناً منكم بحرية الإنسان وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الشعوب، إلا أن حكومة إسرائيل لم تلتزم بما وقّعت عليه من اتفاقيات مع قيادة م.ت.ف بل أخذت توجّه الضربات لنا، وتحاول أن تمسّ بكرامتنا عندما أفرجت عن أسرى جنائيين، وأسرى بقي لهم أسابيع أو أيام، في حين ما زالت السجون تزرح بالمئات من الأسرى المرضى بأمراض صعبة، وأسرى يقضون أكثر من عشرين عاماً في السجون، وكنا نتوقع أن يثمر السلام عن عودتنا إلى أطفالنا وأهالينا لكي يكون حديثنا عن السلام حديثاً بلا آلام واضطهاد...

السيد الرئيس،

لم يعد مقبولاً أن نبقى (مجرمين وقتلة) في المفهوم الإسرائيلي وأنتم تعلمون أننا جنود دافعنا عن حقّنا وقضيتنا وأن ما ارتكبته حكومة إسرائيل وما زالت من جرائم بحقّ شعبنا يفوق التصور، فنحن نريد أن تطبّق التبادلية بشكل موضوعي وليس من

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

جانب واحد، ونريد أن تحترم إسرائيل كل المواثيق الدولية التي تقرّ بأننا أسرى حرب وخاصة أن الإعتراف المتبادل بين الجانبين قد وقّع عليها منذ بداية مسيرة السلام، فليس هناك أي منطق لتصنيفنا وتجزئتنا حسب الإعتقاد والتهمة ومكان السكن وحسب القضية التي اعتقلنا بسببها وغيرها من المعايير التي لا تعكس سوى مزيدا من التوتر والعداء... فالمفاهيم الإسرائيلية في التعامل مع قضيتنا هي مفاهيم تتعارض مع خلق واقع جديد مبني على الإحترام والثقة بين الشعبين، ولم يعد مقبولاً أن يموت الإنسان في زنزانته ويدمره الزمن في وقت يجري تطبيق إجراءات السلام على أرضه ووطنه...

السيد الرئيس،

أهلاً وسهلاً بك في فلسطين، آملين أن تتوج زيارتك بإغلاق ملف الأسرى، والإفراج عنهم من السجون الإسرائيلية ووضع حدّ للسياسة الإسرائيلية العدائية اتجاه حقوقنا ومصيرنا لأنه ليس من مصلحة إسرائيل ولا عملية السلام إبقاءنا محتجزين في السجون، وأن تقوموا بدوركم التاريخي كراع لعملية السلام بوقف أساليب الإبتزاز التي تجري بحقّنا.

الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية

١٩٩٨/١٢/١٤

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

إفادة الأسير رائد الحمري حول تعرضه للتعذيب

انا الموقع ادناه رائد احمد الحمري هوية 916742349 وبعد ان حذرت بان علـــي ان اقول الحقيقة والا سأتعرض للعقوبات التي يحددها القانون وبهذا أصرح بالتالي :

انا اعتقلت في يوم 99/8/22 – من بيتي الكائن في بيت لحم حيث كنت نائماً .

تم التحقيق معي في 99/8/22 حتى 99/10/26 تقريباً وعلى يد محققي الشـــاباك فـــي المسكوبية اجمالاً 60 – تحقيق .

تم التحقيق معي بقسوة واعاني من اثار التعذيب لغاية اليوم .

في العشرة ايام الاولى للتحقيق تعرضت للشبح وعلى كرسي صغير ، ووضعـــوا على يدي قيود مضغوطة وفي وضع جداً مؤلم ، وفي الايام الثلاثة الاولى منعوني من النوم وفي هذه الفترة والتي لم اكن فيها مشبوحاً كنت فـــي الزنزانـــة وهـــي صغيرة ووسخة ، والرائحة تسببت لي بمرض وذلك من قلة الهواء والاوساخ وهذا ما قادني في للبدء في اضراب عن الطعام استمر 6 ايام .

كنتيجة للظروف القاسية _ الشبح _ الاضراب _ والجفاف في المعـــدة وضعـــي ازداد سوءاً وتم اخذي للمستشفى (كوبات حولييم) وهناك قدموا لي العلاج وابـــوه وبقيت في المستشفى ليوم كامل والطبيب في المســـكوبية اوصـــى ببقـــائي فـــي المستشفى .

بعد المستشفى تم اعادتي الى الشبح وبعد عدة ايام تم ارسالي الى غرفة العصـــافير في المسكوبية وبقيت في غرفة العصافير لعشرة ايام .

العصافير استخدموا وسائل قاسية ضدي هددوني اجبروني على الركوع في زاوية الغرفة وهي زاوية مغلقة مليئة بالصراصير وبدون هواء ومنعوني من الذهاب الى المرحاض والاكل ورؤية الطبيب على الرغم من طلبي ووضعوا (سكين يابـــاني) على عنقي وهددوني بالقتل .

بعد عشرة ايام في الزاوية وفي يوم 99/9/12 قاموا ثلاثة عملاء بضربي وهم :

أ – رائد صالح (ابو مصعب) " اسماء مستعارة "

ب – محمد ابو سعدى (من كفر راعي جنين) .

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.

ج- ابو عزيز .

محمد ابو سعدى خلع قميصي وشد ذراعي من الخلف وابو مصعب وابو عزيز قاموا بكي جسمي واحرقوني بالسجائر " عشرة مرات " في ذراعي والكتف الايسر وطلبوا مني الاعتراف بكل الشبهات الموجهة ضدي ، وصرخت من الالم وشعرت بانني في طريقي الى الموت ، وقالوا لي بانهم سيقطعون رقبتي غداً اذا لم اعترف واريد الاشارة الى ان ركوعي في الزاوية كان مذل جداً وتسبب في تدهور وضعي الصحي وعندما حرق هؤلاء جسمي شعرت بان حياتي في خطر وبعد قليل ساموت ومن اجواء التحقيق شعرت جداً بالخوف .

كنتيجة لذلك اعترفت بكل ما طلب مني " العصافير .

بعد ذلك تم اعادتي فورا الى غرف تحقيق " الشاباك " وتم التحقيق معي عشرين يوما تقريبا والمحققون تحديدا " عدنان " هددوني بالعودة الى العصافير وساتلقى نفس المعاملة القاسية على اياديهم ، هذا فيما اذ لم اعطي افادة للشرطة وايضا هددوني باعتقال افراد عائلتي وهددوني بالضرب ان لم اعترف .

بعد ذلك تمت اعادتي الى العزل .

بعد ان تمت اعادتي من تحقيق (العصافير) لم اطلب عرضي على طبيب لانني خفت من انتقام " الشاباك " بسبب الشكوى للطبيب .

ابو مصعب عمره 35 عاما وهو قصير القامة وشعره اشقر وعيناه خضراوان ولا يوجد له شنب او لحية ، ومحمد ابو سعدى يتحدث العربية بلهجة اهل جنين ، وهو طويل وقمحي وعمره 28 عاما تقريبا ، ابو عزيز 38 عاما تقريبا سمين وطويل وهو قمحي البشرة كان يلبس قميص اخضر وبنطلون ابيض ، وابو مصعب كان يلبس ملابس مديرية السجون وابو سعدى كان يلبس ملابس مدنية .

وانا جعلت المحامية اليجرا باتشيكو تشاهد علامات الحرق من السجائر على كتفي الايسر .

نتيجة التحقيق انا اعاني من اوجاع في الراس وفي الجسد وايضا اوجاع في اماكن الحروق على جلدي .

هذه الافادة ترجمت الى اللغة العبرية على يد المحامية اليجرا باتشيكو .

كل ما هو مكتوب صحيح وحقيقي وهذا امضائي .

Please purchase PDF Split-Merge on www.verypdf.com to remove this watermark.